الحكومة الليبية المؤقتة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة طرابلس

كلية اللغات

قسم اللغة العربية

(اعتراضات أبي البقاء العكبري النحوية على النحاة في كتابه

المتبع في شــرح اللمع)

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في الدراسات اللغوية

إعداد الطالب :

فوزي حسين عبد الله الراشدي

إشراف الدكتور :

المبروك أحمد بلحاج

العام الدراسي : 2012،2013م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

سورة البقرة الآية (32)

الإهداء

إلى روح والديّ أجراً وثواباً

إلى زوجتي وأبنائي ، وكافة أفراد أسرتي إخوتي وأخواتي . .

إلى كل من يعشق لغة الضاد . . . .

إليهم أُهدي هذا الجهد المتواضع . . . . .

أشكر الله الذي أعانني ووفقني على إنهاء هذا البحث ، ثم أشكر أستاذي المشرف الدكتور المبروك أحمد بلحاج على ما قدّمه لي من تشجيع ونصحٍ وإرشاد، ورحابة صدر، وحسن معاملة طول فترة البحث . فجزاه عنّي خير الجزاء وجعل عمله هذا في ميزان حسناته . .

والشكر مزجي كذلك إلى اللجنة الموقرة التي ستنظر في هذه الرسالة، وتقوّم ما أعوجّ منها وما فات الباحث من بعض الأمور التي خفيت عنه ، وإنّ مناقشتهم لهذه الرسالة سوف تثريها ، كما أنّ ملاحظاتهم عليها سوف ترفع من شأنها ، والشكر موصول إلى كل من أسدى لي نصحاً، أو مشورة أو سدّد خطأ ، أو أعارني كتاباً ، كما أقدم شكري لجامعة طرابلس ألتي أتاحت لنا فرصة إكمال دراسة الماجستير ، وأخص بالذكر كلية اللغات قسم اللغة العربية بهيئتيه التدريسية والإدارية على حدٍ سواء .

الباحث

مقدمـــــــة

الحمد لله رب العالمين ، وبه نستعين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله البررة الطاهرين الطيبين، وأصحابه الغرِّ الميامين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد:

فمنذُ أن وقع نظري على كتاب المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري شرعت بالتفكير في الكيفية التي سأتناول بها دراسة هذا الكتاب، وبعد قراءة هذا الكتاب رأيت أن يكون عنوان هذا البحث هو: (اعتراضات أبي البقاء العكبري النحوية على النحاة في كتابه المتبع في شرح اللمع) فنال رضا وقبول اللجنة المشرفة على وضع الخطط البحثية وعناوينها.

ولم يكن اختياري لهذا العنوان بمحض الصدف، وإنّما كان بعد طول عناء وتعب في البحث عن خطة تتوافق والمسائل الموجودة بهذا الكتاب ، وأثناء بحثي عثرت على رسالة تحمل عنوان(اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في شرح التصريح) للطالب: غريب بن ياسين بن رشيد وداني بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

وبعد قراءة خطة البحث في هذه الرسالة ، وكذلك مسائل الاعتراض التي تناولتها يد الباحث ، شرعت في تطبيق هذه الخطة على مسائل الاعتراض التي جمعتها من كتاب المتبع حتى ظهر البحث على النحو الذي تراه .

ولعلّ من أسباب اختياري لهذا الموضوع أنّ كتاب المتبع في شرح اللمع صنعة أبي البقاء العكبري، هو من بين الشروح المهمّة ؛ لأنّ مؤلفه ذكر فيه كمّاً هائلاً من الآراء النحوية لكبار نحاة المصريْن كالخليل ، وسيبويه ، والأخفش ، والفراء والكسائي وغيرهم وقد تناول بعض هذه الآراء بشيءٍ من الرد

والاعتراض عليها مستخدماً في ذلك أدلته النحوية . فهدف البحث هو: دراسة هذه الاعتراضات ، وموازنة أدلته النحوية بأدلة غيره من النحاة ، وتحقيق ما نسبه إلى النحاة من آراء وأقوال.

وتناولت هذه الدراسة أيضاً مصادر العكبري النحوية في اعتراضاته ، والمتمثلة في أقوال النحاة وآرائهم التي نقلها من مصنفاتهم ، والنحاة الذين تأثر بهم واقتفى أثرهم واعتدّ بهم في مسائل الاعتراض . وستتخلل الدراسة أيضاً أسباب اعتراضاته ، ومفرداته في الاعتراض، وطريقة استعماله للأدلة النحوية المعتبرة، ومدى دقته في عزوه الآراء النحوية إلى أصحابها.

وقد اعترض العكبري على جملة من النحاة ، بصريهم وكوفيّهم ، فاعترض على الخليل، والأخفش ، والمازني، والمبرد ، والفارسي ، والزجاج ، والزجاجي من البصريين . واعترض على مذهب الكوفيين في كثيرٍ من مسائلهم ، وعلى رأس هذا المذهب الفراء والكسائي . كما اعترض على آراء ابن جنّي صاحب المصنف. واعتمدت في بحثي على المنهج الاستقرائي . وذلك من خلال قراءة كتاب المتبع ، وحصر هذه الاعتراضات التي طالتها الدراسة ، وتصنيفها . ويمكن تصنيف ذلك على النحو الآتي:

1- تصنيف مسائل الاعتراض في كل فصل حسب ورودها في كتاب اللمع .

2- وضع عنوان لكل مسألة يتناسب مع الاعتراض .

3- إيراد نصوص النحاة ، أو ما في معناها في صدر المسألة .

4- التعقيب بإيراد نص العكبري المشتمل على الاعتراض .

5- مناقشة الاعتراض ببسط آراء النحاة ، وإيراد أقوالهم فيه إن احتملت المسألة ذلك .

واقتضت طبيعة البحث أن يُقسم إلى أربعة فصول مسبوقة بمقدمة فتمهيد ، ومتلوّة بخاتمة وفهارس فنية، وهي على هذا النحو:

المقدمة: و تم الحديث فيها عن أهمية الموضوع ، وهدف الدراسة ، وخطة البحث ومنهج الدراسة .

التمهيد : واشتمل على ترجمة موجزة لكل من : ابن جنّي وأبي البقاء ، من حيث اسمهما ومولدهما ونسبهما ، ونشأتهما وشيوخهما ، وتصانيفهما ، إضافة إلى تلاميذهما وسنة وفاتهما . كما يشتمل التمهيد على التعريف بكتاب المتبع في شرح اللمع . يليه تعريف الاعتراضات لغة واصطلاحاً وجهود العلماء فيها .

أمّا فصول البحث فجاءت مرتبة على النحو الآتي:

الفصل الأول: اعتراضات العكبري على ابن جنّي ، وشمل ثلاثة مباحث:

الأول – اعتراضاته في الحدود : وهذه الحدود هي حد الحرف ، والمعرفة ، والترخيم .

الثاني– اعتراضاته في المصطلحات : منها اعتراض العكبري على مصطلح (الخصي) الذي أطلقه ابن جنّي ونحاة آخرون على الاسم المضاف إلى ياء المتكلم

الثالث– اعتراضاته في الأسلوب : اعترض العكبري على بعض أساليب ابن جنّي أثناء شرحه لبعض القضايا النحوية .

الفصل الثاني – اعتراضات العكبري في الأحكام النحوية : منها : اعتراضه على الكوفيين في إعرابهم للأسماء الستة من مكانين أحدهما في وسط الكلمة والآخر في لامها وعلى الزجّاج في أنّ المثنّى مبني وليس معرباً ، وعلى الفارسي في ذهابه إلى أنّ اسم كان ضمير الشأن ، وليس آية في قوله تعالى : ﴿أو لم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل ﴾ واعتراضه على الكوفيين في جوازهم أن يتحمّل الخبر الجامد ضميراً ، وعلى نصب الكوفيين خبر كان على الحال ، وعلى

المازني في نصبه لصفة (أي) وهي (الرجل) على الموضع وذلك في قولهم : ياأيّها الرجل واعترض على الأخفش في إعرابه لما بعد (ما) التعجبية في صيغة التعجب (مأفعله) صلة لها ، واعترض على الزجّاجي في أنّ كان ليس زائدة في باب التعجب وعلى الكوفيين في منعهم تقديم الخبر على المبتدأ، وعلى ابن جنّي في رافع خبر المبتدأ .

الفصل الثالث– اعتراضاته في الاستدلال : اعترض العكبري في هذا الفصل على أدلة النحو وهي السماع والقياس والإجماع التي استعملها النحاة في إثبات صحة ما ذهبوا إليه ، وقد تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث :

المبحث الأول – اعتراضاته في السماع : وفيه ثلاثة مسائل ، الأولى : اعتراضه على بعض البصريين ومنهم الفارسي وابن برهان في استدلالاهم بقوله تعالى : ﴿وما أرسلناك إلاّ كافة للناس ﴾ على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور، والثانية: على الكوفيين في استدلالهم بقوله تعالى :﴿ لمسجدٍ أُسس على التقوى من أول يومٍ ﴾، وعلى مجيء (من) الجارة في الزمان ، والثالثة : على الكوفيين أيضاً في استدلالهم بقول الشاعر : (فإنّي وقيّارٌ بها لغريب) على جواز العطف على اسم إنّ قبل أن يتم الخبر .

المبحث الثاني – اعتراضه في القياس : وقد تضمن أربع مسائل ، الأولى : اعتراضه على قياس الكوفيين لــ(تقديم التمييز على عامله) على الفضلات المنصوبة (الحال والمفعول به) والثانية: اعتراضه على قياس الكوفيين لــ(رُبّ) على كم الخبرية ، والثالثة : اعتراضه على قياس الكوفيين وبعض البصريين لــ(نيابة المصدر مناب الفاعل) على قول الشاعر :

فلو ولدت فقيرة جرو كلبٍ .... لسُبّ بذلك الكلب الكلابا

والرابعة : اعتراضه على قياس الخليل لــ(إيّاك) على قول العرب (فإيّاه وإيّا الشواب)

المبحث الثالث– اعتراضاته في الإجماع :

تناولت في هذا المبحث ثلاث مسائل خالف العكبري في الأولى عامة النحاة والثانية والثالثة جمهور البصريين وهي حقيقة الإعراب ، والقول في المستثنى المنقطع ، وحذف فاعل بئس .

الفصل الرابع – اشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول مصادره في اعتراضاته : ومصادره هي أقوال النحاة وآراؤهم وكتبهم . وقد تحدثت عن هذه المصادر.

المبحث الثاني – أسباب اعتراضاته ومفرداته فيها :

أولاً– أسباب اعتراضاته : وتلخّصت في الأسباب الآتية :

أ– اختلاف العكبري مع النحاة في تأويل المسموع .

ب – اختلاف العكبري مع النحاة في الاستدلال .

ج – متابعته لآراء بعض النحاة والاعتداد بهم .

ثانياً : مفرداته في الاعتراض : وسأتناول من خلال هذا الجانب ألفاظ العكبري التي تناولها في اعتراضاته على النحاة .

المبحث الثالث : استعماله للأدلة النحوية في اعتراضاته : وتحدثت عن هذه الأدلة من حيث :

1– الكيفية التي تناول بها العكبري الآيات القرآنية ، والشواهد الشعرية التي استدلّ بها النحاة .

2– كيفية القياس عنده . وذلك من خلال مسائل القياس التي اعترض عليها .

3– موافقته لجمهور النحاة في اعتراضاته .

المبحث الرابع: تحقيق الآراء واستقصاؤها وتوثيقها.

وأنهيت بحثي بخاتمة تبيّن أهم نتائج البحث، متلوّة بفهارس فنية تتكون من: فهارس للآيات الكريمة ،والأحاديث الشريفة ، والأبيات الشعرية والأقوال المأثورة ، والموضوعات العامة .

وقد سُبقت هذه الدراسة بدراسات سابقة رجعت إليها ، واستفدت منها . من هذه الدراسات : (اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في شرح التصريح) وهي رسالة ماجستير مقدمة من الطالب غريب بن ياسين ودّاني بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، وأيضاً : اختيارات أبي البقاء العكبري النحوية في كتابيه المتبع في شرح اللمع والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين جمعاً ودراسة لعبد الرحمن بن عبد العزيز المقبل ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وتعقبات ابن السيد البطليوسي ومذهبه النحوي في كتابه الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل) للطالب عتيق صالح القماطي ، جامعة طرابلس بليبيا .

وفي الختام أشكر الله الذي أعانني ووفقني على إتمام هذا البحث ، كما أشكر أستاذي المشرف الدكتور المبروك بلحاج الذي لولا توجيهاته السديدة ونصائحه المفيدة ما كان ليخرج هذا العمل ويستوي على سوقه ، وأزجي الشكر أيضاً إلى الأستاذين الكريمين اللذين تكرما بقبول مناقشة هذه الرسالة ، وتحمّل عبء مراجعتها ، وإثرائها بملاحضاتهما القيمة ، وهما الأستاذ الدكتور علي أبو القاسم عون ، والأستاذ الدكتور : محمد سالم الدرويش ، فجعل الله عملهما هذا في ميزان حسناتهما . وعملي هذا لا يخلو من النقص لأنّه عملٌ بشري فإن أصبت فذلك ما أرجوه ، وإن كانت الأخرى فمن نفسي ، وحسبي أنّي اجتهدت وحاولت ، والله اسأل السداد والمغفرة ، والحمد لله رب العالمين ، وصلّى اللهم على رسوله الأمين .

التمهيد ويشمل:

أولاً- ابن جنّي حياته ومكانته العلمية .

ثانياً- أبو البقاء العكبري ،حياته ومكانته العلمية

ثالثاً- كتاب المتبع في شرح اللمع.

رابعاً- الاعتراضات لغة واصطلاحاً وجهود العلماء فيها

أولاً- ابن جنّي حياته، ومكانته العلمية

أ- اسمه ونسبه:

هو عثمان بن جنّي ، بسكون الياء ، وكنيته أبو الفتح ، وكان أبوه جنّي مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي ، وأنشد ابن جنّي مشيراً إلى أنّ نقصانه في النسب قد عوّضه العلم الذي تركه :

فإن أصبح بلا نسبٍ ... فعلمي في الورى نسبي[1]

ب- مولده ونشأته :

ولد ابن جنّي بالموصل ، وتذكر المصادر التي ترجمت له أنّ ولادته كانت قبل الثلاثين والثلاثمائة من الهجرة[2] وعاش في صحبة الفارسي ينهل من علمه ، ويدرس على يديه ، قال عنه القفطي: " صحب أبا علي الفارسي ، وتبعه في أسفاره ، وخلا به في مقامه ، واستملى منه، وأخذ عنه النحو ، وصنّف في زمانه ووقف أبو علي على تصانيفه واستجادها " [3] .

ويذكر السيوطي السبب الذي دفع ابن جنّي لهذه الملازمة فقال: " إنّه كان يقرأ النحو بجامع الموصل فمرّ عليه أبو علي الفارسي فسأله عن مسألة في التصريف فقصّر فيها فقال أبو علي: زبّبت قبل أن تحصرم، فلزمه من يومئذٍ مدة أربعين سنة اعتنى بالتصريف ، ولمّا مات أبو علي تصدّر ابن جنّي مكانه ببغداد "[4]

---

[1] يُنظر أنباه الرواة : 335/2

[2] يُنظر البغية : 132/2

[3] أنباه الرواة :336/2

[4] البغية : 132/2

ج- شيوخه :

أخذ ابن جنّي النحو والصرف واللغة والقراءات عن مجموعة من علماء الموصل والشام وأهمهم :

1- أبو بكر محمد بن يعقوب المعروف بابن مقسّم ، وهو أحد القرّاء ببغداد ، وكان من أحفظ الناس لنحو الكوفيين تُوفي سنة 354هـ [1]

2- أبو الفرج الأصفهاني ، كان شاعراً ومصنفاً أديباً مات سنة نيّف وستين وثلاثمائة[2]

3-أبو علي الفارسي وهو أعظم أستاذ تأثر به ابن جنّي تُوفي سنة 377هـ

4- أبو العبّاس أحمد بن محمد الموصلي النحوي ، وهو ثاني الأخفشين ، كان إماماً في النحو ، وفقيهاً فاضلاً ، عارفاً بمذهب الشافعي تُوفي سنة نيّف وسبعين وسبعمائة [3]

د- تلاميذه :

تلقّى العلم على ابن جنّي كثيرٌ من التلاميذ منهم :

1- أبو الفتوح ثابت بن محمد الجرجاني الأندلسي المتوفى 431هـ [4]

2- أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني المتوفى سنة 442هـ [5]

---

[1] يُنظر الخصائص : 38/1، والبغية : 89/1

[2] يُنظر سر الصناعة : 74/1، وتاريخ بغداد : 398/11

[3] يُنظر البغية : 389/1

[4] يُنظر المصدر نفسه : 482/1

[5] يُنظر المصدر نفسه : 217/2

3- محمد بن أحمد بن سهل الواسطي المعروف بابن بشر المتوفى سنة 462هـ[1]

هـ- مكانته العلمية :

لقد نال ابن جنّي شهرة واسعة في حياته وبعد مماته ، فكان إماماً في العربية ، حتى أصبحت مؤلفاته مورداً عذباً ينهل منه العلماء . وقد تحدثت التراجم عن مكانته العلمية العالية التي بلغها . فقال فيه ابن خلكان: " كان إماماً في العربية "[2] وقال الفيروز آبادي فيه :" الإمام الأوحد البارع المقدم ذو التصانيف المشهورة الجليلة ، والاختراعات العجيبة " [3]

ولعلّ كتابيه سر الصناعة والخصائص خيرا دليلٍ يشهد على رسوخ قدم هذا الرجل في علوم اللغة والنحو والصرف .

و- مؤلفاته :

ترك ابن جنّي آثاراً علمية كثيرة في جميع فنون اللغة من نحوٍ وصرفٍ ، وقد جمع الدكتور غنيم بن غانم الينبعاوي هذه الآثار في كتاب صغير يحمل عنوان " أضواء على آثار ابن جنّي في اللغة " واشتمل هذا الكتاب على أكثر من سبعين مصنّفا صنّفه ابن جنّي في علوم اللغة والنحو والصرف ، وقد قسّمها الدكتور الينبعاوي إلى ثلاثة أقسام منها أربعة وعشرون كتاباً مطبوعاً ، وتسعة مخطوطاً ، والباقي مفقوداً ، وسأذكر من خلال هذا الكتاب بعضاً من كتبه .

---

[1] يُنظر أنباه الرواة : 337/2

[2] وفيات الأعيان :246/3

[3] البلغة : 137

أولاً- كتبه المطبوعة [1]:

الألفاظ المهموزة ، التصريف الملوكي، تفسير أرجوزة أبي نواس، التمام في تفسير ألفاظ أشعار هذيل ، الخصائص ، سر صناعة الإعراب ، عقود اللمع ، عقود الهمز ، وخواص أمثلة الفعل ، علل التثنية ، الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي ، الفسر " شرح ديوان المتنبي " ، اللمع في العربية ، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ، المذكر والمؤنث ، المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها ، المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين ، المسائل الخاطريات ، بقية المسائل الخاطريات ، المنصف " شرح التصريف للمازني "

ثانياً- كتبه المخطوطة [2]:

التثنية على شرح مشكلات الحماسة ، تعليقات لغوية على كتاب إيضاح الشعر ، شرح مقصورة ابن زيد ، مسألة في إعراب إذا

ثالثاً – كتبه المفقودة وهي الأكثر عدداً منها [3]:

أجوبة المسائل الدمشقية ، أجوبة المسائل الواسطية ، التلقين في النحو ، الخطيب في شرح المذكر والمؤنث ، رسالة في شواذ القراءات ، شرح إيضاح الفارسي ، شرح الجمل ، شرح المقصور والممدود للفارسي ، كتاب القد ، مسائل نحوية .

ي- وفاته :

تُوفي ابن جنّي ليلة الجمعة من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة[4]

---

[1] يُنظر أضواء على آثار ابن جنّي في اللغة ، الآثار المخطوطة والمفقودة : 17

[2] يُنظر المصدر نفسه : 25

[3] يُنظر المصدر نفسه : 39

[4] يُنظر البغية : 132/2

ثانياً- العكبري حياته ومكانته العلمية

أ- اسمه ونسبه :

هو " عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين محب الدين أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير النحوي صاحب الإعراب " [1] ، ونُسب إلى عكبرا بضم العين وتسكين الكاف ، وهي اسم بليدة تقع في نواحي دجيل ، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ والنسبة إليها عكبري وعكبراوي قال ياقوت الحموي : ومنها شيخي أبو البقاء[2]

ب- مولده ونشأته :

ولد أبو البقاء في أوائل سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة، وقد أضرّ في صباه بالجدري فعمي . وكانت طريقته في التأليف أن يُحضر له المؤلفات وتُملى عليه ، فإذا علق في ذهنه شيءٌ منها أملى ما استطاع إملاءه . وكان ورعاً متواضعاً صدوقاً حسن الأخلاق ، يقضي جلّ وقته في طلب العلم ، وشديد الاعتزاز بمذهبه الحنبلي حتى أنّ جماعة من الشافعية أتوا إليه، وطلبوا منه الانتقال إلى مذهبهم مقابل تدريسه للنحو واللغة بالنظامية فرفض وبقى على مذهبه إلى أن مات[3]

ج- أشهر شيوخه :

1- محمد بن عبد الباقي بن أحمد المعروف بالبطّي ، سمع منه أبو البقاء الحديث توفي سنة 564هـ[4]

---

[1] البغية : 38/2

[2] يُنظر معجم البلدان : 142/4 ، ووفيات الأعيان : 100/3 ، والبغية : 38/2

[3] يُنظر البغية : 39/2

[4] يُنظر مرآة الجنان : 32/4،33

2- أبوزرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي ، سمع منه أبو البقاء الحديث تُوفي سنة 567هـ [1]

3- يحي بن نجاح بن مسعود بن عبد الله البوسيفي أخذ عنه أبو البقاء العربية تُوفي سنة 569هـ [2]

4- على بن عساكر 572هـ[3]

د - تلاميذه

ومنهم :

1- أبو عبد الله ياقوت بن عبد ربه الحموي الرومي البغدادي تُوفي سنة 596هـ[4]

2- سالم بن أحمد سالم بن أبي الصقر تُوفي سنة 611هـ[5]

3- الحسن بن معالي بن مسعود بن الحسين الباقلاني ، قرأ النحو على أبي البقاء وكان شيخ زمانه في العربية تُوفي سنة 637هـ[6]

4- طلحة بن محمد بن طلحة بن محمد عبد الملك الأموي الأشبيلي المتوفى سنة 642هـ .قال السيوطي: " وأجاز له من المشرق أبو البقاء العكبري "[7]

---

[1] يُنظر مرآة الجنان : 32/4،33

[2] يُنظر البغية : 38/2

[3] يُنظر الأعلام : 273/4

[4] يُنظر معجم البلدان : 142/4

[5] يُنظر أنباه الرواة : 69/2

[6] يُنظر معجم البلدان : 526/1

[7] يُنظر البغية : 19/2،20

5- عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر القطيعي أخذ عن أبي البقاء النحو وقراءة القرآن تُوفي سنة 676هـ [1]

هـ- مؤلفاته :

قال الدكتور عبد الإله نبهان : " خلّف أبو البقاء مؤلفات كثيرة بلغ تعدادها بحسب إحصائي لها في مختلف المصادر خمسة وخمسين مؤلّفاً "[2] منها تسعة عشر كتاباً في النحو بين مخطوط ومطبوع[3] ، وإليك بعضاً من هذه الكتب :

أولاً- الكتب المطبوعة :

1- مسائل الخلاف في النحو[4] : وقد طُبع هذا الكتاب باسم مسائل خلافية في النحو بتحقيق محمد خير الحلواني بحلب " [5]

2- شرح لامية الشنفرى ، حققه : محمد أديب جمران ، ونشره المكتب الإسلامي ببيروت 1984م

3- اللباب في علل البناء والإعراب[6] ، وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور غازي مختار طليمات ، ونشرته دار الفكر بدمشق 2001م

4- التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، حققه عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، وطبعته دار الغرب الإسلامي ببيروت 1986م

---

[1] يُنظر البغية : 96/2

[2] إعراب الحديث :14

[3] يُنظر مقدمة محقق كتاب اللباب في علل البناء والإعراب : 16/1

[4] نكت الهميان :187

[5] مقدمة محقق كتاب المتبع : 51/1

[6] يُنظر البغية : 39/2 ، ووفيات الأعيان : 100/3

5- المتبع في شرح اللمع[1] ، حققه : الدكتور عبد الحميد محمد الزوي ، ونشرته جامعة بنغازي بليبيا

6- إملاء ما منّ به الرحمن أو إعراب القرآن[2] ، وقد طبعته دار الكتب العلمية ببيروت 1979م

7- إعراب الحديث النبوي[3] ، حققه الدكتور عبد الإله نبهان ، الطبعة الثانية تمت بدار الفكر بدمشق 1986م .

8- إعراب القراءات الشاذة [4]، حققه الدكتور : محمد السيد أحمد عزوز ، وهو من منشورات عالم الكتب 1996م .

ثانياً- الكتب المخطوطة وقد ذكرتها كتب التراجم منها[5] :

1- كتابا التلخيص والتهذيب في النحو

2- شرح الحماسة وإعرابها .

3- شرح أبيات الكتاب .

4- شرح الإيضاح والتكملة .

5- الإشارة في النحو .

6- الإفصاح عن معاني الإيضاح

---

[1] يُنظر البغية : 39/2

[2] يُنظر المصدر نفسه والموضع نفسه

[3] يُنظر وفيات الأعيان : 100/3

[4] يُنظر البغية : 39/2

[5] يُنظر البغية : 39/2 ووفيات الأعيان : 100/3، وأنباه الرواة : 117/2 ، والبلغة : 189

7- الترصيف في التصريف .

و- وفاته :

توفى ليلة الأحد ثامن ربيع الأخر سنة ست عشرة وستمائة[1]

[1] يُنظر البغية :38/2

ثالثاً- كتاب المتبع في شرح اللمع

كتاب اللمع في العربية ألفه عثمان بن جنّي ، وكان يهدف من وراء تأليفه إلى وضع كتابٍ واضحٍ في النحو يناسب الناشئة والمتعلمين ، ويمتاز هذا الكتاب بوضوح العبارة ودقتها، وترتيب الأبواب ، واستقرار المصطلح النحوي ، ممّا جعله يلقى إقبالاً من الدارسين والشارحين بحيث نافس الجمل للزجاجي ، وكتاب الإيضاح لأستاذه الفارسي ، وتفوق عليهما وحلّ محلهما في حلقات الدرس في مصر والشام والعراق والحجاز واليمن والمغرب مدة طويلة من الزمن[1] . وقد تعرّض لشرح هذا الكتاب كثيرٌ من العلماء ، ومن أهم هذه الشروح :

1- شرح اللمع لعمر بن ثابت الثمانيني المتوفى 442هـ

2- البيان في شرح اللمع لأبي البركات عمر بن إبراهيم العلوي الكوفي المتوفى 539هـ

3- توجيه اللمع للشيخ أبي العبّاس أحمد بن الحسين المعروف بابن الخبّاز المتوفى 637هـ وهي كثيرة يتجاوز عددها العشرين شرحاً [2]

وكتاب المتبع في شرح اللمع من بين هذه الشروح المهمة ، ألّفه العكبري تلبية لرغبة بعض محبّي كتاب اللمع حيث قال: " فإنّ بعض المشغوفين بكتاب اللمع في النحو ، تأليف عثمان بن جنّي رحمه الله ، سألني أن أملي عليه مختصراً في شرحه فأجبته إلى ذلك ، والله الموفق " [3]

والكتاب ذو قيمة علمية كبيرة ؛ لأنّه اشتمل على آراء لكبار نحاة البصرة والكوفة أمثال: الخليل ، وسيبويه ، والمبرد ، والفراء وغيرهم . إضافة إلى ذلك

---

[1] يُنظر مقدمة تحقيق كتاب اللمع : 10 ،11

[2] يُنظر المصدر نفسه والموضع نفسه

[3] المتبع : 113/1

أنّه جمع بين طيّاته أشهر مسائل الخلاف بين البصريين ، والكوفيين . و على آراء واجتهادات العكبري أخذها عمّن سبقه أو تفرّد بها، وتأثر بها من أتوا من بعده كالشيخ خالد الأزهري الذي تابع العكبري في بعض هذه الآراء منها : إعراب (بني) في قول الشاعر[1] :

فكونوا أنتم وبني أبيكم ... مكان الكليتين من الطحال

قال الشيخ خالد: " قال أبو البقاء : كان ينبغي أنّ النصب يجب إذ ليس المعنى أنّه أمر أبيهم بشيء ، بل أمرهم بموافقة بني أبيهم ، ويدل على ذلك أنّه أكّد الضمير بقوله:أنتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمراً لجاز هنا. انتهى . وبقوله أقول "[2]

[1] لشُعبة بن قُمير ،يُنظر نوادر أبي زيد : ص:414 ، ويُروى صدره : وإنّا سوف نجعل مولّيَيْنا

[2] شرح التصريح : 534/1

رابعاً – الاعتراضات لغة واصطلاحاً ، وجهود العلماء فيها

أ- الاعتراضات لغة :

هي جمع اعتراض ، وهو المنع ، والأصل فيه أنّ الطريق إذا اعترض فيه بناء أو غيره منع السابلة من سلوكه[1] وفي المعجم الوجيز: " اعترض له ، واعترض عليه: أنكر قوله وفعله "[2]

ب- الاعتراضات اصطلاحاً :

"وهي حجة تدلل على كذب قضية أو على عدم كفاية الأدلة التي تقرر صدقها " [3]

وقيل هي:" مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصوده بما باينه أو ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده "[4]

ج- جهود العلماء في الاعتراضات :

إنّ جهود العلماء في الاعتراضات وردودهم على بعض لم تكن حديثة العهد بل ظهرت مع ظهور الدرس النحوي على يد شيوخه من المدرستين البصرية والكوفية ، فظهرت هذه الاعتراضات على شكل :

أ- مناظرات وحوارات علمية حول مسائل نحوية : وهي كثيرة جمعها الزجاجي في كتابه مجالس العلماء ، ولعلّ من أشهر هذه المناظرات تلك التي جرت بين الكسائي وسيبويه والتي سُميت بالمسألة الزنبورية والتي أخفق فيها سيبويه ، ممّا

---

[1] يُنظر القاموس المحيط : 833

[2] ص413

[3] المعجم الفلسفي : 74

[4] الكافية في الجدل :67

جعل سيبويه يرسل تلميذه الأخفش سعيد بن مسعدة إلى الكسائي كي يُناظره ويثأر له ، فناظر الأخفش الكسائي في مائة مسألة خطّأه في جميعها[1]

ب- تعليقات النحاة على المؤلفات النحوية ، وتخطئتهم لعددٍ من المسائل التي وردت فيها: وهذه التعليقات يضعها النحاة على المؤلفات بعد أن يقرأوها قراءة نقدية ، فيعلقون عليها تارة بالموافقة أو المخالفة ، وهو ما فعله نحاة البصرة: الأخفش ، والجرمي ، والمازني، والمبرد ، مع كتاب سيبويه ، فقد قرأوه ووضعوا تعليقاتهم على مسائل خالفوا فيها سيبويه ، وجمعها المبرد بعد أن أضاف عليها تعليقاته في كتاب أسماه (مسائل الغلط) والذي أحدث حركة علمية واسعة حيث انبرى نحاة ردّوا على المبرد ، وانتصروا لسيبويه منه كابن ولاّد الذي جمع كتابه الانتصار لسيبويه من المبرد ثلاثاً وثلاثين مسألة ، ردّ فيها على المبرد وعلى نحاة آخرين[2]

وهو ما فعله الباقولي حيث أورد في كتابه : (الاستدراك على أبي علي في الحجة) ثلاثاً وثلاثين ومائة مسألة ، خطّأ فيها كلاً من أبي علي الفارسي في الحجة وابن جنّي في المحتسب والخصائص ، وخطّأ الزجّاج في مسائل لم يتنبّه إليها الفارسي في كتابه الإغفال[3]

---

[1] يُنظر البغية : 590/1

[2] يُنظر مقدمة كتاب الانتصار لسيبويه من المبرد :6

[3] يُنظر مقدمة كتاب الاستدراك على أبي علي في الحجة : 30

الفصل الأول

اعتراضات العكبري على ابن جنّي واشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : اعتراضاته في الحدود

المبحث الثاني : اعتراضاته في المصطلحات

المبحث الثالث : اعتراضاته في الأسلوب

المبحث الأول

اعتراضاته في الحدود

الحدود لغة وأهم شروطها

أولاً- الحدود في اللغة :

الحدود جمع حدٍ، والحد في اللغة: " الفصل بين الشيئين لئلاّ يختلط أحدهما بالآخر"[1] أو طرف الشيء ونهايته[2]

وحد الشيء : الوصف المحيط بمعناه[3]

وفي الاصطلاح : قول يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز[4]

وحد الحد : الجامع المانع الذي يجمع المحدود ، ويمنع غيره من الدخول فيه [5]

ومن العلماء من يستخدم لفظ التعريف ، والمراد به الحد ويقول: " واعلم أنّ الحد والمعرّف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمّى واحد ، وهو ما يميّز الشيء عمّا عداه ، ولا يكون كذلك إلاّ إذا كان جامعاً مانعاً[6]

ثانياً- من أهم شروط الحد[7] :

1- أن يكون جامعاً مانعاً

2- أن يكون مطرداً أو منعكساً ، فمتى وُجد الحد وُجد المحدود ، ومتى عُدم الحد عُدم المحدود .

---

[1] لسان العرب 140/3

[2] يُنظر القاموس المحيط :352

[3] التعاريف : 269

[4] التعريفات : 112

[5] الكليات :391

[6] شرح كتاب الحدود في النحو : 49

[7] يُنظر الكليات : 392 ، واعتراضات الأزهري على ابن هشام :31

3- أن يُذكر جميع ذاتياته بحيث لا يشذ واحد ،ويُقدّم الأعم على الأخص .

4- أن يكون مساوياً للمحدود، بحيث يصدق كل منهما على جميع أفراد الآخر، وأن يكون خالياً من الشك .

وقد اعترض العكبري على حدود ابن جنّي النحوية كان من بينها : اعتراضه على حد الحرف و اعتراضه على حد المعرفة و اعتراضه على حد الترخيم .

أولاً- حد الحرف

حدّ ابن جنّي الحرف بأنّه "ما لم تحسن فيه علامات الأسماء والأفعال ، وإنّما جاء لمعنى في غيره"[1] وتعقبه العكبري بقوله :" وقوله ما جاء لمعنى في غيره قريب من هذا الحد إلاّ أنّ لفظة يدل أولى من لفظة جاء ؛ لأنّ الدّال على الشيء كاشفٌ عن حقيقته ، وما جاء لغيره تبيّن علة المجيء به وعلة الشـــيء غيـــره " [2]

دراسة المسألة :

المقصود بالحرف في اصطلاح النحاة هو حرف المعنى ، وليس حرف الهجاء[3] وقد اختلف النحاة في حدّه كاختلافهم في حد الاسم والفعل ، فحدّه سيبويه بقوله : " وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل "[4] وحدّه ابن السرّاج بأنّه" ما لا يجوز أن يُخبر عنه كما يُخبر عن الاسم "[5]،وحدّه الزجّاجي بأنّه " ما دلّ على معنى في غيره نحو : ثمّ، وما أشبه ذلك "[6]، وحدّه ابن كيسان بأنّه " ما حدث به معنى غير معنى الاسم والفعل، ولا يُقال حرفٌ جاء لمعنى ؛ لأنّ الاسم والفعل جاءا لمعنى"[7] هذه حدود بعض النحاة للحرف، واختلافهم فيه وقد ذكر ابن السيد البطليوسي هذه الاختلافات في كتابه الحلل[8]،واعترض على هذه الحدود إلاّ حدّ سيبويه؛ لأنّه أخرج منه أسماء الشرط والاستفهام فقال معترضاً على حدّ

---

[1] اللمع :16

[2] المتبع 130/1

[3] الإيضاح للزجّاجي :54

[4] الكتاب : 12/1

[5] الأصول : 40/1

[6] الجمل : 17

[7] ابن كيسان النحوي : 185

[8] يُنظر الحلل في إصلاح الخلل : 74-75

الزجّاجي:" قال أبو القاسم: الحرف ما دلّ على معنى في غيره نحو من وإلى وما أشبه ذلك. قال المفسّر هذا الحد غير صحيح حتى يُزاد فيه ولم يكن أحد جزأي الجملة"[1] فهو يقصد بقوله : ولم يكن أحد جزأي الجملة إخراج ما يصح وقوعه مبتدأ وخبراً كأسماء الاستفهام والشرط ؛ لأنّها تدلّ على معنى في نفسها وفي غيرها [2]

وهو ما ذهب إليه الواسطي الضرير في حدّه للحرف فقال : ما لا يحسن فيه علامات الاسم والفعل ويدل على معنى في غيره ، ولا يكون أحد جزأي الجملة نحو هل زيدٌ منطلقٌ "[3]

وحدُّ العكبري للحرف ما دلّ على معنى في غيره حدٌ غير مانع ؛ " لدخول الأسماء المتضمنة معنى الحرف وأسماء التوكيد نحو أجمع وأكتع وأبصع في حدّ الحرف ، لأنّ كلَّ واحدٍ من الأسماء المذكورة يدلّ على معنى في غيره وليس بحرف"[4]

أمّا في اللباب[5] فقد أضاف العكبري على عبارة المتبع كلمة (فقط) فقال : " الحرف ما دلّ على معنى في غيره فقط " فأخرج بهذه الكلمة من الحد أسماء الشرط والاستفهام التي تدلّ على معنى في نفسها وفي غيرها ، ولكنّه " لم يخرج أسماء التوكيد ؛ لأنّها تدلّ على معنى في غيرها فقط "[6]

ودلالة الحرف على معنى في غيره هو المشهور بين النحاة ؛ إذ لا معنى له منفرداً فهو كعلامات الإعراب في عدم إفادتها أيّاً معنى سوى إشارتها إلى

---

(1) الحلل في إصلاح الخلل: 74

(2) يُنظر المصدر نفسه والموضع نفسه

(3) شرح اللمع في النحو : 5

(4) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر الجرجاني :39/1– 40

(5) 50/1

(6) الفاخر في شرح جمل عبد القاهر الجرجاني : 40/1

الحالة الإعرابية للكلمة . وخالف الشيخ أبو جعفر النحاس النحاة في ذلك ، وذهب إلى أنّ للحرف معنى في نفسه وذلك إذا خوطب بالحرف من يفهم موضوعه في اللغة ، كحرف (هل) فإنّ معناه الاستفهام سواء كان مركباً أم منفرداً ، وهذا المعنى لا يفهمه إلاّ من له دراية باللغة [1]

أمّا لفظة (يدلّ) فقد ذكر العكبري علة تفضيله لهذه اللفظة فقال : " وقوله ما جاء لمعنى في غيره قريب من هذا الحد إلاّ أنّ لفظة يدل أولى من لفظة (جاء) ؛ لأنّ الدال على الشيء كاشفٌ عن حقيقته ، وما جاء لغيره تبيّن علة المجيء به وعلة الشيء غيره "[2]، وهو ما ذكره ابن يعيش[3]

ولم يهتم النحاة القدامى كسيبويه والمبرد والزجّاج وابن كيسان بهذه اللفظة في حدودهم النحوية[4] ،وذكرها أكثر النحاة من بعدهم ، ولعلّ السبب في ذلك أنّ النحو العربي قد تأثر بعلم المنطق على أيدي المتأخرين من النحاة خلال القرن الرابع كالرمّاني وابن السرّاج والفارسي[5] هذا العلم الذي يركّز اهتمامه في الحدود على ماهية الشيء وحقيقته . فلعلّ هؤلاء النحاة المتأخرين قد استعملوا بعض مصطلحات المناطقة في حدودهم النحوية بسبب تأثرهم بهذا العلم[6]

---

[1] يُنظر اللامات :53

[2] المتبع : 130/1

[3] شرح المفصل لابن يعيش : 2/8

[4] يُنظر الحلل في إصلاح الخلل : 74 ،75

[5] يُنظر أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين :52

[6] يُنظر ابن يعيش النحوي : 231 ، واللامات:57،58

ثانياً – حدُّ المعرفة

حدّ ابن جنّي المعرفة بقوله : " فما خص الواحد من جنسه "[1] وردّه العكبري لأنّه ليس حدّاً شاملاً لكلّ معرفة فقال : " هذا الحدُّ ليس بحدٍ صحيحٍ شاملٍ لكل معرفة ، ألا ترى أنّ الرجل إذا أردت به الجنس غير داخلٌ تحت هذا الحد لأنّه ليس بواحدٍ من جنسه . والحدُّ الصحيح أنّ المعرفة هو اللفظ المتناول للمعيّن الذي لا شركة فيه بالوضع "[2]

دراسة المسألة :

حدُّ المعرفة لم يتطرق إليه سيبويه ، ولكن استعملها مصطلحاً يقابل النكرة فقال : " واعلم أنّ النكرة أخفّ عليهم من المعرفة ... لأنّ النكرة أول ثمّ يدخل عليها ما تُعرّف به " [3]وحدّها المبرد بقوله : " ما وُضع على شيء دون مثله "[4]

واختلف النحاة المتأخرون في حدِّها ،فذهب فريقٌ إلى أنّها ما خصّ الواحد من جنسه ،من بينهم ابن جنّي وابن الأنباري[5] وابن يعيش[6] ، وحدّها فريقٌ آخر بأنّها ما دلّ على شيء بعينه ، ومن هؤلاء النحاة الزمخشري[7] وابن الحاجب[8] وقد حدّها ابن الحاجب بقوله : " ما وُضع لشيء بعينه "[9] ، وفسّر الرضي قوله: بعينه أنّ ابن الحاجب كان يقصد من ورائه جميع المعارف ، واحترازاً من

---

(1) اللمع :74

(2) المتبع : 452/2

(3) الكتاب : 22/1

(4) المقتضب : 186/3

(5) يُنظر أسرار العربية : 298

(6) يُنظر شرح المفصل : 85/5

(7) يُنظر المفصل : 245

(8) يُنظر شرح الكافية للرضي : 234/3

(9) المصدر نفسه والموضع نفسه

النكرات، ولا يقصد أنّ المعرفة ما صنعه الواضع لواحدٍ بعينه ، وإلاّ أدّى ذلك إلى إخراج جميع المعارف من الحد ماعدا الأعلام؛ لأنّ بقية المعارف تصلح لكل معيّن يقصده الواضع[1] . وحدّ ابن مالك النكرة ، وميّز المعرفة بعدم قبولها علامة النكرة وهي أل التعريف مكتفياً بحصرها فقال في ألفيته[2]

نكرة قابل أل مؤثر ... أو واقع موقع ما ذُكر

وغيره معرفة كهم وذي ... وهند وابني والغلام والذي

وقال أيضاً : " من تعرّض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه "[3] وذكر عدة أسباب لعدم حدها منها : إنّ هناك من الأسماء ما يصح استعمالها معرفة ونكرة كالمعرف بالألف واللام الجنسيتين فإنّه من قبيل اللفظ معرفة ، ومن قبيل المعنى نكرة فلذلك لا يجوز أن يوصف بمعرفة اعتباراً بلفظه وهو الأكثر ، ويجوز أن يوصف بنكرة اعتباراً بمعناه نحو : مررت بالرجل خيرٍ منك "[4] وقال السيوطي معززاً ما ذهب إليه ابن مالك : "وأحسن ما يتبين به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة ، ثمّ يُقال وما سوى ذلك نكرة "[5] وحدّها ابن هشام بقوله : " ما وُضع خاصّاً لمعيّن"[6] وعقّب على هذا الحد بقوله : إنّ الاشتراك العارض لا يمنع دعوى التعريف والاختصاص ، ألا ترى أنّ غالب الأعلام تجدها مشتركة كزيد وعمر ولا ترى خاصّاً منها إلاّ النزر اليسير كمكة وبغداد "[7]

---

[1] يُنظر شرح الكافية للرضي : 234/3

[2] يُنظر شرح ابن عقيل : 86/1

[3] شرح التسهيل : 114/1

[4] يُنظر المصدر نفسه والموضع نفسه

[5] الهمع : 218/1

[6] شرح اللمحة البدرية : 331/1 ، 333

[7] المصدر نفسه والموضع نفسه

ثالثاً- حدُّ الترخيم

حدّ ابن جنّي الترخيم بقوله : " اعلم أنّ الترخيم حذفٌ يلحق أواخر الأسماء المضمومة في النداء تخفيفاً "[1] وردّه العكبري فقال:" إنّ أراد بهذا حدّ الترخيم فهو خطأ ؛ لأنّه ليس كل اسم في النداء يجوز ترخيمه ألا ترى أنّ ما كان على ثلاثة أحرف ليس في آخره تاء التأنيث لا يجوز ترخيمه ، وكذلك الاسم النكرة المضموم في النداء لا يُرخّم . وإنّ أراد أن يُعرفنا أنّ الترخيم الذي وقع في الكلام حذفٌ فهو قليل الفائدة "[2]

دراسة المسألة :

إنّ المستقرئ حدود النحاة للترخيم يجد أنّ بعض النحاة قد سلكوا مسلك ابن جنّي في حدّه ومثال ذلك حدُّ أبي حيّان حيث قال:" هو حذف آخر الأسماء في النداء "[3] وابن خروف الذي يقول:" هو تسهيل اللفظ بالحذف "[4] فمثل هذه الحدود اكتفت في تعبيرها عن الترخيم بأنّه حذفٌ يلحق آخر الأسماء ، وهو ما انتقده العكبري في حدّ ابن جنّي .

وقد اعترض العكبري على حدّ الترخيم ولم يحدّه، وحدّه في اللباب بقوله : " حذفٌ في الاسم المبني الزائد على ثلاثة أحرف غير المؤنث"[5] فقيّد الحد بقوله المنادى احترازاً من ترخيم التصغير وقوله: المبني احترازاً من المضاف إليه لأنّ النحاة لا يجوّزونه إلاّ الكوفيين فرخّموه بحذف آخر الاسم المضاف إليه وقوله: الزائد على ثلاثة أحرف احترازاً من الثلاثي؛ لأنّه في نهاية الخفّة ، وقوله غير

---

[1] اللمع : 83

[2] المتبع : 495/2

[3] يُنظر الارتشاف : 5/ 2227

[4] يُنظر شرح الجمل : 749/2

[5] اللباب : 345/1

المؤنث قيدٌ أخرج به الأسماء التي كانت ثلاثية غير المؤنثة[1] وهذه القيود التي في حدّ العكبري لم يذكرها ابن جنّي في حدّه . ولعلّ عدم ذكره لها هو السبب الذي دفع العكبري للاعتراض عليه .

ومن الأسماء التي ذكرها العكبري ، ورأى أنّه لا يجوز ترخيمها : الاسم الثلاثي غير المؤنث واسم النكرة ، فقد اختلف النحاة في ترخيم الاسم الثلاثي ، وكان غير مؤنث ، ومتحركاً وسطه. فذهب الكوفيون إلاّ الكسائي إلى جواز ترخيمه قياساً على يدٍ ودمٍ فإنّهما محذوفان اللام وهما الياء في يدي والواو في دمو أمّا ساكن الوسط فلم يجوّزوا ترخيمه لبقاء الاسم على حرفين متحركٌ وساكنٌ فيشبه بذلك بعض الحروف كـــ(عن) و(من)[2] وجوّز بعضهم ذلك [3]

وذهب جمهور البصريين إلى عدم جواز الترخيم في الثلاثي سواء كان متحرك الوسط أو ساكنه إلاّ الأخفش[4] ، واحتجوا لذلك بانّ الثلاثي أقل الأصول وترخيمه يؤدي إلى الإجحاف به ، وقياسه على يد ودم لا يجوز ؛لأنّ هذه الأسماء قليلة معدودة، وبعيدة عن القياس لأمرين: الأول: أنّ حرف العلّة إذا كان ما قبله متحركاً لا يُحذف وإنّما يُقلب ألفاً كما هو الحال في عصا فإنّ أصلها عصو والثاني أنّ حذف الياء من يد ودم إنّما كان لأجل استثقال حركات الإعراب على حروف العلّة ، والترخيم كان لأجل التخفيف فبان الفرق في علة حذف الحرفين[5] ولأنّ " تاء التأنيث بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم فجرت لذلك مجرى المركب ، فكما أنك إذا رخّمت اسماً حذفت عجزه ، وأبقيت صدره فكذلك هذا الضرب "[6]

---

[1] يُنظر شرح التسهيل : 279/3 ، والارتشاف : 2227/5 ، والتبصرة والتذكرة : 366/1

[2] يُنظر الإنصاف : 365/1

[3] يُنظر الارتشاف : 2232/5

[4] يُنظر شرح التصريح : 256/2 ، والارتشاف : 2232/5

[5] يُنظر الإنصاف : 365/1

[6] شرح الجمل لابن بابشاذ : 334– 335

أمّا الاسم الثلاثي المنتهي بتاء التأنيث إذا كان علماً فلا خلاف بين النحاة في ترخيمه نحو ثُبَة وهبَة . وترخيمه بحذف تائه ؛ لأنّ " تاء التأنيث غير معتدٍ بها في البناء فسهُل حذفها في هذا الباب ؛ لأنّه مبني على التخفيف "[1] وكذلك النكرة المقصودة إذا كانت منتهية بتاء التأنيث فالجمهور على الجواز[2] إلاّ المبرد فقد نُقل عنه المنع[3] " والصحيح الجواز "[4] لورود السماع بذلك ومنه قولهم : ياشا أدجني أي : يا شاة أقيمي و لا تبرحي[5] وإذا كانت النكرة المقصودة مذكراً فالجمهور على منع ترخيمها[6]

---

[1] شرح الجمل لابن عصفور : 113/2

[2] الهمع : 79/2

[3] الارتشاف : 2229/5

[4] شرح الأشموني : 468/2

[5] يُنظر الكتاب : 241/2

[6] يُنظر الهمع : 79/2

المبحث الثاني

اعتراضاته في المصطلحات

المعنى اللغوي والعلمي للمصطلح

أولاً- المصطلح في اللغة :

لقد ورد معنى كلمة (صلح) في المعاجم اللغوية بأنّه ضد الفساد ، فيقال: " أصلحه ضد أفسده " [1] وكذلك تعني الاتفاق، فيقال : " تصالح القوم فيما بينهم " [2]

ثانياً- المصطلح العلمي :

وقد عرّفه الجرجاني بعدة تعريفات منها : " هو اتفاق قومٌ على تسمية شيء بعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة بينهما أو مشابهتهما في وصف أو غيرها " وقوله : "وقيل:اتفاق طائفة على وضع اللفظ إزاء المعنى" [3] وقال أبو البقاء الكفوي:" الاصطلاح مقابل الشرع في عُرف الفقهاء ، ولعلّ وجه ذلك أنّ الاصطلاح (افتعال) من الصلح للمشاركة كالاقتسام والأمور الشرعية موضوعات الشارع وحده، ولا يتصالح عليها بين الأقوام وتواضع منهم ، ويستعمل الاصطلاح غالباً في العلم الذي تحصل معلوماته بالنظر والاستدلال، وأمّا الصناعة فإنّها في العلم الذي تحصل معلوماته بتتبع كلام العرب "[4]

---

[1] يُنظر القاموس المحيط : 293

[2] لسان العرب : 516/2

[3] التعريفات :144

[4] الكليّات : 129- 130

الاسم الاصطلاحي للمضاف إلى ياء المتكلم

اعترض العكبري على مصطلح (الخصِي) الذي أطلقه بعض النحاة على الاسم المضاف إلى ياء المتكلم فقال: " وهذا خطأ مذهباً وتسمية . أمّا المذهب فإنّ هذا القسم مبنيٌ عند قومٍ ، ومعربٌ عند آخرين . وإنّما لم يظهر فيه الإعراب لثقله قبل الياء كما لم يظهر الإعراب في مرفوع المنقوص ومجروره، ولا في المقصور ... وأمّا التسمية فكان اللائق على قولهم أن يسمّوه خنثى مشكلاً إذ ليس برجلٍ ولا امرأة والخَصِي رجل " [1]

دراسة المسألة :

اعترض العكبري على تسمية المضاف إلى ياء المتكلم نحو غلامي بالخَصِي ، ورأى أن يسمّوه خُنثى مشكلاً ، وهذا يقودنا للبحث عن معنى هذين المصطلحين في اللغة .

فالخُصية والخِصية من أعضاء التناسل، وجمعه خُصى[2] والخَصِي من سُلّت خُصيتاه والخَصِيُ مخففة من يشتكي خصيتيه ، وقد يُطلق هذا الاسم على الشِّعر الذي خلا من الغزل، والخِصاء بالمد الذي يلحق الدابة ، وجاء على وزن فِعال ؛ لأنّه عيْبٌ ، والعيوب تأتي على فِعال مثل العِثار والعِضاض[3] والخُنثى هو الرجل الذي له ما للذكر والأنثى، ولا يخلص لأحدهما ، والخُنثُ هو التكسُّر والتثنّي ومنه رجلٌ خَنِثٌ أي فيه تكسُّر وتثنّي والمؤنث خَنِثة[4] وسُمّي خُنثى مشكلاً لالتباس أمره، وتعارض علامات الرجال والنساء فيه[5] وعلل العكبري لاعتراضه

---

[1] المتبع :135/1

[2] يُنظر المعجم المفصّل في المذكر والمؤنث : 196

[3] يُنظر لسان العرب : 229/14

[4] المصدر نفسه :145/2

[5] المطّلع على أبواب المقنع : 309/1

في تسميته بالخَصِي وهو أنّ الخَصِي ذكرٌ حقيقي ، وأحكام الذكورة ثابتة له[1] ومذهب الجمهور أنّه معرب بحركات مقدرة . وذهب ابن الخشّاب[2] والجرجاني إلى أنّه مبني[3] . وذهب ابن جنّي إلى أنّه واسطة بين المبني والمعرب وأنّ كسرته ليست حركة إعراب لبقائها في الاسم مع تغيّر موقعه الإعرابي، وليست حركة بناء لتمكن الاسم واستحقاقه للإعراب كالأسماء المضافة إلى الضمائر الأخرى نحو غلامك[4]

وأجاز المرادي مذهباً رابعاً عزاه إلى ابن مالك وهو أنّه معرب في الرفع والنصب بحركات مقدرة وفي الجر بالكسرة الظاهرة[5] وأخذ به الغلاييني ووصف ما ذهب إليه غيره بأنّه ضربٌ من التكلّف[6] وردّه ابن هشام بحجة أنّ الكسرة ليست حركة إعراب، وإنّما هي للمناسبة وأنّ علامة جرّه كانت بالكسرة المقدرة[7] ووافقه الخضري[8] في حاشيته[9] وخالد الأزهري في شرحه[10]

واحتج النحاة الذين اصطلحوا اسم الخصي للمضاف إلى ياء المتكلم بأنّ هذا النوع من الأسماء ليس معرباً لعدم ظهور حركة الإعراب فيه ، وليس مبنياً لعدم وجود علة البناء ، فيجب هنا أن يُعرف باسم يختص به ، وتسميته خصيّاً موافقٌ

---

(1) اللباب : 67/1

(2) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادي كان أعلم زمانه بالنحو ، صنّف المرتجل في شرح الجمل مات سنة 657هـ يُنظر البغية : 29/2

(3) يُنظر الهمع : 76/1

(4) يُنظر الخصائص : 357،356/2

(5) يُنظر توضيح المقاصد: 834/2

(6) يُنظر جامع الدروس العربية : 12،11

(7) يُنظر شرح شذور الذهب :83

(8) هو محمد بن مصطفى الخضري فقيه شافعي عالم بالعربية ولد بدمياط ومات بها سنة 1287 هـ يُنظر الأعلام : 100/7

(9) يُنظر الحاشية :64/1

(10) يُنظر شرح التصريح : 58/1

لمعناه ؛ لأنّ الخصي معدوم فائدة الذكورية ، ولم يثبت له صفة الأنوثية فهو في المعنى كالمضاف إلى ياء المتكلم فإنّه كان قبل الإضافة معرباً فلمّا عرضت له الإضافة زال عنه الإعراب ، ولم يثبت له صفة البناء كما أنّ السليم الذكر والخصيين عرض له إزالتها ولم يصر بذلك أنثى ، واحتج النحاة المعترضون على هذا المصطلح بانّ البناء والإعراب ضدان ؛ لأنّ الإعراب يعني الحركة والبناء يعني السكون فهما ضدان يحمل كل واحدٍ معنى في نفسه ، والشيئان الضدان ليس بينهما واسطة فهو كالحمرة والسواد والبياض[1]

والأقرب إلى الصواب هو ما ذهب إليه جمهور النحاة من أنّ الاسم المضاف إلى ياء المتكلم معربٌ وليس واسطة بين المعرب والمبني ، وقُدرت الحركة عليه لثقلها ، وهو ما ذهب إليه العكبري في اعتراضه .

[1] يُنظر مسائل خلافية :83

المبحث الثالث

اعتراضاته في الأسلوب

الأسلوب لغة واصطلاحاً

أولاً- في اللغة :

يعني الطريق[1]وهو الطريقة أو المذهب الذي يسلكه الكاتب في كتابته[2] وهناك من يستخدم لفظ العبارة ليدل على هذا المعنى فيقول: " عبّر عمّا في نفسه أعرب وبيّن "[3]

ثانياً- في الاصطلاح :

هو " اختيار أو انتقاء يقوم به المنشئ لسمات معيّنة بغرض التعبير عن موقف معيّن، ويدلّ هذا الاختيار أو الانتقاء على إيثار المنشئ وتفضيله لهذه السمات على سمات أخرى بديلة ومجموعة الاختيارات الخاصة بمنشئ معيّن هي التي تشكل الذي يمتاز به عن غيره " [4]

ومن ميزات الأسلوب أن يكون واضحاً بحيث لا يؤدي هذا الوضوح إلى الركاكة وبعيداً عن الإيجاز المخل [5]

ومن أسباب نقد الأسلوب أن تكون عبارة المنشئ مُشكلة أو غير واضحة فتُحمل على غير وجه ، وذلك غالباً بسبب الإيجاز المخل[6]

وقد اعترض العكبري على بعض الأساليب التي عبّر بها ابن جنّي وإليك هذه المسائل التي تبين هذه الاعتراضات :

---

[1] يُنظر القاموس المحيط :125

[2] يُنظر المعجم الوجيز : 316

[3] لسان العرب : 529/4

[4] الأسلوب : 37 – 38

[5] يُنظر التعريف بآداب التأليف : 21

[6] يُنظر اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام :61

أولاً- تقسيم الكلام .

ثانياً- علامة فعل الأمر .

ثالثاً- النون في الأفعال الخمسة .

رابعاً- إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب .

أولاً- تقسيم الكلام

قسّم ابن جنّي الكلام فقال:" الكلام ثلاثة أضرب،اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى [1]"وهذا القول ردّه العكبري ووصفه بالتسامح فقال: " وقد تسامح ابن جنّي في قوله: الكلام ثلاثة أضرب، ولم يحقق، وذلك أنّ الكلام إذا كان عبارة عن الجملة المفيدة لم يصح أن نجعله ثلاثة أضرب، ونُفسر كل ضربٍ بجزء غير مفيد لأنّ قولك : الكلام ثلاثة أضرب يقتضي أن يكون كل ضربٍ منها كلاماً كما تقول العلماء ثلاثة : الفقهاء، والنحاة، واللغويون . فكل قسم منهم يقع عليه هذا الاسم ، ومعلوم أنّ الاسم وحده لا يفيد، فلا يكون كلاماً ، وإنّما يُسمّى كلمة وقولاً وعبارة ونطقاً . وتأويل كلامه أن يُقدر مضاف تقديره أجزاء الكلام ثلاثة أضرب : اسم ، وفعل، وحرف "[2]

دراسة المسألة :

الكلام في اصطلاح النحاة هو اللفظ المركب من اسمين أو من اسم وفعل ذو فائدة بالوضع[3] وقد فرّق سيبويه بين الكلام والقول. فالكلام عنده الجملة المفيدة سواء من اسمين أومن اسمٍ وفعلٍ،والقول هو الكلمة المفردة فقال:"واعلم أنّ (قلت) وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها، وإنّما تدخل بعد القول ما كان كلاماً لا قولٌ نحو: قلت زيدٌ منطلقٌ ؛لأنّه يحسن أن تقول زيدٌ منطلقٌ ولا تدخل قلت"[4] فرأى أنّ الذي يُحكى هو الجمل وليس المفردات. فالكلام إذاً يُقصد به اللفظ المركب ويكون بالوضع أي: القصد، وأمّا كلام الساهي والنائم فلا يُعدُّ كلاماً؛ لأنّه

---

[1] اللمع : 15

[2] المتبع : 116/1

[3] يُنظر التوطئة :112

[4] الكتاب : 122/1

ليس مقصوداً[1] والكلام أخصُّ من القول ؛لأنّ القول يُطلق على الكلمة الواحدة والجملة وما اعتقده الإنسان في نفسه أو رأياً أخذ به [2] وإلى هذا ذهب سيبويه في نصّه السابق . وقسّم الزجّاجي الكلام فقال:" فأوّل ما نذكر من ذلك إجماع النحويين على أنّ الكلام اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ[3] واعترضه السهيلي فقال:" وهذه العبارة – على طولها– واهية مردودة، وعبارة سيبويه على إيجازها صحيحة مفيدة قال سيبويه: الكلم: اسم وفعل وحرف . ووجه الرد على أبي القاسم في عبارته من وجهين ، أحدهما: أنّه عبّر بالكلام عن الكلم الذي هو جمع كلمة؛ إذ الاسم والفعل والحرف كل واحدٍ منها كلمة، وجمع الكلمة كَلِم، كما تقول لينة ولين. وأمّا الكلام فهو اسمٌ مفردٌ يُعبّر عن المعنى القائم في النفس الذي تدل عليه العبارات ، وما يصلح عليه من الإشارات ... والوجه الثاني: أنّه قال أقسام الكلام ثلاثة أنواع ، وجعل الزجّاجي الكلام جنساً جامعاً لها، فخرج من مضمون ذلك أن ّالاسم على حِدته يُسمّى كلاماً، وكذلك الحرف والفعل. كما أنّك لو قلت: الحيوان ينقسم قسمين: إنساناً وبهيمة لكان كل قسمٍ من الحيوان يُسمّى حيواناً"[4] وتابعه في هذا الاعتراض الشلوبين حيث قال: " وقول أبي القاسم : وأقسام الكلام ليس من شيء هذه الأقسام إنّما هو من قسمة الشيء إلى مواده التي منها يكون ، وليس من شرط هذه القسمة صدق اسم المقسوم على الأقسام"[5]وقال ابن الخبّاز معقباً على ابن جنّي: " وقوله : الكلام كلّه ثلاثة أضرب يصح بتقدير: مضاف أي : مادة الكلام"[6]واستبدل الواسطي الضرير كلمة ابن جنّي(أضرُب) بكلمة (أشياء) فقال: "

---

[1] يُنظر المقرب :67

[2] يُنظر الخصائص: 32/1

[3] الإيضاح :41

[4] نتائج الفكر في النحو :61

[5] التوطئة : 113

[6] توجيه اللمع :62

قال ابن جنّي: الكلام كلّه ثلاثة أشياء"[1] فلعلّه أراد من وراء ذلك تصحيح العبارة أو الهروب ممّا وقع فيه المصنّف .

وممّا سبق يمكن القول أنّ النحاة قد فرقوا بين الكلام والكلم ،فالكلام هو ما اجتمع فيه اللفظ والإفادة التي يحسن السكوت عليها ، والكلم اسم جمع واحده كلمة وهو أعم من الكلام من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد وغيره ، وأخص من جهة اللفظ لأنّه لا ينطلق على المركب من كلمتين [2]

وأخيراً فإنّ تأويل العكبري لعبارة ابن جنّي جاء موافقاً للقواعد النحوية واللغوية التي عليها النحاة .

---

[1] شرح اللمع في النحو : 3

[2] أوضح المسالك :14/1

ثانياً- علامة فعل الأمر

ذكر ابن جنّي أنّ من علامات الفعل الدلالة على الأمر والاقتران بقد [1] ، واعترض العكبري على إطلاق كون الأمر علامة ، وفي هذا الإطلاق تسامح ؛ لأنّه قد يُؤمر بالاسم نحو (صه) و(نزال) ، والتحقيق عند العكبري في ذكر كون الأمر علامة للفعل أن يُقال : وكان أمراً تظهر فيه ضمائر المأمور نحو اضربا واضربوا[2]

دراسة المسألة :

من علامات الفعل اختصاصه بقد أو دلالته على الطلب حيث يقول العكبري في لبابه : " وإنّما اختصت (قد) بالفعل ؛ لأنّها وُضعت لمعنى لا تصحّ إلاّ فيه ، وهو تقريب الماضي من الحال ، وتقليل المستقبل كقولك : قد قام زيدٌ أي : عن قريب ، وزيدٌ قد يعطي أي : يقلّ ذلك منه "[3] وهو الذي عبّر عنه ابن جنّي بقوله " ما حسن فيه قد أو كان أمراً " واعترض العكبري هذه العبارة ؛ لأنّ هناك ما يؤمر به وهو اسم الفعل مثل (صه) و(نزال) ورأى أن تكون علامة فعل الأمر التي تميّزه عن اسم الفعل هي دلالته على الطلب ، وقبوله ضمائر الرفع: واو الجماعة وألف الاثنين .

وتابع ابن الخبّاز العكبري في اعتراضه فقال : " وقوله : (وكونه أمراً) لا يستقيم ؛ لأنّ (مه) أمرٌ وليس بفعل ، وينبغي له أن يقول : وكونه أمراً مشتقاً جارياً على المضارع "[4]

---

[1] يُنظر اللمع : 15

[2] يُنظر المتبع : 126/1

[3] 49/1

[4] يُنظر توجيه اللمع : 63

وقال أبو حيّان عند شرحه لقول ابن مالك :" والأمر معناه ونون التوكيد "[1] أي ويميّز الأمر ، ولمّا كان معنى الأمر مشتركاً بين فعل الأمر والاسم بمعناه وكانت نون التوكيد مشتركة بين فعل الأمر والمضارع ، وكان مجموع الأمرين خاصاً بفعل الأمر ، ذكر أنّه يتميّز به " [2]

قال الشيخ خالد الأزهري : " وإن دلت كلمة على الأمر الذي هو الطلب ، ولم تقبل النون المذكورة فهي اسم "[3]

ومن خلال ما سبق يبدو أنّ العكبري أراد إكمال النقص الذي حصل في عبارة ابن جنّي وهو قوله : " ما حسن فيه قد أو كان أمراً "[4] ؛ لأنّ الدلالة على الطلب ليست علامة كافية حتى تميّز فعل الأمر عن غيره ، والصواب هو ما ذهب إليه العكبري وغيره من النحاة من أن علامة فعل الأمر هو دلالته على الطلب ، وقبوله نون التوكيد أو ياء افعلي أو كما قال العكبري : " والتحقيق أن يُقال الأمر الذي تظهر فيه ضمائر المأمور نحو اضربا واضربوا "[5]

---

[1] شرح التسهيل :16/1

[2] التذييل والتكميل : 69/1

[3] يُنظر شرح التصريح : 40/1

[4] اللمع : 15

[5] المتبع : 126/1

ثالثاً- " وحرف الإعراب من كل معربٍ آخره"

رأى العكبري أنّ ابن جنّي قد تسامح في عبارته التي نصّها : " وحرف الإعراب من كل معربٍ آخره " [1] فقال : " اعلم أنّ في كلامه تسامحاً ، وذلك أنّ الأمثلة الخمسة معربة ، وليس لها حرف إعراب على ما نذكره في باب إعراب الأفعال ، والتحقيق أن يُقال : " وحرف الإعراب من كل معربٍ آخره "[2]

دراسة المسألة :

قال بعض النحاة إنّ إعراب هذه الأفعال كإعراب المثنّى أي بالألف والواو والياء ، وبناءً على هذا القول فهذه الحروف علامات إعراب وليست بضمائر للفاعلين[3] ، وذهب السهيلي إلى أنّ هذه النون ليست إعراباً وإنّما هي دليلٌ على الإعراب ، والإعراب مقدرٌ قبل هذه الحروف الثلاثة ، الألف والواو والياء[4] ، ونُسب هذا المذهب إلى الأخفش[5] ، ونُسب إليه أيضاً القول بأنّ الياء في (تضربين) ليست ضميراً للفاعلين ، وإنّما هي علامة تأنيث ، والفاعل ضميرٌ مستتر[6]

ومذهب سيبويه في هذه النون أنّها علامة إعراب وليست حرف إعراب ؛ لأنّ حرف الإعراب يدخله الإعراب ، وإذا دخل النون سُكنت عند الجزم فتُحذف الضمائر التي قبلها لالتقاء الساكنين فيفسد المعنى إذا تأخرت الأسماء عن هذه الأفعال [7] وهو مذهب جمهور النحاة في أنّها تُرفع بثبوت النون وتُنصب وتُجزم

---

[1] اللمع : 16

[2] المتبع :141/1

[3] يُنظر الهمع :200/1

[4] يُنظر نتائج الفكر : 110،111

[5] يُنظر الهمع : 200/1

[6] يُنظر شرح اللمع في النحو : 185

[7] يُنظر الكتاب : 19/1

بحذفها[1] وبهذا المذهب أخذ ابن الخبّاز ، والواسطي في شرحهما[2] إلاّ أنّ الثمانيني[3]خرج عن مذهب الجمهور وذهب إلى أنّ النون في هذه الأفعال حرف إعراب[4] وهو مذهب بيّن الضعف لمخالفته رأي الجمهور.

وذكر الواسطي الضرير العلّة في بقاء هذه الأفعال دون حرف إعراب مع أنّها معربة فقال : " لأنّه لا يخلو أن يكون حرف الإعراب الياء أو الألف أو النون فلا يكون الياء لجواز تسكينها للجزم ، والألف لا يُسكن ما قبلها ، ولا يكون الألف لأنّها الفاعلة ، وإعراب الفعل لا يكون الفاعل ، ولا يكون النون ؛ لأنّه لم يأت بعدها"[5] ، وهو ما ذكره العكبري في شرحه[6]

وأخيراً فإنّ العكبري كان موافقاً للجمهور في اعتراضه ،ولعلّه أراد من خلال هذا الاعتراض بيان المذهب الصحيح في إعراب هذه الأفعال والاحتراز ممّا ذهب إليه غيره من النحاة في هذه المسألة، كالسهيلي والثمانيني والأخفش .

---

[1] يُنظر الارتشاف : 843/2

[2] يُنظر شرح اللمع في النحو : 159 ، وتوجيه اللمع : 353

[3] هو أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني ، إمام فاضل أخذ عن ابن جنّي له من الكتب شرح اللمع ، والمقيد في النحو ، توفي سنة 442هـ ، ويُنظر البغية : 217/2

[4] شرح اللمع ورقة : 175

[5] شرح اللمع في النحو : 159

[6] يُنظر المتبع : 507/2،508

رابعاً – إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب

اعترض العكبري على كلام ابن جنّي : " وتبدل المعرفة من المعرفة "[1] ؛ لأنّ ظاهر كلامه " يعطي جواز الإبدال من كل مضمر وليس الأمر على ذلك ؛ لأنّ ضمير المخاطب والمتكلم لا يُبدل منه ، كقولك : مررت بك المسكين ، وضربت زيداً عمروٌ ، فلا تجعل المسكين بدلاً من الكاف ولا عمراً بدلاً من التاء لأنّ الغرض من البدل إيضاح ما فيه لبس . وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح " [2]

دراسة المسألة :

ذهب جمهور البصريين[3] إلى أنّه لا يجوز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب إبدال كل " إن لم يفد الإحاطة"[4] فلو قلت مررت بك زيدٍ أو مررت بي زيدٍ ... لم يجز شيء من ذلك ؛ لأنّ الغرض من البدل البيان، وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح فلم يحتج إلى بيان "[5]

وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز الإبدال مطلقاً ، أفاد هذا البدل الإحاطة كقوله تعالى : ﴿ تَكُونُ لنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾[6] أم لم يفدها فأجازوا : " رأيتك زيداً على أنّ زيداً بدل من الكاف ، ورأيتني عمراً على أنّ عمراً بدل من الياء "[7] قياساً على الغائب ؛ لأنّه لا لبس فيه أيضاً ولذا لم يُنعت ، ولو كان البدل لإزالة لبس لامتنع في الغائب كما امتنع أن يُنعت ، وقد ورد قال تعالى : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إلى

---

[1] اللمع : 68

[2] المتبع : 416/2

[3] يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 70/3

[4] يُنظر شرح التصريح : 199/2 ومعاني القرآن للأخفش : 293/1

[5] شرح المفصل لابن يعيش : 70/3

[6] المائدة : 114

[7] شرح التصريح : 199/2

يَوْمِ الْقِيَامَةِ لاَ رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[1] فالذين بدل من ضمير الخطاب " [2]

وذهب قطرب إلى الجواز في الاستثناء نحو: ما ضربتكم إلاّ زيداً[3] " وفي المثال نظر ؛ إذ زيدٌ ليس بدل كل من ضمير المخاطبين "[4] ومنه قوله تعالى :﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [5] فقوله (الذين) عند قطرب بدل من الكاف في (عليكم) وردّ ذلك أبو حيّان ؛ لأنّ فيه إبدال الظاهر من ضمير الخطاب بدل شيء من شيء وهما لعين واحدة، ولا يجوز ذلك إلاّ على مذهب الأخفش "[6] أمّا قوله تعالى :﴿ الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ﴾ الذي استدلّ به الكوفيون والأخفش ، فللبصريين فيه عدة وجوه منها : أنّه منصوبٌ على الذم أي: أذمُّ الذين خسروا أنفسهم [7] وقدّره الزمخشري بأريد[8] وذهب الزجّاج إلى أنّه مبتدأ أُخبر عنه بقوله : فهم لا يؤمنون[9] وتابعه العكبري في هذا الإعراب[10]

ويتضح ممّا سبق أنّ العكبري في هذه المسألة كان متابعاً للبصريين ، وأنّه أراد من خلال الاعتراض الاحتراز من أن تُحمل عبارة ابن جنّي على الوجه الذي ذهب إليه الكوفيون والأخفش وهو الجواز بإبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب ، وإن لم يفد الإحاطة .

---

[1] الأنعام : 12

[2] همع الهوامع :3/ 180– 181

[3] يُنظر شرح الأشموني : 439/2

[4] حاشية ياسين : 161/2

[5] البقرة : 150

[6] يُنظر تفسير البحر المحيط : 615/1

[7] يُنظر الدر المصون :551/4

[8] يُنظر الكشّاف : 10/2

[9] يُنظر معاني القرآن : 232/2

[10] يُنظر الإملاء : 236/1

الفصل الثاني

اعتراضات العكبري على النحاة في الأحكام النحوية

الأحكام لغة وأقسامها عند النحاة

أولاً- الأحكام في اللغة :

الأحكام في اللغة : جمع حكم، والحكم بالضمّ : " العلم والفقه والقضايا "[1]

والحكم في الاصطلاح : هو إثبات أمر لآخر، أو نفيه عنه استناداً على منقول أو معقول "[2] ومنه الأحكام النحوية كرفع الفاعل ونصب المفعول"[3]

ثانياً- أقسامها :

قسّم السيوطي الحكم النحوي إلى ستة أقسام هي[4] :

واجب ، وممنوع، وحسن ، وقبيح ، وخلاف الأولى ، وجائز على السواء .

وفي تقسيم آخر إلى رخصة ، وغيرها . " فالرخصة : ما جاز استعماله لضرورة الشعر، ويتفاوت حسناً وقبحاً ، وقد يلحق بالضرورة ما في معناها وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج "[5]

وقد تضمن هذا المبحث عدداً من المسائل جاءت على النحو التالي :

أولاً- إعراب الأسماء الستة

ثانياً- تردد المثنّى بين الإعراب والبناء .

ثالثاً- الضمير في الخبر الجامد .

---

[1] لسان العرب : 140/12

[2] الكليّات : 594

[3] اعتراضات الأزهري على ابن هشام :89

[4] يُنظر الاقتراح :48

[5] يُنظر المصدر نفسه :53

رابعاً – رافع الخبر .

خامساً– تقديم الخبر على المبتدأ .

سادساً– دخول (إلاّ) على خبر ما تنفك .

سابعاً– عامل النصب في خبر كان .

ثامناً– العطف على الضمير المجرور.

تاسعاً– إعراب (يا أيّها الرجل).

عاشراً– إعراب ما التعجبية .

الحادي عشر – إعراب كان في باب التعجب.

الثاني عشر– الإخبار بالمعرفة عن النكرة .

الثالث عشر – دخول أل التعريف على جزأي العدد المركب.

أولاً- إعراب الأسماء الستة

قال العكبري :" وقد ذهب بعض الكوفيين إلى أنّها معربة من مكانين : أحدهما: في وسط الكلمة والآخر في لامها، وهذا خطأ ؛لأنّ الإعراب في الاسم الصحيح مخصوص بالأواخر والمعتل محمول عليه وإنّما حركات الأوساط هنا إتباع لحروف الإعراب أو منقولة إليها ، كما أُتبعت الراء في (امرؤ) الهمزة. وذهب قومٌ إلى أنّ الحركات قبل حروف المد هنا هي الإعراب وحروف المد ناشئة عن إشباع الحركات كما جاء في الشعر. وهذا خطأ ؛ لأنّ حدوث حروف المد ينشأ عن إشباع الحركات في ضرورة الشعر؛ لإقامة الوزن فأمّا في الاختيار فلا " [1]

دراسة المسألة :

ذهب الفراء والكسائي من الكوفيين إلى أنّ الأسماء الستة معربة من مكانين أحدهما : في الحرف الذي قبل الآخر والثاني: بحروف المد الألف والواو والياء ، والمذهب ردّه الشلوبين بحجة أنّه إعرابان لمعربٍ واحدٍ ، وأنّه يؤدي إلى أن يكون المعرب شيئاً واحداً والإعراب شيئان في فيك وذي مال فيكون المحمول أكثر من الحامل [2]

أمّا المذهب الثاني الذي اعترض عليه العكبري فهو للمازني الذي يرى بأنّ الحروف زائدة نشأت عن إشباع الحركات على الحرف الذي قبلها، ورُدّ بأنّ النحاة قد أجمعوا على أنّ الإشباع لا يكون إلا في الشعر[3]

---

[1] المتبع : 190/1،191

[2] يُنظر شرح المقدمة الجزولية الكبير : 354/1

[3] يُنظر الإنصاف : 17/1

وفي المسألة أقوال أوصلها السيوطي في همعه إلى اثني عشر مذهباً[1] من بينها :أنّ هذه الحروف هي حروف إعراب والإعراب مقدرٌ فيها، " وأُتبعت في هذه الأسماء حركات ما قبل حروف إعرابها حركات إعرابها كما في (امرئ) و(ابنم) ثمّ حُذفت الضمة للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، وقُلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والاعتراض عليه: أنّه كيف خالفت الأربعة منها أعني المحذوفة اللام أخواتها من يدٍ ودمٍ في رد اللام في الإضافة "[2] فالأصل: يدْي ودمْيٌ[3]

وتابع المبرد[4] الأخفش في أنّ هذه الحروف دلائل إعراب أي متى رأيتها علمت موضع الاسم من الإعراب رفعاً أو نصباً أو جرّاً ، ونفى المبرد أن تكون هذه الحروف حروف إعراب أو علامات إعراب وكلامهما فاسدٌ من حيث إنّ هذه الدلائل الإعرابية تدلّ على الإعراب والإعراب لا يكون إلاّ في آخر حرف، وأخرها هو حرف المد، وهذا الحرف يُقدر عليه حركات الإعراب ؛ لأنّه حرفٌ ساكنٌ، وهو مذهب سيبويه الذي ردّاه [5]

وذهب قطرب والزجّاجي والزيادي من البصريين وهشام[6] من الكوفيين في أحد قوليه إلى أنّ هذه الحروف هي الإعراب نفسه أي بمنزلة الفتحة والضمّة

---

[1] يُنظر الهمع : 135/1

[2] شرح الكافية للرضي : 77/1

[3] يُنظر المبدع في التصريف : 243

[4] يُنظر المقتضب : 154/2

[5] يُنظر العلل في النحو : 49

[6] هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير الكوفي أحد أعيان النسائي . توفي سنة 209هـ يُنظر البغية : 328/2

والكسرة[1] وأخذ به الرضي[2] وهو كغيره من المذاهب قد تخلله الضعف من حيث إنّ هذه الأسماء لو أُعربت بالحروف لبقي فو وذو على حرفٍ واحدٍ[3]

ورأى ابن الأنباري أنّ هذه الحروف تدلّ على الإعراب ، ولا يمنع أن تكون حروف إعراب، ونقل إجماع النحاة على أنّها تدل على الإعراب [4]

وإعراب هذه الأسماء بالحروف استسهله ابن مالك فقال: " هذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف"[5] وأخذ به أكثر النحاة . قال ابن عقيل: "والمشهور أنّ الواو نائبة عن الضمة والألف نائبة عن الفتحة والياء نائبة عن الكسرة "[6]

وذهب الربعي إلى أنّ هذه الحروف حروف إعراب ، ونقل العكبري عنه ذلك حيث قال: " واعلم أنّ الواو في (أبوك) والألف في (أباك) والياء في (أبيك) حروف إعراب وليس إعراباً على التحقيق؛ لأنّ الإعراب معنى في الاسم المعرب زائد على حروفه ، والواو في (أبوك)وما انقلب عنها من جملة حروفه فكيف يكون إعراباً ؟ وإنّما حُذف الإعراب من اللفظ وجُعلت هذه الحروف علامات على الإعراب فقولك : هذا أبوك الأصل (أبَوُك) فاُستثقلت الضمّة على الواو، فنُقلت إلى الباء، وإذا قلت : رأيت أباك ، الأصل أبَوَك فتحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً . وإذا قلت مررت بأبيك فالأصل بأبَوِك فنُقلت كسرة الواو إلى الباء فصارت ساكنة قبلها كسرة فقُلبت ياء ، وصار كل حرفٍ من هذه الحروف دالاً على

---

[1] يُنظر شرح الأشموني على الألفية : 31/1

[2] يُنظر شرح الكافية للرضي : 76/1– 77

[3] يُنظر توضيح المقاصد : 314/1

[4] يُنظر الإنصاف : 1/ 31

[5] شرح التسهيل :1/ 47

[6] شرح ابن عقيل : 44/1

الإعراب الذي هو من جنسها هذا مذهب الربعي "[1] فلم يعترض العكبري على مذهب الربعي كما فعل في اللباب[2] وإنّما ظاهر كلامه أنّه يوافقه ويأخذ به .

وذكر العكبري في كتابه اللباب أنّ أقوى المذاهب التي قيلت في هذه المسألة هو مذهب سيبويه الذي يقول : أنّ هذه الحروف حروف إعراب وأُتبعت حركة الباء هذه الحروف كما أُتبعت الراءُ الهمزة في كلمة امرئ[3] "فإذا قلت أبُوكَ فأصله أبَوُكَ ، ثمّ أُتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل : أبُوُكَ ، ثمّ استثقلت الضمة في الواو فحُذفت ، وإذا قلت : مررت بأبيْك فأصله بأبَوِكَ ، ثمّ أُتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبوِكَ ، ثمّ استثقلت الكسرة في الواو فحُذفت فصار بأبوْكَ ثمّ انقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها فصار بأبيْكَ ، وإذا قلت رأيت أبَاكَ فأصله أبَوَكَ فقيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً ، والأولى أن نقدّر أن حركة الباء هي حركة إتباع بعد حذف حركة الأصل لتتوافق الأحوال كلها رفعاً ونصباً وجراً في الإعراب "[4] وبهذا المذهب أخذ ابن مالك[5] وأبو حيان[6] من المتأخرين

أمّا ابن جنّي[7] فقد تابع شيخه أبا علي الفارسي في أنّ هذه الحروف حروف إعراب وعلامات إعراب ونقل عنه ذلك [8]ويبدو أنّ العكبري قد تابعهما ، إلاّ أنّ إعراب هذه الأسماء بالحروف هو المذهب الذي عليه أكثر النحاة .

---

(1) المتبع : 190/1

(2) يُنظر اللباب : 90/1

(3) يُنظر اللباب : 90/1 والكتاب : 203/2

(4) التذييل والتكميل : 175/1

(5) شرح التسهيل : 52/2– 53

(6) الارتشاف : 836/2

(7) يُنظر اللمع : 24

(8) يُنظر علل التثنية : 47

ثانياً- تردد المثنّى بين البناء والإعراب

اعترض العكبري على من ذهب من النحاة إلى أنّ المثنّى وجمع المذكر السالم مبنيان فقال: " ذهب قومٌ إلى أنّ المثنّى والمجموع مبنيان ، وليس بشيءٍ لأنّ موجب البناء مشابهة الاسم للحرف ولم يوجد ذلك في التثنية " [1]

دراسة المسألة :

القول ببناء المثنّى نقله العكبري عن الزجّاج في اللباب[2] والشيخ خالد الأزهري في تصريحه[3] وقال الدنوشري[4] مفسراً ما ذهب إليه الزجّاج : " وجه ذلك عنده أنّه تضمن معنى حرف العطف واختلاف صيغه لا يقتضي الإعراب بل هي صيغ عنده وُضعت هكذا "[5]

وقال الزرقاني:" أنّ المثنّى والمجموع عند الزجّاج مبنيان على حروف العلّة التي لحقت به"[6] وهو قول يعارضه إجماع النحاة على إعرابه قال ابن الأنباري: " وحُكي عن أبي أسحاق الزجّاج أنّ التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع " [7] وقال الدنوشري: "ويبطل مذهبه الاتفاق على إعراب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم "[8] . وذهب قطرب والزجّاجي من البصريين، وطائفة من

---

[1] المتبع :198/1

[2] 103/1

[3] يُنظر شرح التصريح : 65/1

[4] هو عبد الله بن عبد الرحمن بن علي الد نوشري الشافعي ، فقيه مصري عارف باللغة والنحو ، توفي سنة 1025هـ يُنظر الأعلام : 97/4

[5] حاشية ياسين : 1/ 67

[6] يُنظر المصدر نفسه : 69/1

[7] الإنصاف : 33/1

[8] حاشية ياسين :67

المتأخرين إلى أنّ المثنّى معرب بحروف المد[1] وهذا الرأي ضعيف من حيث إنّ حرف المد إذا حُذف من المثنّى لم يكن الاسم دالاً على التثنية بينما الحركة الإعرابية تُحذف من الاسم المفرد ويبقى الاسم على معناه ؛ لأنّها ليست من بنية الكلمة[2] وفي المسألة أقوال[3]: من بينها أنّ المثنّى معرب بحركات مقدرة على الألف والياء ، ونُسب هذا الرأي إلى الخليل وسيبويه[4] وهو متعارض مع ما ذهب إليه سيبويه من أنّ زيادة النون في المثنّى كانت عوضاً من الحركة والتنوين، وفي ذلك يقول : " والزيادة الثانية نوناً كأنّها عوضٌ لما منع من الحركة والتنوين وهي النون "[5] فكما أنّ النون كانت عوضاً من التنوين المحذوف فكذلك هي عوضٌ من الحركة . وممّا يُضعف هذا المذهب عدم موافقته للقياس حيث إنّ الحركات لو كانت مقدرة على هذه الأحرف لقُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها[6] فصحة الياء في الكلمة دليلٌ على عدم تقدير حركة الإعراب على حرف المد ، وأجاب أبو حيّان عن هذا الضعف بأنّ القلب هو القياس، والدليل على ذلك أنّ بني الحارث بن كعب يلزمون المثنّى ألفاً في حالاته الثلاث[7]، وتمت الإجابة عنه بأنّ بني الحارث إنّما يقلبون هذه الياء ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها فيقولون: " أخذت الدرهمان والسلام علاكم"[8] فليس سبب القلب هو الحركة المقدرة .

---

[1] يُنظر شرح الأشموني على الألفية : 39/1

[2] يُنظر سر الصناعة : 709/2

[3] يُنظر شرح الرضي على الكافية : 85/1،86

[4] يُنظر التذييل والتكميل : 291/1

[5] الكتاب : 17/1– 18

[6] يُنظر سر الصناعة : 706/2

[7] يُنظر التذييل والتكميل : 293/1

[8] النوادر في اللغة : 259

ونقل ابن جنّي رأي أستاذه الفارسي وهو أنّ هذه الحروف هي حروف الإعراب كما هي عند سيبويه وتدل على الإعراب كما هي عند الأخفش ؛ " لوجود إعراب تقوم مقام الإعراب في نحو هذا أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك " [1]

وأخيراً فإنّ اعتراض العكبري كان صائباً على من ذهب إلى أنّ المثنّى والجمع مبنيان لمخالفة هذا المذهب دليل الإجماع .

[1] علل التثنية : 48،49

ثالثاً- الضمير في الخبر الجامد

قال العكبري في باب المبتدأ معترضاً على الكوفيين :" والخبر المفرد على ضربين: أحدهما ما لا ضمير فيه، وهو كل اسم غير مشتق مثل زيدٌ غلامك فإنّه لا ضمير فيه؛ إذ ليس باسم فاعل ولا ممّا حُمّل عليه في العمل عمل الفعل ، ولهذا لا تقول : مررت برجلٍ غلامٍ أخوه فترفع به بل تقول غلام أخوه على أنّه خبر مقدم فأمّا قولك : زيدٌ أخوك فإنّ أردت أخوة النسب فلا ضمير فيه وإن أردت الصداقة ففيه ضمير كأنّك قلت : زيدٌ مصادقك ، وقال الكوفيون : كل ذلك فيه ضمير راجعٌ إلى المبتدأ ، وهذا غلط لأنّ الضمير لا يكون إلاّ في القائم مقـــام الفعل " [1]

دراسة المسألة :

هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين عقد لها ابن الأنباري المسألة السابعة في إنصافه . ومذهب البصريين أنّ الخبر لا يتحمّل ضميراً إلاّ إذا كان هذا الخبر مشتقاً كاسم الفاعل أو المفعول أو غيرهما من الأسماء المشتقة من الأفعال، واستدلّوا على كلامهم بأنّ الأسماء الظاهرة تأتي بعد هذه الأخبار مرفوعة نحو : زيدٌ مكرمٌ أبوه[2] فإذا كان الخبر جامداً كزيد أسد فإنّه لا يتحمّل ضميراً إلاّ أن يؤوّل بمشتق وهو شجاع ، فإنّ أوّل بمشتق فإنّه يتحمّل ضميراً يعود للمبتدأ وإلاّ فلا [3]

وذهب الكوفيون والرمّاني من البصريين إلى أنّ الخبر الجامد كالخبر المشتق ، فإنّه يكون متحملاً لضمير يعود إلى المبتدأ ، ولا يشترطون تأويله بمشتق ، وأنّ هذه الأخبار وإن كانت أسماء جامدة فهي متضمنة لمعاني الأفعال

---

[1] المتبع : 225/1

[2] يُنظر شرح المفصّل لابن يعيش : 87/1

[3] يُنظر شرح التصريح : 199/1

كالخبر في قولنا : زيدٌ أخوك فإنّه وإن كان اسماً جامداً إلاّ أنّه فيه معنى اسم الصفة المشبّهة أي: زيدٌ قريبك ، وقريب من الأسماء التي تعمل عمل الفعل [1] وضعّف البصريون هذا القول؛ لأنّ لفظة أخيك لم تؤخذ من الفعل ، ورأوا أنّ الاسم المشتق تحمّل ضميراً؛ لأنّه شابه الفعل من حيث اللفظ ؛ ولأنّ حروفه أُخذت من حروف الفعل ، وهو ما جعل لفظة قريب تتحمّل الضمير؛ لأنّها أُخذت حروفها من الفعل قرب، فهي شابهت هذا الفعل من حيث اللفظ ، ولفظة أخيك لم تؤخذ من أي فعل فلذلك لم تعمل عمله ، فالخبر المفرد عند البصريين لا يتحمّل ضميراً إلاّ إذا شابه هذا الاسم الفعل لفظاً[2]

قال ابن يعيش متابعاً البصريين في رأيهم :" وهو الصحيح ؛ وعليه الأكثر من أصحابنا ؛ لأنّ تحمّل الضمير إنّما كان على جهة اللفظ لا من جهة المعنى ، وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل "[3]

ومن خلال ما سبق فإنّ العكبري تابع البصريين في هذه المسألة وردّ بردودهم .

---

[1] يُنظر الإنصاف : 56،55/1

[2] يُنظر شرح المفصّل لابن يعيش : 88/1

[3] شرح المفصّل : 88/1

رابعاً- رافع خبر المبتدأ

ذهب الكوفيون[1] إلى أنّ المبتدأ والخبر ترافعا ، فرفع كلّ منهما الآخر . وحجتهم في ذلك أنّ كلّ واحدٍ منهما مفتقرٌ إلى الآخر . فكان كلّ واحدٍ منهما عاملاً في صاحبه كما عملت (أيّاً) الشرطية في الفعل، وهو عاملٌ فيها نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾ [2]

ووصف العكبري مذهبهم بأنّه فاسدٌ فقال : " والجواب أنّ ما ذهبوا إليه فاسدٌ من وجهين أحدهما: ما سبق من أنّ المبتدأ جامدٌ لا يصلح للعمل ، والثاني : أنّ العمل أصلٌ للمعمول فيه ، وممتنع أن يكون الشيء أصلاً وتابعاً لتابعه . وأمّا أداة الشرط فالجواب عنها من ثلاثة أوجه أحدها: أنّ أيّاً لا تعمل الجزم ؛لأنّها اسم، وإنّما نابت فيه عن الحرف، وكان عاملاً بطريق النيابة، ومعمولاً فيه بطريق الأصالة بخلاف المبتدأ والخبر. والثاني: أنّ العمل هنا مختلفٌ فأحدهما يعمل النصب والآخر يعمل الجزم، والعمل في المبتدأ والخبر متفق ، والثالث: أنّ الجزم عدم الحركة، والعدم في غاية الضعف بخلاف الرفع فإنّه أقوى الحركات " [3]

دراسة المسألة :

اختلف النحاة في رافع الخبر، واختار العكبري أن يكون عامل الرفع في الخبر والمبتدأ هو الابتداء ؛لأنّ الابتداء مقتضٍ للمبتدأ ، وقد رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر كالفعل لمّا عمل في الفاعل عمل في المفعول ، وككان وأخواتها[4] ، ونسب ابن الأنباري هذا الرأي لجماعة من البصريين[5]

---

[1] يُنظر الإنصاف : 44/1

[2] الإسراء :110

[3] يُنظر المتبع : 230/1

[4] يُنظر المصدر نفسه :229/1

[5] يُنظر الإنصاف : 44/1

وقال عبد العزيز الموصلي[1] : هذا مذهب أكثر المتأخرين[2] ونسبه السيوطي[3] إلى الأخفش والرمّاني وابن السرّاج ، وفي نسبته لابن السرّاج نظر؛لأنّه يقول: " والخبر رُفع بهما نحو: قولك : الله رُبّنا "[4] . وممّا يفسد قول العكبري: أنّ الفعل وهو عاملٌ لفظيٌ لا يرفع مرفوعين في آنٍ واحدٍ فكان المعنوي أولى بعدم الرفع؛ لأنّه أضعف منه[5] ، وأجيب عن هذا الاعتراض بعمل كان وإنّ؛ لأنّهما وإن كانا ضعيفين بسبب تجرد الأولى من الحدث والثانية لفرعيتها في العمل إلاّ أنّهما عملا في الجملة الاسمية رفعاً ونصباً[6]

وذهب آخرون إلى أنّ الخبر ارتفع بالابتداء والمبتدأ معاً منهم المبرد[7] وابن جنّي[8] في أحد قوليه وابن السرّاج[9] واحتج أصحاب هذا المذهب بأنّ وجود الخبر بعد الابتداء والمبتدأ يلزمهما أن يكونا هما العاملان[10]،وعضدوا قولهم بالقياس على إن الشرطية وفعلها في الجواب فكما أنّ جواب الشرط ينجزم بحرف الشرط وفعله فكذلك الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ [11] واحتجوا أيضاً بأنّ الابتداء عاملٌ ضعيف فلمّا اجتمع معه المبتدأ صار قوياً[12] ورُدّ هذا المذهب بأنّ المبتدأ

---

[1] هو أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة الموصلي ، توفي ببغداد سنة 696هـ . يُنظر بغية الوعاة : 99/2

[2] يُنظر شرح كافية ابن الحاجب لعبد العزيز الموصلي :153/1

[3] يُنظر الهمع : 364/1

[4] يُنظر الأصول : 58/1

[5] يُنظر الهمع : 364/1

[6] يُنظر التبيين : 230

[7] يُنظر المقتضب : 126/4

[8] يُنظر الخصائص : 385/2

[9] يُنظر الأصول :58/1

[10] يُنظر الإنصاف : 46/1

[11] يُنظر شرح الجمل لابن خروف : 396/1

[12] يُنظر التبيين : 231

اسمٌ جامد لا يتضمن معنى الفعل، والأصل في الأسماء ألاّ تعمل[1] . أمّا رفع الابتداء للمبتدأ ورفع المبتدأ للخبر فهو منسوب إلى سيبويه[2] وارتضاه جمهرة من النحاة كالفارسي[3] وابن جنّي[4] وابن مالك[5]وابن عقيل[6] وحجتهم في ذلك أنّ أصل العمل للطالب، والمبتدأ طالبٌ للخبر طلباً لازماً لكونه محكوماً به قياساً على الفعل حينما عمل في فاعله لطلبه إيّاه[7] واحتجوا أيضاً بضعف عامل الابتداء؛ لأنّه عاملٌ معنويٌ، فهو لا يرفع مرفوعين كالعامل اللفظي، ورُدّ هذا المذهب ؛ لأنّ المبتدأ لو كان عاملاً في الخبر لما دخل عليه العامل اللفظي ككان وإنّ؛ لأنّ العامل لا يدخل على عامل آخر[8] وذهب الفراء[9] إلى أنّ المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ قياساً على جزم الفعل بالاسم ، ونصب الاسم بالفعل في الآية الكريمة ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾ وهو ما نسبه العكبري للكوفيين في هذه المسألة، واختاره السيوطي[10]وأبو حيّان[11] ورُدّ بأنّ عمل كلٌّ واحدٍ منهما في الآخر كان من باب أصالة العمل والمبتدأ والخبر بخلاف ذلك ؛ لأنّهما اسمان والأصل في الأسماء ألاّ تعمل[12]

---

[1] يُنظر أسرار العربية : 86

[2] يُنظر الكتاب : 126/2،127

[3] يُنظر شرح الكافية لعبد العزيز الموصلي : 153/1

[4] يُنظر اللمع : 26

[5] يُنظر شرح التسهيل : 261/1

[6] يُنظر شرح ابن عقيل : 189/1

[7] يُنظر شرح التصريح : 196/1

[8] يُنظر الإنصاف :47/1

[9] يُنظر شرح الجمل لابن خروف : 397/1

[10] يُنظر الهمع : 365/1

[11] يُنظر الارتشاف : 1085/3

[12] يُنظر الإنصاف : 48/1

وأخيراً فإنّ جميع هذه الآراء لم تسلم من الاعتراض إلاّ أن العكبري خرج عن إجماع البصريين في هذه المسألة ، حيث ذهب إلى أن المبتدأ والخبر كليهما ارتفعا بالابتداء ، ورافع الخبر عند جمهور البصريين هو المبتدأ بعد أن رفع المبتدأ الابتداءُ[1] وهو قول سيبويه[2] ؛ " لأنّ الابتداء لمّا عمل في المبتدأ صار مقتضياً للخبر فلمّا اقتضاه عمل فيه "[3]

[1] يُنظر التذييل والتكميل : 157/3

[2] يُنظر الكتاب : 126/2،127

[3] يُنظر شرح اللمع لابن الخبّاز : 106

خامساً- تقديم الخبر على المبتدأ

ذهب البصريون إلى أنّ تقديم الخبر على المبتدأ جائز، واستدلّوا بما سمعه سيبويه عن العرب قولهم: "تميميٌ أنا"[1] وذهب الكوفيون إلى المنع، واعترضهم العكبري فقال : " وقال الكوفيون تقديم الخبر يلزم منه الإضمار قبل الذكر ، وذلك لا يجوز والذي قالوه غير صحيح ؛ لأنّ الإضمار قبل الذكر لفظاً لا تقديراً "[2]

دراسة المسألة :

منع الكوفيون مسألة تقديم الخبر على المبتدأ سواء مفرداً أو جملة ، فمنعوا في نحو : (زيدٌ قائمٌ) و(زيدٌ قائمٌ أبوه) لأنّ هذا الخبر مشتملٌ على ضمير يعود إلى المبتدأ ، والتقديم يؤدي إلى أن يتقدم هذا الضمير على المبتدأ قبل الذكر، فيُخالف ما أجمع عليه النحاة من أنّ رتبة الضمير تأتي بعد الاسم الظاهر[3] وقد رُدّ هذا الاحتجاج بأنّ تقديم الضمير على الاسم الظاهر يمتنع إذا تقدّم الخبر لفظاً ومعنى كتقديم الفاعل المشتمل على ضمير يعود إلى المفعول به ، نحو: ضرب غلامهُ زيداً[4] أمّا إذا كان هذا التقديم لفظاً وقُصد به التأخير كأن يُقدم المفعول به على الفاعل، والمفعول به مشتملٌ على ضمير يعود إلى الفاعل نحو: ضرب غلامَه زيدٌ فإنّ النحاة مجمعون على ذلك ؛ لأنّه وإن تقدّم لفظاً فهو متأخر تقديراً[5]

وأجاز البصريون التقديم واحتجوا بما نقله سيبويه عن العرب قولهم : تميميٌ أنا ومن الشعر قوله :

---

[1] الكتاب :127/2

[2] المتبع : 237/1

[3] يُنظر شرح المفصّل لابن يعيش : 92/2

[4] يُنظر التبيين : 245

[5] يُنظر شرح المفصّل لابن يعيش : 92/1

بنونا بنو أبنائنا وبناتُنا ... بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد[1]

فقدّم الخبر(بنونا) على المبتدأ(بنو أبنائنا) وإن كانا متساويين في التعريف؛لوجود القرينة المعنوية التي تبيّن المبتدأ من الخبر، وهذه القرينة هي تشبيه بني الأبناء بالأبناء[2] وبهذه القرينة زال اللبس، فجاز التقديم . واستدلّوا على صحة ما ذهبوا إليه أنّ هذا التقديم جاء مصرحاً به في التنزيل[3] ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾ [4] فتقدّم ضمير الغائب (الهاء) على الاسم الظاهر وهو (موسى) وقد كُثر مجيء هذا التقديم في كلام العرب نظمهم ونثرهم . فمن النظم البيت السابق وقو ل الشاعر[5]

لُعاب الأفاعي القاتلات لعابه ... وأرْي الجنَى أشتارته أيْدٍ عواسل

والتقدير: لُعابه لُعاب الأفاعي[6] ومن النثر قولهم في المثل : في أكفانه لُفّ الميت، ومشنوء من يشنؤك وتقديره : الميت لُفّ في أكفانه ، ومن يشنؤك مشنوء[7] . واستدلّوا أيضاً بأنّ العامل لا يقع إلاّ حيث يقع المعمول، وقد تقدّم معمول الخبر على المبتدأ في كلام العرب ، ومنه قول الشاعر[8] :

كلا يومي طوالة وصل أروى ... ظنونٌ آنَ مُطّرح الظنون

---

[1] لا يُعرف قائله مع كثرته في كتب النحاة . يُنظر الخزانة : 424/1

[2] يُنظر شرح التصريح : 214/1

[3] يُنظر المصدر نفسه والموضع نفسه

[4] طه: 67

[5] قائله أبو تمام والبيت في شرح ديوانه : 259/1

[6] يُنظر الخزانة :424/1

[7] يُنظر الإنصاف : 66/1

[8] البيت للشمّاخ بن ضرار في ديوانه : 90

فقدّم (كلا) وهو معمول (ظنون) الذي هو خبر المبتدأ (وصل أروى) ، وهذا التقديم يدلّ على جواز تقديم الخبر على المبتدأ ؛ لأنّ العامل لا يقع إلاّ حيث يقع المعمول "[1]

[1] شرح كافية ابن الحاجب لعبد العزيز الموصلي : 154/1

سادساً – دخول (إلاّ) على خبر ما تنفك

أجاز فريقٌ من النحاة[1] دخول (إلاّ) على خبر ما تنفك، واحتجوا بقول الشاعر[2] :

حراجيج ما تنفك إلاّ مُناخة ... على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا

واعترضهم العكبري في ذلك؛ " لأنّ (ما) لمّا دخلت على زال ، وكان معناها النفي حصل من النفيين إثبات ... فلا يجوز على هذا دخول (إلاّ) على الخبر؛ لأنّ (إلاّ) لا تقع بعد الإثبات . ألا ترى أنّك لو قلت : كان زيدٌ إلاّ عالماً، لم يجز؛ لأنّها تقع هنا بعد تمام الكلام كذلك هنا . وأمّا بيت ذي الرمّة ففيه جوابان :

أحدهما: أنّ تنفك تامة، و(مُناخة) حال أي: لا تنفصل الإبل عن السير إلاّ في حال إناختها. والثاني: أنّها ناقصة ، وخبرها على الخسف ، و(مُناخة) حالٌ من الضمير في الخبر "[3]

دراسة المسألة :

لقد خطّأ النحاة ذا الرمة في هذا البيت [4] ؛" لأنّ ما تنفك وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى لا يتصل الاستثناء بخبرها "[5] ويُذكر" أنّ ذا الرمة لمّا عيب عليه قوله ما تنفك إلاّ مُناخة فطن له فقال: إنّما قلت آلاً مناخة أي: شخصاً "[6] فهو يقصد أنّ " آل خبر تنفك ، ومناخة صفته ، وأنّث الصفة ؛ لأنّ الشخص

---

[1] قال في المتبع : 264/1 : " وأجازه قومٌ"

[2] البيت لذي الرمّة في ديوانه : 173

[3] المتبع : 265/1

[4] يُنظر شرح المفصّل لابن يعيش : 106/7

[5] خزانة الأدب : 253/9

[6] الضرائر لابن عصفور : 76

ممّا يُؤنث ويُذكّر"[1] وللبيت عدة تخريجات منها ما ذهب إليه الفراء وأخذ به العكبري وهو أنّ (تنفك) تامة ، ونُصبت(مُناخة) على الحال[2] وقال الأشموني:" أي: ما تنفصل عن الإتعاب إلاّ في حال إناختها على الخسف أو نرمي بها بلداً قفراً "[3] وذهب المازني إلى أنّ (إلاّ) زائدة، ومُناخة خبر تنفك، واسمها فيها[4]

وللعكبري تخريجٌ آخر وهو أن تكون تنفك ناقصة ، والخبر على الخسف ، ومُناخة حال من الضمير في الخبر . وقدّره ابن مالك بقوله : " ما تنفك كائنة على الخسف أي: الذل والتعب أو مرمياً بها بلداً قفر إلاّ في حال إناختها "[5] . وردّ هذا التخريج ابن هشام ؛ " لبقاء الإشكال إذ لا يُقال : جاء زيدٌ إلاّ راكباً "[6] وتابعه البغدادي في ردّه ؛ لأنّ " الحالية سواء نصبت مُناخة أو رفعتها كما رُوي بتقدير مبتدأ محذوف والجملة حال يكون التقدير فيها: هي مستمرة على كل حال إلاّ حال الإناخة ؛ فإنّها تكون حينئذٍ ذات راحة ، وهذا غير مراد الشاعر؛ إذ مراده وصف هذه الإبل بأنّها لا تتخلص من تعبٍ إلاّ إلى مثله فليس لها حال راحة أصلاً "[7] وإلى جانب اعتراضه فقد نقل البغدادي اعتراض الأسفرايني على هذا التخريج أيضاً فقال : " وقد ردّه جماعة منهم صاحب اللباب وهو محمد أحمد الأسفرايني المعروف با أبي الفضل قال: " وخطئ ذو الرمة في قوله : حراجيج لا تنفك إلاّ مُناخة والاعتذار بجعله حالاً وعلى الخسف خبر ضعيف لما إنّ الاستثناء المفرّغ قلّما يجيء في الإثبات، ويُقدر المستثني منه بعده ... وتقدير التمام في الإثبات

---

[1] الخزانة للبغدادي : 253/9

[2] يُنظر معاني القرآن للفراء : 281/3

[3] شرح الأشموني : 121/1

[4] يُنظر الضرائر لا بن عصفور : 76،75

[5] شرح التسهيل : 339/1

[6] المغني : 87/1

[7] الخزانة للبغدادي: 253/9

أحسن منه "[1] ومعنى كلامه " إن الاستثناء المفرّغ في الإثبات قليل ، وبعد تسليمه إنّما يأتي إذا قدّر المستثني منه قبله لفظاً وها هنا يُقدّر بعده ؛ لأنّ قوله : إلاّ مناخة مستثنى من أحوال الضمير المستتر في (على الخسف) أي : ما تنفك مهانة مظلومة في جميع الأحوال إلاّ في حال الإناخة ، وذلك غير معهود في الاستثناء ، فإنّ أعم العام في الاستثناء المفرّغ يُقدّر قبله لا بعده "[2]

وذهب ابن الشجري إلى أنّ " دخول (إلاّ) في هذا البيت ليس خطأً كما تُوهِم لأنّ بعض النحويين قدّر في تنفك التمام، ونصب مُناخة على الحال . فتنفك ها هنا مثل مُنفكين في قول الله عز وجل : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾[3] فالمعنى: ما تنفصل عن جهد ومشقة إلاّ في حال إناختها على الخسف،ورمى البلد القفر بها، أي:تنتقل من شدة إلى شدة "[4]

وأخيراً فإنّ تقدير تنفك على التمام هو الأولى في الأخذ به لعدم كثرة الاعتراض عليه.

---

[1] المصدر نفسه والموضع نفسه

[2] خزانة الأدب للبغدادي : 256/9

[3] البينة : 1

[4] أمالي ابن الشجري : 373/2

سابعاً- عامل النصب في خبر كان

ذهب الكوفيون إلى أنّ اسم كان ارتفع بالابتداء وخبرها انتصب على الحال وسد ّمسدّ الخبر، واعترضهم العكبري ، وتابع البصريين في أنّ الرافع للاسم والناصب للخبر هو كان ، واستدلّ على ذلك بأنّ الحال يسوغ حذفها ، ومنصوب كان ليس مثله ، وأنّ الحال لا يأتي إلاّ نكرة ، والمنصوب هنا يأتي نكرة ومعرفة[1]

دراسة المسألة :

هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين[2]. فقد اختلفوا في ناصب الخبر بعد اسم كان ، فالذي ذهب إليه البصريون أنّ الخبر في قولك : (كان زيدٌ قائماً) منصوبٌ بكان وقد عملت فيه بدخولها حيث أزالت عنه حكم الخبر وهو مذهب شيخ النحاة سيبويه رحمه الله حين قاس عمل كان في المبتدأ والخبر على عمل الفعل والمفعول فقال : " فلعلّ وأخواتها قد عملن فيما بعدهن عملين الرفع والنصب كما أنّك حين قلت ليس هذا عمراً وكان هذا بشراً عملتا عملين ، رفعتا ونصبتا كما قلت ضرب هذا زيداً ،فزيداً ينتصب بضرب ، وهذا ارتفع بضرب "[3] وأخذ بهذا المذهب الفراء[4]من الكوفيين والمبرّد[5] وابن السرّاج[6] والزمخشري[7] فهؤلاء النحاة يرجعون علة عملها في الخبر إلى أنّها أشبهت الفعل في رفعه للفاعل ونصبه للمفعول . ولهذا السبب عبّر سيبويه عن اسم كان وخبرها

---

(1) يُنظر المتبع : 261/1

(2) يُنظر الإنصاف : 821/2

(3) الكتاب : 148/2

(4) يُنظر معاني القرآن : 185/1 ،281

(5) يُنظر المقتضب : 86/4

(6) يُنظر الأصول : 82/1

(7) يُنظر المفصّل : 263

باسم الفاعل والمفعول فقال : " باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[1] واستدل البصريون لقولهم أيضاً بأنّ العامل في الاسم قبل دخول هذه الأفعال هو التجرد من العوامل اللفظية ، وقد زال هذا العامل بدخول العامل اللفظي عليه[2]

بينما ذهب الكوفيون إلى أنّه منصوبٌ على الحال ، واحتجوا لمذهبهم بأنّ كان فعل لا يتعدّى إلى نصب المفعول به ، والدليل على ذلك عدم صحة اتصال تاء الفاعل أو أي ضمير رفع بها نحو: كنت زيداً قياساً على ضربت زيداً فلمّا بطل هذا التعدّي وجب أن يكون هذا المنصوب منصوباً على الحال[3]

واحتج البصريون لمذهبهم بأنّ هذا المنصوب انتصب نصب المفعول لا نصب الحال ؛ لأنّه وقع ضميراً في قولهم كناهم ، وإذا لم نكنهم ، فمن ذا يكونهم [4]و أجاب البصريون على احتجاج الكوفيين فقالوا : إنّ صحة الضمير مع ضربت يرجع إلى أنّ ضرب فعل حقيقي دالاً على الحدث والزمان، وكان ليس فعلاً حقيقياً لعدم دلالتها على الحدث ودلالتها على الزمان فقط ، وإنّ فاعل ضرب ليس هو المفعول في المعنى، بينما اسم كان هو خبرها في المعنى؛ لأصالة المبتدأ والخبر فيهما[5].وقالوا أيضاً : إنّ هذه الحال يجوز حذفها فيتم الكلام بدونها ؛ لأنّها من الفضلات وخبر كان تنعدم الفائدة إذا حُذف ، والحال لا يأتي إلاّ نكرة ، أمّا خبر كان فيجوز فيه الأمران[6] وأخيراً فإنّ العكبري تابع جمهور البصريين في هذه المسالة وردّ بردودهم حيث يقول : " وقال الكوفيون : ..... وينتصب الخبر

---

[1] الكتاب : 45/1

[2] يُنظر شرح الجمل لابن عصفور :426/1

[3] يُنظر الإنصاف : 821/2

[4] يُنظر المصدر نفسه والموضع نفسه

[5] يُنظر المصدر نفسه :826/2

[6] يُنظر الهمع : 408/1

على الحال ، ويسدُّ مسدَّ الخبر ، وهذا فاسدٌ لوجهين : أحدهما أنّ الحال يسوغ حذفها ، وليس كذلك المنصوب هنا ، والثاني : أنّ المنصوب بكان يجوز أن يكون معرفة ومضمراً ، والحال ليس كذلك "[1]

[1] المتبع : 216/1

ثامناً- العطف على الضمير المجرور

" قال الكوفيون ومعهم قطرب ويونس والأخفش من البصريين: يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة العامل؛ لمجيئه كثيراً في القرآن والشعر"[1] وذهبوا إلى أنّ (من) في قوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [2] مجرورة المحل عطفاً على الكاف في حسبك[3] واعترض العكبري مذهبهم فقال : " فمن لا يكون في موضع جرعطفاً على الكاف بل فيه وجهان :أحدهما – الرفع عطفاً على اسم الله .أي: يكفيك الله، ويكفيك المؤمنون . والثاني : النصب على المعنى . تقديره يكفيك الله ، ويكفي المؤمنين "[4]

دراسة المسألة :

أجاز الكوفيون ومعهم قطرب ويونس من البصريين العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وحجتهم في ذلك أنّ العطف " قد جاء في التنزيل وكلام العرب. قال تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ [5] بالخفض... "[6] وبناءً على ذلك أعرب الكوفيون (من) في قوله تعالى: ﴿ حَسْبُكَ اللّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ﴾ مجرورة المحل عطفاً على الكاف في حسبك ،" وبهذا فسّر الشعبي وابن زيد ، قالا معناه:حسبك الله وحسب من اتّبعك "[7] "أي :الله وحده كافيك وكافي من اتّبعك "[8] ومنع البصريون العطف على المجرور إلاّ بإعادة الجار؛ لأنّ " الجـــار

---

[1] ائتلاف النصرة : 62

[2] الأنفال :64

[3] يُنظر الدر المصون : 5/ 532

[4] المتبع : 442/2

[5] النساء :1

[6] الإنصاف : 463/2 وهي قراءة حمزة الزيّات .يُنظر تحبير التيسير في القراءات العشر:334

[7] يُنظر الدر المصون : 5/ 532

[8] تفسير ابن القيم : 1/ 302

مع المجرور بمنزلة شيء واحد فإذا عطفت على الضمير المجرور والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار، ولم ينفصل منه ولهذا لا يكون إلاّ متصلاً بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب، فكأنّك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز "[1]

وللبصريين في إعراب (من) وجوه: منها ما ذكره الزجّاج وهو أنّ حسْب اسم فعل، والكاف في محل نصب مفعولاً به ، والله فاعل لاسم الفعل ، والواو بمعنى مع، و(من) منصوبة المحل عطفاً على الكاف في حسْب[2] , وما ذهب إليه الزجّاج ردّه أبو حيّان؛ " لدخول العوامل عليه نحو: بحسبك درهمٌ . قـــال تعالى ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللّهُ﴾[3] ولم يثبت موضع كونه اسم فعلٍ فيُحمل هذا عليه "[4]وتابع الزمخشري الزجّاج في إعرابه لـــ(من) إلاّ أنّه جعل (حسْب) فعلاً لا اسم فعل فقال " ومن اتبعك ، الواو بمعنى: مع ، وما بعده منصوبٌ ، تقول: حسْبك وزيداً درهمٌ ولا تجُر ؛ لأنّ عطف الظاهر المجرور على المكنّى ممتنع ... والمعنى : كفاك وكفى تُبّاعك المؤمنين الله ناصراً "[5] وهو مخالفٌ لكلام سيبويه ولذلك ردّه أبو حيّان حيث قال: " وهذا الذي قاله الزمخشري مخالفٌ لكلام سيبويه قال سيبويه قالوا حسْبك وزيداً درهمٌ لمّا كان فيه معنى كفاك وقبح أن يحملوه على المضمر، نووا الفعل كأنّه قال: يحسبك ويحسب أخاك درهمٌ " ثمّ قال: " وفي ذلك الفعل ضميرٌ يعود على الدرهم ، والنية بالدرهم التقديم، فيكون من عطف الجمل ، ولا يجوز أن يكون من باب الإعمال؛ لأنّ طلب المبتدأ للخبر وعمله فيه ليس من قبيل طلب الفعل أو ما جرى مجراه و لا عمله فلا يتوهم ذلك"[6] وذهب ابن عطية

---

(1) الإنصاف : 466/2

(2) يُنظر معاني القرآن : 423/2

(3) الأنفال :62

(4) تفسير البحر المحيط : 511،510/4

(5) الكشّاف : 222/2

(6) تفسير البحر المحيط : 510/4

إلى أنّ (من) في الآية في محل نصب عطفاً على موضع الكاف لأنّ موضعها نصبٌ على المعنى بيكفيك الذي سدت حسْبك مسدّه[1] ،واعترضه أبو حيّان ؛ لأنّ " حسْبك ليس ممّا تكون الكاف فيه في موضع نصب ، بل هي إضافة صحيحة ليست (من) نصب ، وحسبك مبتدأ مضاف إلى الضمير وليس مصدراً ولا اسم فاعل"[2] وردّ هذا القول السمين الحلبي؛ " لأنّ النحويين على إضافة (حسْب) وأخواتها إضافة غير محضة ، وعلّلوا ذلك بأنّها في قوة اسم فاعل ناصبٍ لمفعول به فإنّ حسْبك بمعنى كافيك "[3] وقال أبو حيّان : " والذي يجب أن يُحمل عليه كلام الشعبي وابن زيد أن تكون (من) مجرورة بحسب محذوفة لدلالة حسبك عليها كقوله[4] :

أكلّ امرئ تحسبين امرأً ... ونارٍ توقد بالليل ناراً

أي: وكل نارٍ، فلا يكون من العطف على الضمير المجرور"[5] ، قال ابن عطية عن هذا الوجه:" وهذا الوجه من حذف المضاف مكروه بابه ضرورة الشعر"[6] وأجابه أبو حيّان بأنّه " ليس بمكروه ، ولا ضرورة بل أجازه سيبويه في الكلام وخرّج عليه البيت وغيره من الكلام الفصيح "[7]

وجوّز أبو البقاء[8] الرفع في (من) من ثلاثة أوجه أحدها: العطف على اسم الجلالة فتكون (من) خبراً آخر كقولك : القائمان زيدٌ وعمروٌ وهذا الوجه ضعّفه

---

(1) المحرر الوجيز :549/2

(2) تفسير البحر المحيط : 510/4

(3) الدر المصون : 634/5

(4) لأبي دُواد الأبادي. يُنظر الشعر والشعراء : 69 و الكتاب : 66/1 والتبصرة : 200/1

(5) تفسير البحر المحيط : 4/ 510

(6) المحرر الوجيز : 549/2

(7) تفسير البحر المحيط : 510/4

(8) يُنظر الإملاء : 10/2

قومٌ لأنّ " الواو للجمع ، ولا يحسن ها هنا كما لم يحسن في قولهم ما شاء الله وشئت ، وثمّ هنا أولى "[1]

الثاني: أن يكون (من) خبر مبتدأ محذوف تقديره وحسبك من اتبعك . وعزا إليه السمين الحلبي[2] وجهاً ثالثاً : وهو أن يكون (من) مبتدأ والخبر محذوف تقديره : ومن اتبعك من المؤمنين كذلك . أي حسبهم الله .

والوجه الأخير الذي عزاه السمين الحلبي لم أقف عليه عند العكبري في كتابيه المتبع والإملاء .

ومن خلال ما سبق فإنّ العكبري تابع البصريين في منعهم العطف على الضمير المجرور ، وتابعهم أيضاً في إعراب (من) وهو النصب على المعنى الذي هو في الظاهر قريب من مذهب الزجاج والزمخشري .

---

[1] الإملاء :10/2

[2] يُنظر الدر المصون: 634/5

تاسعاً- إعراب يا أيُّها الرجل

أجاز المازني في يا أيّها الرجل النصب في الرجل " قياساً على يا زيدُ الظريف"[1] وردّه العكبري " لأنّ تلك الصفة يجوز حذفها، والرجل لا يجوز حذفه وهو المنادى في الحقيقة . وهو موصوف في الحقيقة ، لا صفة " [2]

دراسة المسألة :

أجمع النحاة[3] على أنّه " لا يجوز في وصف (أي) إلاّ الرفع نحو: يا أيّها الرجل ؛ لأنّ الرجل ها هنا هو المنادى في الحقيقة إلاّ أنهم أدخلوا أيّاً هاهنا توصّلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام ، فلمّا كان هو المنادى في الحقيقة لم يجز فيه إلاّ الرفع مع كونه صفة إيذاناً بأنّه المقصود من النداء"[4] وخالف المازني النحاة في هذه المسألة فأجاز النصب حملاً على موضع (أي) "وهو عند النحويين خطأ ؛ لأنّ الحمل على الموضع حملٌ على التأويل ، ولا يُحمل على التأويل ما لم يتم الكلام "[5] وردّوه لأمرٍ آخر وهو" أنّ الصفة كالجزء من الموصوف، وإذا لزمَته قوي الاتصال فيجري اللام من الرجل في قولك : يا أيُّها الرجل مجرى آخر الكلمة فكما أنّ آخر الكلمة في نحو جعفرُ يُضمّ ، كذلك جعل حركة اللام في قولك يا أيّها الرجل الرفع، ليكون مشاكلاً لذلك في اللفظ وينفصل ممّا لا يلزم نحو: يا زيدٌ الظريف ، ألا ترى أنّك لو قلت : يا زيدُ استغنيت عن الظريف . ولو قلت : (أي) لم يجز ؛ لأنّ أيّاً مبهم لا يستقل بنفسه "[6] وأخيراً فإنّ ردّ العكبري جاء موافقاً للإجماع .

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح : 2/ 778

(2) المتبع : 488/2

(3) يُنظر الإجماع في الدراسات النحوية : 82

(4) أسرار العربية :208

(5) شرح الواسطي : 145،146

(6) المقتصد في شرح الإيضاح : 778/2

عاشراً- إعراب (ما) التعجبية

ذهب الأخفش إلى أنّ (ما) في صيغة التعجب : ما أفعله موصولة بمعنى الذي ، وما بعدها صلة لها ، والخبر محذوف تقديره شيء أو أمر أو سبب ، واعترضه العكبري في ذلك ، واختار في هذا رأي أكثر النحويين حين قال والصحيح هو الأول"[1]

دراسة المسألة :

ذهب جمهور النحاة إلى أنّ (ما) التعجبية في صيغة التعجب : ما أفعله اسم في موضع رفع مبتدأ[2] وأجمع البصريون على أنّ (ما) تامة في محل رفع مبتدأ ، والجملة الفعلية بعدها في محل رفع خبر لها . وخالف الأخفش جمهور البصريين وذهب إلى أنّ (ما) معرفة ناقصة أي موصولة بمعنى الذي وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع له من الإعراب ، أو تكون (ما) نكرة ناقصة أي نكرة موصوفة بمعنى شيء وما بعدها من الجملة الفعلية في محل رفع نعتاً لها ، والخبر محذوف وجوباً تقديره شيء عظيمٌ ونحوه[3] ورُوي عن الكسائي أنّه قال : إنّ (ما) لا موضع لها من الإعراب . وهو شاذ لا يقدح في الإجماع "[4]

وقال العكبري: " واعلم أنّ النحويين اختلفوا في (ما) ههنا وفي أفعل . فقال الأكثرون: هي نكرة غير موصولة ولا موصوفة . وهي في موضع رفع بالابتداء وما بعدها خبرها . وقال الأخفش: هي بمعنى الذي . وما بعدها صلتها والخبر محذوف ، تقديره : شيء أو أمر أو سبب . والصحيح الأول ؛ لأنّ التعجب من مواضع الإبهام والذي واضحة بصلتها . وذلك مخالف لمعنى التعجب ، ثمّ أنّه يفيد

---

[1] المتبع : 539/2

[2] يُنظر الإجماع في الدراسات النحوية : 76

[3] يُنظر مغني اللبيب : 327/1

[4] شرح التصريح : 58/2

المعنى بإضمار خبر مبهم غاية الإبهام وجعل مثل ذلك مبتدأ أولى "[1] وإلى هذا ذهب الواسطي في شرحه[2]

وأخيراً فإنّ العكبري لا يُقدح في اعتراضه ؛ لأنّه كان متابعاً لجمهور النحاة من حيث إنّ (ما) اسم ، ولجمهور البصريين من حيث إنّها نكرة تامة بمعنى شيء في موضع رفع مبتدأ وما بعدها خبر .

[1] المتبع : 539/2

[2] يُنظر شرح اللمع في النحو : 179

الحادي عشر- إعراب (كان) في باب التعجب

اعترض العكبري على من ذهب من النحاة إلى أنّ كان عاملة في قولهم : ما كان أحسن زيداً ، فقال: " وقال قومٌ : كان اسمٌ مضمرٌ فيها ، وأحسن خبرها ، والجملة خبر (ما) تقديره: شيء كان حسّن زيداً ، وهذا باطلٌ لما قدّمنا والصحيح أنّها زائدة كما زيدت في مواضع قد ذكرناها في باب كان " [1]

دراسة المسألة :

المذهب الذي اعترض عليه العكبري هو مذهب الزجّاجي فقد قال في :(ما كان أحسن زيداً):(ما) رُفع بالابتداء ، وكان خبر الابتداء ، واسمها مضمرٌ ، وما بعدها خبرها[2] ، وفي المسألة ثلاثة مذاهب [3]:

الأول: إنّ (كان) زائدة وهو قول جمهور النحاة حيث ذهبوا إلى أنّ كان الداخلة بين (ما) و(أفعل) زائدة لا اسم لها ولا خبر[4]

الثاني: إنّ (كان) تامة ، لها اسمٌ وليس لها خبر ، واسمها المضمر مصدرها ، ونُسب إلى السيرافي[5]

الثالث: إنّ (كان) هنا ناقصة، واسمها مضمرٌ، وخبرها ما بعدها من الجملة الفعلية وهو مذهب الزجّاجي . قال ابن السيد البطليوسي : " وهو أبعد الأقوال من الصواب ... وأحسن الأقوال من قال فيها أنّها زائدة "[6] وإلى هذا ذهب الفارسي حيث قال : لأنّها لو لم تكن زائدة للزم أن تكون هي فعل التعجب ، ولا يصح أن

---

[1] يُنظر المتبع : 540/2

[2] يُنظر الجمل : 116

[3] يُنظر الحلل في إصلاح الخلل : 227

[4] يُنظر الارتشاف : 2073/4

[5] يُنظر المصدر نفسه : 2074/4

[6] يُنظر الحلل في إصلاح الخلل : 227

تكون فعلاً للتعجب ؛ لأنّها ليست على صيغة (أفعل)[1] . وهو ما ذكره العكبري في اعتراضه[2]

[1] يُنظر المسائل المشكلة : 50

[2] يُنظر المتبع : 540/2

الثاني عشر– الإخبار بالمعرفة عن النكرة في باب كان وأخواتها

اعترض العكبري على الفارسي حين لم يرفع آية على أنّها اسم كان، والظرف خبرها في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاء بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[1] فقال : فأمّا قوله تعالى﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً ﴾ فقال أبو علي : فيها ضمير الشأن ، ولم يرفع آية بـــ(كان) . وعلل بأنّها نكرة ، وأن يعلمه معرفة . وهذا ليس بشيء ، بل الصحيح أنّ آية اسم كان ولهم خبرها ، وأن يعلمه بدل من آية ، أو خبر ابتداء محذوف أي هي أن يعلمه " [2]

دراسة المسألة :

قرأ الجمهور[3] ﴿أَوَلَمْ يَكُن﴾ بالياء من تحت، و﴿آيَةً﴾ بالنصب ، وهي قراءة واضحة الإعراب. فـــ﴿آية﴾ خبر كان منصوب، و ﴿أَن يَعْلَمَهُ﴾ اسمها . وقرأ ابن عامر[4] ﴿أَوَلَمْ تكُن﴾ بالتاء من فوق، و﴿آية﴾ بالرفع ، فاختلف النحاة في إعرابها. فذهب الفارسي[5] إلى أنّ في تكن ضمير الشأن أو القصة ، و﴿آية أن يعلمه﴾ جملة واقعة موقع الخبر، وعلل لذلك بأنّ آية نكرة ، فلا يصلح مجيئها اسم كان ؛ لأنّ اسمها لا يكون إلاّ معرفة ، ولا يُخبر إلاّ عن معرفة . وأنّ تأنيث تكن من أجل أنّ ﴿أَن يَعْلَمَهُ﴾ في المعنى هو ﴿ آية ﴾ كما أنّ قوله: ﴿أن قالوا﴾ في المعنى فتنة في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُوا﴾[6] واعترضه الباقولي فقال: " وهذا فاسدٌ ؛ لأنّ ابن عامر رفع آية ، ولم ينصبها كما نصب من قرأ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن

---

[1] الشعراء : 197

[2] المتبع : 268/1

[3] يُنظر البحر المحيط : 39/7

[4] يُنظر السبعة في القراءات : 473

[5] يُنظر الإيضاح : 119

[6] الإنعام : 23

فِتْنَتُهُمْ﴾ بالتاء ونصب الفتنة . فالصحيح في قراءة ابن عامر رفع آية بكان ؛ لاختصاصها بقوله : لهم ، وأن يعلمه خبره "[1] وإلى هذا ذهب العكبري في كتابه الإملاء[2]

وقال ابن مالك[3] : وقد يُخبر هنا وفي باب إنّ بمعرفة عن نكرة اختياراً بشرط الفائدة ، وأن تكون النكرة غير صفة محضة ، واستدلّ بقول الشاعر[4] :

كأنّ سُلافة في بيت رأس ... يكون مزاجها عسلٌ وماء

فجعل مزاجها وهو معرفة خبراً لـــ(كان) ، وعسلاً اسمها وهي نكرة ، ورأى أنّ الشاعر قد اختار ذلك بدون اضطرارٍ منه ؛ إذ بإمكانه أن يقول : تكون مزاجها عسلٌ وماء ، فيجعل ضمير السلافة اسم كان ، ومزاجها عسلٌ ، مبتدأ وخبر في موضع نصب خبر كان .

---

[1] يُنظر الاستدراك على أبي علي في الحجة : 311

[2] الإملاء : 170/2

[3] يُنظر شرح التسهيل :355/2،356

[4] البيت لحسّان بن ثابت في ديوانه : 17/1 ,ويُروى " كأن خبيئة "

الثالث عشر– دخول أل التعريف على جزأي العدد المركب

ذهب الأخفش[1] إلى أنّه يجوز دخول أل التعريف على جزأي العدد المركب وتمييزه، فأجاز أن يُقال في خمس عشرة درهماً : الخمس العشرة الدرهم وردّه العكبري فقال : " وهو ضعيف ، وهو مذهب البغداديين، وفيه من القبح ما ذكرنا من أنّ الألف واللام حقّهما أن تكون في أوّل الاسم لا في وسطه " [2]

دراسة المسالة :

ذهب الأخفش والكوفيون إلى أنّه يجوز دخول أل على جزأي العدد المركب وتمييزه لما سمعه الأخفش عن بعض العرب أنّهم يقولون: الخمسة العشرة الدرهم[3] واحتج الكوفيون " بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك ؛ لأنّه قد صحّ عن العرب ما يوافق مذهبنا ولا خلاف في صحة ذلك عنهم ، وقد حكى ذلك أبو عمر عن أبي الحسن الأخفش عن العرب ، وإذا صحّ ذلك النقل وجب المصير إليه "[4] فالألف واللام عندهم " يجوز إدخالها في الثاني والثالث أيضاً "[5] " والمقصود بالثالث في العبارة التمييز " [6]

ومنع البصريون أن تدخل (أل) في العدد المركب إلاّ على الاسم الأول دون الثاني والثالث ، فيُقال في نحو: خمسة عشر درهماً الخمسة عشر درهماً "[7]" ولا يجوز إدخال الألف واللام في العشر ولا في الدرهم " [8]، واحتجوا بأن قالوا : "

---

[1] يُنظر المتبع : 595/2 ، وائتلاف النصرة : 43

[2] المتبع : 595/2

[3] يُنظر الارتشاف : 764/2

[4] الإنصاف : 313/1

[5] التبيين : 434

[6] الإجماع في الدراسات النحوية : 297

[7] يُنظر شرح المفصّل لابن يعيش : 33/6

[8] الإنصاف : 312/1

إنّما قلنا إنّه لا يجوز دخول الألف واللام إلاّ على الأول ؛ لأنّ الاسمين لمّا رُكّب أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد ، وإذا تنزلا منزلة اسم واحد ، فينبغي أن لا يُجمع فيه بين علامتي تعريف ، وأن يلحق الاسم الأول منها ؛ لأنّ الثاني يتنزل منزلة بعض حروفه ..." [1]

وأمّا ما سمعه الأخفش عن العرب فردّه البصريون ؛ لشذوذه في القياس، وقلته في الاستعمال [2]

---

[1] الإنصاف :313/1

[2] يُنظر ائتلاف النصرة : 44 ، ويُنظر التبيين : 434

الفصل الثالث

اعترضات العكبري على النحاة في الاستدلال وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول– الاعتراض في السماع .

المبحث الثاني– الاعتراض في القياس .

المبحث الثالث– الاعتراض في الإجماع .

الاستدلال لغة وأقسام الأدلة النحوية

أولاً- الاستدلال في اللغة :

وهو طلب الدليل ، كالاستفهام ، والاستعلام[1] " وقيل : الاستدلال بمعنى الدليل كالاستقرار بمعنى القرار ... والدليل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يُعلم في مستقر العادة اضطراراً "[2]

وعرّف الجرجاني الاستدلال بأنّه : " تقرير الدليل لإثبات المدلول " [3]

ثانياً- أدلّة النحو :

قسّم ابن الأنباري الأدلّة النحوية إلى ثلاثة وهي: النقل ، والقياس ، واستصحاب الحال [4] وجعلها السيوطي جمعاً بين ابن الأنباري وابن جنّي أربعة فقال : " وأدلة النحو الغالبة أربعة قال ابن جنّي في الخصائص : " أدلة النحو ثلاثة السماع ، والإجماع ، والقياس، وقال ابن الأنباري في أصوله: أدلة النحو ثلاثة : نقلٌ وقياس واستصحاب حال، فزاد الاستصحاب ، ولم يذكر الإجماع فكأنّه لم يرَ الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قومٌ وقد تحصّل ممّا ذكراه أربعة "[5]

وقد ضمّ هذا الفصل ثلاثة مباحث أولهما : اعتراضات العكبري في السماع والثاني: في القياس ، والثالث : في الإجماع . وإليك هذه المباحث .

---

[1] يُنظر المعجم الفلسفي : 52

[2] الإغراب في جدل الإعراب : 45

[3] التعريفات : 17

[4] يُنظر لمع الأدلّة : 81

[5] يُنظر الاقتراح : 14

المبحث الأول

اعتراضاته في السماع

السماع اصطلاحاً وأقسامه

أولاً–السماع في الاصطلاح:

عرّفه السيوطي اصطلاحاً بقوله : " أعني به ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته ، ويشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيّه صلّى الله عليه وسلّم ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلمٍ وكافر" [1]

ثانياً– أقسام السماع :

1– القرآن الكريم : يُحتج بكل ما ورد أنّه قُرئ به سواءً كان متواتراً ، أو أحاداً ، أو شاذاً [2]

2– الحديث النبوي: اختلف النحاة في الاحتجاج بالحديث النبوي . فذهب فريقٌ إلى المنع ، وكان على رأسهم ابن الضائع ، وأبو حيّان وحجتهما في ذلك أنّ الحديث مرويٌ بالمعنى ، وأنّه لو كان حجة لاحتج به أهل المصرين في إثبات قواعد النحو الكلية . وجوّز ابن خروف وابن مالك الاحتجاج به[3]

وذهب الإمام الشاطبي إلى التوسط بين المنع والجواز . فمنع الاستشهاد بالأحاديث التي اعتنى ناقلها بمعناها دون لفظها ، وأجاز الأحاديث التي عُرف اعتناء ناقلها بلفظها لمقصود خاص كالأحاديث النبوية التي قُصد بها فصاحته صلّى الله عليه وسلّم . ومنها : كتابه لهمذان ، وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية[4]

---

[1] الاقتراح :74

[2] يُنظر المصدر نفسه والموضع نفسه

[3] يُنظر الخزانة للبغدادي : 32/1

[4] يُنظر الحديث النبوي في النحو العربي : 127

3- كلام العرب: " فيُحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم "[1] وذلك يشمل الشعر والنثر في زمن الاحتجاج . وإليك اعتراضات العكبري على أدلة النحويين السماعية وتوجيهه لها وهي :

أولاً- استعمال (من) الجارة في ابتداء الزمان .

ثانياً- العطف على اسم إنّ قبل إن يتم الخبر .

ثالثاً- تقديم الحال على صاحبها المجرور .

[1] الاقتراح : 100

أولاً- استعمال (من) الجارة في ابتداء الزمان

ذهب الكوفيون[1] إلى أنّ (من) الجارة تُستعمل في ابتداء الزمان ، واحتجوا بقوله تعالى:﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[2] وبقول الشاعر[3] :

لمن الديار بقنة الحجر ... أقوين من حجج ومن دهر

وقد أجاب العكبري عن هذا الاستدلال فقال : " والجواب عن الآية أنّ فيها حذف مضاف تقديره من تأسيس أوّل يومٍ ، والمصدر يُضاف إلى الظرف ؛ لأنّه مفعول وأمّا البيت فيُروى (مُذ حججٍ) ومن روى (من حجج) فتقديره : من مرِّ حجج"[4]

دراسة المسألة :

استدلّ الكوفيون بالنصوص السابقة على أنّ(من) الجارة تُستعمل في الزمان وردّ ذلك العكبري وأوّل الآية على أنّ (من) دخلت على مصدر محذوف تقديره: تأسيس، والمصدر حدث ، وليس زماناً ، وأنكر أيضاً رواية البيت ، وعلى الرواية المحتج بها قدّر فيها حذفاً وهو قوله: مرٌ. والمرُّ هو أيضاً مصدر مضاف إلى اسمي الزمان (حجج ودهر) وتقدير الكلام: من مرِّ حججٍ ومرِّ دهرٍ فحُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مكانه[5]. وأخذ بهذا الرأي من البصريين ابن درستويه[6]، والأخفش[7] واستدلا بقوله تعالى :﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ

---

[1] يُنظر الإنصاف : 370/1

[2] التوبة : 108

[3] البيت لزهير بن أبي سلمى : 54 ويُروى من شهر

[4] المتبع : 370/1

[5] يُنظر الإنصاف : 370/1

[6] يُنظر المغني : 349/1

[7] يُنظر معاني القرآن : 365/1

أوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أن تَقُومَ فِيهِ﴾ وتابعهم في ذلك ابن مالك[1] وأبو حيّان[2] من المتأخرين واعترض ابن مالك[3]على سيبويه[4] في منع استعمال (من) في الزمان لثبوت ذلك في النص القرآني ومنه قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أن تَقُومَ فِيهِ﴾ وفي الأحاديث النبوية كقوله عليه الصلاة والسلام : فمُطرنا من يوم الجمعة إلى يوم الجمعة "[5] وكذلك من الشعر قوله[6] :

تخيّرن من أزمان يوم حليمة ... إلى اليوم قد جرين كلّ التجارب

فدخلت (من) في هذه النصوص على أسماء الزمان، فدلّ هذا الدخول على جواز ذلك .

وذكر محمد بن أبي الفتح البعلي[7] في شرحه لجمل الجرجاني[8] :أنّ سيبويه يجيز استعمال(من) في الظرف الزماني أيضاً ، والدليل على ذلك أنّه نصب شولاً في قول العرب: " من لدو شولاً فإلى إتلائها "، ولولا أنّه لم يحمل الشول على الزمان لما نصب؛ لأنّ الشول لا يصح أن يأتي زماناً ولا مكاناً ، فقدّر له عامل يفيد الزمان وهو كان ، فكأنّه قال : من لدو أن كانت شولاً[9]

---

(1) يُنظر شرح التسهيل : 4/3

(2) يُنظر الارتشاف : 1721/4

(3) يُنظر شرح التسهيل : 4/3

(4) يُنظر الكتاب : 4/ 226،224

(5) أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء :10

(6) للنابغة الذبياني في ديوانه :25

(7) هو أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح بن إسماعيل بن أبي الفضل البعلي من تلامذة ابن مالك ، توفي سنة 709هـ يُنظر البغية : 156/1

(8) 607/2

(9) يُنظر الكتاب :265،264/1

وورود السماع على استعمال (من) في الزمان كثيرٌ حتى ارتاب في ذلك الفارسي ورأى أن يُنظر في هذا السماع ، فإن كثُر قيس عليه ، وإن قلّ أُوِّل . واختار ابن عصفور أن يُؤوّل ؛ لأنّ مجيء السماع على استعمال (من) في الزمان قليل لا يوجب القياس [1]

[1] يُنظر شرح الجمل لابن عصفور : 498/1

ثانياً- العطف على اسم إنّ قبل أن يتم الخبر

اعترض العكبري على الكوفيين[1] في جوازهم العطف على اسم إنّ قبل أن يتم الخبر فقال: " واعلم أنّك إذا عطفت على اسم إنّ قبل أن يتم الخبر لم يجز فيه إلاّ النصب ، كقولك : (إنّ زيداً وعمراً ذاهبان) ، وأجاز بعض الكوفيين الرفع ، واحتجوا بقول الشاعر[2]

فمن يك أمسى بالمدينة رحله ... فإنّي وقيارٌ بها لغريب

ومذهبهم فاسد؛ لأنك إذا رفعت المعطوف رفعته بالابتداء، والمبتدأ يحتاج إلى خبر، ولا خبر له ينفرد به ، فأمّا قولك : ذاهبان فمرفوع ؛ لأنّه خبر إنّ، واسم واحد لا يعمل فيه عاملان، فلو رفعت(ذاهبان) بأنّه خبر المعطوف لبقيت إنّ بغير خبر، وإن رفعته بـــ(إنّ) بقي المبتدأ بغير خبر، وأمّا البيت فيُروى بالنصب وفيه وجهان: أحدهما: أن تكون الواو بمعنى مع، وغريب خبر إنّ ، والثاني: أن يكون غريب خبر قيّار، أو خبر الياء، والآخر محذوف لدلالة المذكور عليه . وأمّا الرفع فعلى حذف خبر المبتدأ، والنية به التأخير. تقديره: لغريب وقيّارٌ كذلك "[3]

دراسة المسألة :

اشترط البصريون في العطف على اسم (إنّ) أن يكون بعد تمام الخبر نحو: إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ، وإذا تمّ العطف قبل تمام الخبر فلا يجوز عندهم غير النصب نحو: (إنّ زيداً وعمراً قائمان) ولا يجوزون رفع المعطوف؛ لأنّه إذا رُفع سوف يُرفع على الابتداء، ويكون الخبر أيضاً في هذه الحالة مرفوعاً بالابتداء ، ومرفوع بـــ(إنّ) أيضاً ؛ لوقوعه خبراً لاسمها في آنٍ واحدٍ ، فيؤدّي هذا إلى مُحـــال وهـــو

---

[1] يُنظر الإنصاف : 185/1

[2] البيت لضابئ البرمجي ، يُنظر الكتاب : 75/1 ، شرح المفصل : 86/8، وشرح التصريح / 322/1

[3] المتبع : 287/1، 288

اجتماع عاملين مختلفين في معمول واحدٍ[1]

وذهب الكسائي إلى جواز العطف على اسم إنّ قبل أن يتم الخبر؛ لأنّ الخبر عنده باقٍ على رفعه بالمبتدأ[2] ولا عمل لـــ(إنّ) فيه، واستدل بالسماع ، ومنه قول ضابئ البرمجي :

فمن يكُ أمسى بالمدينة رحله ... فإنّي وقيّارٌ بها لغريب

وأجاز هذا العطف الفرّاء أيضاً[3] بشرط أن يكون المعطوف عليه اسماً مبنياً مستدلاً بقوله تعالى :﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا ﴾ [4] وما سُمع عن العرب قولهم: (إنّك وعمروٌ ذاهبان) ،فعُطف عمروٌ على الكاف، والكاف من المبنيات التي لا تظهر عليها حركات الإعراب.وتعليله لشرطه أنّ ظهور الإعراب يؤدّي إلى اختلاف الحركة اللفظية وهي الفتحة التي على اسم إنّ، والضمّة التي على المعطوف[5] ممّا يجعل الكلام قبيحاً[6]، ولم يشترط الكسائي ذلك، فجوّز العطف على المعرب والمبني على حدٍ سواء[7]

وقول الفرّاء والكسائي: أنّ الخبر باقٍ على رفعه بالمبتدأ ردّه الشيخ خالد الأزهري بحجة أنّ العامل في الخبر هو المبتدأ ، وقد زال بدخول إنّ عليه ، حيث أصبح من مرفوعٍ على الابتداء إلى منصوبٍ[8]

---

[1] يُنظر الإنصاف :186/1

[2] يُنظر شرح التصريح : 321/1 ،322

[3] يُنظر معاني القرآن : 310/1–311

[4] المائدة : 69

[5] يُنظر شرح التصريح : 321/1،322

[6] يُنظر شرح الجمل لابن عصفور : 460/1

[7] الإنصاف : 186/1

[8] يُنظر شرح التصريح : 321/1،322

وحمّل سيبويه الآية على التقديم والتأخير، فكأنّ سياق الكلام إنّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر ، وعمل صالحاً فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك[1] واختار هذا القول العكبري، وذكر أقوالاً أخرى في هذه المسألة منها:أنّ الصابئين معطوفٌ على الضمير في الفعل آمنوا أو يكون الصابئون مبتدأ خبره محذوف مقدّر قبل إنّ[2]وهذه الأقوال ضعّفها في كتابه الإملاء، واكتفى بقول سيبويه في هذه المسألة[3] وما رُوي عن العرب (إنّك وزيدٌ ذاهبان) وهي من الأدلّة التي استعملها الكسائي والفراء[4]ردّها سيبويه[5] ووصفها بأنّها لحنٌ صدر عن العرب، وخرّجها ابن مالك[6] على أصلها وهو قوله :" إنّك وزيدٌ ذاهبان " فأنت مبتدأ ، وزيدٌ معطوفٌ ، وذاهبان خبر المبتدأ ، والجملة خبر لـــ(إنّ)

ومن خلال ما سبق يتضح أنّ العكبري قد تابع البصريين في هذه المسألة .

---

(1) يُنظر الكتاب : 155/2

(2) يُنظر المتبع : 288/1

(3) يُنظر الإملاء :221س

(4) يُنظر مغني اللبيب : 547/2

(5) يُنظر الكتاب : 155/2

(6) شرح التسهيل : 432/1

ثالثاً- تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر

تعرّض العكبري إلى مسألة منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر فقال : " فمذهب أكثر البصريين أنّه لا يجوز؛ لأنّ حرف الجر من تتمة العامل ، فلا يجوز إدخال الحال بين بعض العامل وبعض ؛ لأنّ حرف الجر لا يتصرف ، وأجازه آخرون، واحتجوا بقوله تعالى:﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [1] وبقول الشاعر[2] :

فإن تك أذوادٌ أُصبن ونسوة ... فلن تذهبوا فرغاً بقتل حبال

أي بقتل حبال ، وحبال اسم رجل ، وقد أُجيب عن الآية بأنّ كافة حال من الرسول ، أي ما أرسلناك إلاّ كافّاً للناس عن الضلال ، وليس بحال من الناس ، والهاء للمبالغة ، وأما البيت فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنّه يمكن أن يجعل حالاً من الضمير في تذهبوا تقديره : فلن تذهبوا متروكين من مطالبة قتل حبال وغير مطالبين أي ذوي فرغ "[3]

دراسة المسألة :

أجاز النحاة تقديم الحال على صاحبها المجرور، إذا كان مجروراً بحرف جر زائد كقولهم: (ما جاءني راكباً من أحدٍ) . واختلف البصريون في التقديم إذا كان الجار حرف أصلي ، فمنع أكثرهم التقديم ، وأجازه بعضهم كالفارسي والزمخشري وابن برهان[4] ، ونصّ ابن مالك على عدم المنع في ألفيته[5] فقال :

---

[1] سبأ : 28

[2] البيت لطليحة الأسدي ، هكذا نسبه ابن منظور ، يُنظر اللسان : 134/11

[3] المتبع : 341/1

[4] يُنظر الارتشاف : 1579/3

[5] يُنظر شرح التصريح : 590/1

وسبق حالٍ ما بحرف جُرّ قد .... أبو ولا أمنعه فقد ورد

والذين أجازوا التقديم احتجوا بالآية: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ وأنّ الفعل هو العامل في الحال دون واسطة حرف الجر قياساً على عمل الفعل في المفعول المطلق والظرف ، وأمّا حرف الجر لا عمل له إلاّ الجر وبه تعدّى الفعل فقط[1] والقائلون بمنع التقديم اختلفت آراؤهم حول علّة المنع . فمنهم من رأى أنّ حرف الجر في الآية هو العامل في الحال وصاحبها ، وحرف الجر جامد ليس متصرفاً تصرف الفعل كي يتقدّم الحال على صاحبها المجرور ، فعلّة المنع هي جمود العامل[2] ومنهم من رأى أنّ العامل في الحال هو الفعل بواسطة اللام ، وهذا يستوجب ذكر الحرف قبل ذكر الحال[3] وعلّل آخرون المنع " بأنّ تعلّق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدّى لصاحبه بواسطة أن يتعدّى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل ، وأنّ فعلاً واحداً لا يتعدّى بحرفٍ واحدٍ إلى شيئين إلاّ بإشراك في الواسطة ، فجعلوا عوضاً من الإشراك في الواسطة التزام التأخير ، وبأنّ حال المجرور بحرف شبيه بحال عمل فيه حرف مضمن معنى الاستقرار نحو: زيدٌ في الدار متكئاً فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجر في مثل هذا ، لا يُقدّم عليه هنا " [4] وهذا القول فنّده ابن هشام حينما حذّر من عدة أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها، ومن هذه الأمور التي حذّر منها هي وجوب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها فقال : " قولهم يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وهذا مشهورٌ في كتبهم ، وليس بلازم عند سيبويه ويشهد لذلك أمور أحدها قولك :

---

[1] يُنظر الفاخر في شرح الجمل :396/1،397

[2] يُنظر شرح اللمع في النحو : 72

[3] شرح المفصّل : 59/2

[4] يُنظر الهمع : 307/2

أعجبني وجه زيدٍ مبتسماً ، وصوته قارئاً . فإنّ صاحب الحال معمول للمضاف أو لجار مقدر والحال منصوبة بالفعل "[1]

ومن النحاة من رأى أنّ علة منع التقديم هو قلة تعدّي الفعل بحرف اللام ، والأكثر تعدّيه بإلى وهو رأي يردّه دليل السماع ، لوروده في التنزيل[2]،ومنه قوله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[3] ومنع الزمخشري التقديم وخرّج كافّة في الآية على أنّها صفة لموصوف محذوف والتقدير: وما أرسلناك إلاّ أرسالة كافّة[4] وردّه ابن هشام[5] واعتبره من الوهم الشديد الذي توهمه الزمخشري ؛ لأنّه قد جعل كافّة في الآية صفة لمن لا يُعقل ، وهي لا تستعمل إلاّ حالاً

أمّا الزجّاج[6] فقد خرّج كافّة على أنّها حال للكاف في أرسلناك ، والتقدير إرسالاً جامعاً للنّاس في الإنذار والإبلاغ والتاء للمبالغة لا للتأنيث ، وردّه ابن مالك[7] ؛ لأنّ إلحاق التاء للمبالغة مقصورٌ على السماع ، ولا يتأتى غالباً إلاّ في أبنية المبالغة كعلاّمة، وكافّة بخلاف ذلك ، فإنّ حُملت على راوية فهو من حملٌ على الشاذ .

وتعقّب أبو حيّان تأويل الزجّاج فقال : " وأمّا قول الزجّاج أنّ كافّة بمعنى جامعاً والهاء فيه للمبالغة، فإنّ اللغة لا تُساعد على ذلك؛ لأنّ كفّ ليس بمحفوظٍ أنّ معناه جمع " [8]

---

[1] يُنظر مغني اللبيب : 759/2

[2] يُنظر شرح التصريح : 591،590/1

[3] النساء : 79

[4] الكشاف : 583/3

[5] يُنظر مغني اللبيب : 647/2

[6] يُنظر معاني القرآن : 254/4

[7] يُنظر شرح التسهيل : 252/2، 253

[8] تفسير البحر المحيط : 268/7، 269

أمّا الكوفيون فإنّهم يتفقون مع البصريين في منعهم لتقديم الحال على صاحبها المجرور إذا كان صاحبها اسماً ، ويجيزون ما عدا ذلك كأن يكون صاحب الحال ضميراً في محل جر بحرف الجر ، أو تكون الحال جملة فعلية[1]

[1] يُنظر الارتشاف : 1579/3

المبحث الثاني

اعتراضاته في القياس

القياس في اللغة ، وأركانه وأقسامه

أولاً- القياس لغة:

مصدر لقاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً ، وقيّسه : إذا قدّره على مثاله "[1] ، وعرّفه الرمّاني اصطلاحاً بأنّه :" الجمع بين أوّل وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول "[2] ، وعرّفه ابن الأنباري بأنّه " حمل فرع على أصل بعلّة، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع "[3] وهو من الأدلّة المعتبرة لا يمكن إنكاره، وفي إنكاره إنكارٌ للنحو[4] وفي ذلك يقول السيوطي مبيناً مكانته : " وهو معظم أدلّة النحو ، والمعوّل في غالب مسائله عليه "[5]

ثانياً- أركانه[6] :

1- أصل وهو المقيس عليه

2- فرع وهو المقيس .

3- حكم .

4- علّة جامعة

---

[1] لسان العرب : 186/6

[2] رسالة في الحدود : 2

[3] لمع الأدلّة :93

[4] يُنظر المصدر نفسه: 95

[5] الاقتراح : 203

[6] يُنظر المصدر نفسه: 208

ثالثاً- أقسامه : قسّمه ابن الأنباري إلى[1] :

1- قياس العلّة .

2- قياس الشبه.

3- قياس الطرد .

وقسّمه السيوطي إلى[2] :

1- حمل فرعٍ على أصل .

2- حمل أصل على فرع

3- حمل نظير على نظير .

4- حمل ضد على ضد .

وقد تضمن هذا المبحث أربع مسائل تبيّن اعتراضات العكبري على النحاة في هذا الأصل ، كما تبيّن مدى موافقته للبصريين أو الكوفيين . والمسائل هي :

أولاً- تقديم التمييز على عامله

ثانياً- مجيء غير المفعول به نائب فاعل .

ثالثاً- اسمية رُبّ

رابعاً- الكاف في إيّاك .

---

[1] يُنظر لمع الأدلّة : 105

[2] يُنظر الاقتراح : 220

أولاً- تقديم التمييز على عامله

ذهب الكوفيون[1] والمازني والمبرّد[2] من البصريين إلى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً نحو : طاب زيدٌ نفساً . فأجازوا : نفساً طاب زيدٌ قياساً على غيره من الفضلات المنصوبة . وردّ العكبري هذا القياس فقال : " وأمّا قياسه على المفعول والحال ففاسد ..."[3]

دراسة المسألة :

أجاز الكوفيون ومعهم المازني والمبرد من البصريين قياس تقديم التمييز على عامله إذا كان هذا العامل فعلاً متصرفاً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف فقالوا: " لأنّ هذا العامل فعلٌ متصرفٌ ، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة ، ألا ترى أن الفعل لمّا كان متصرفاً نحو : قولك : ضرب زيدٌ عمراً جاز تقديم معموله عليه نحو : عمراً ضرب زيدٌ ، ولهذا ذهبتم إلى أنّه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً نحو: (راكباً جاء زيدٌ) ..." [4] ويُسمّى هذا النوع من القياس بالقياس على النظير؛لأنّ المقيس (التمييز) ، والمقيس عليه(الحال والمفعول) كلاهما من الفضلات .

وذهب جمهور البصريين إلى منع التقديم[5] ، واحتجوا لهذا الرفض : بالفرق بين التمييز وغيره من الفضلات الأخرى ، وذكر ابن الأنباري هذا الفرق فقال معبّراً عن رأي البصريين : " ... لأنّا نقول الفرق بينهما ظاهر، وذلك لأنّك إذا قلت : جاء زيدٌ راكباً فزيدٌ هو الفاعل لفظاً ومعنى ، وإذا استوفى الفعل فاعله

---

[1] الإنصاف : 828/1

[2] المقتضب : 37،36/3

[3] المتبع : 352/1

[4] الإنصاف : 830/2

[5] القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة : 212

من جهة اللفظ والمعنى صار راكباً بمنزلة المفعول المختص ؛لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه ، فجاز تقديمه كالمفعول نحو: عمراً ضرب زيدٌ بخلاف التمييز ، فإنّك إذا قلت تصبب زيدٌ عرقاً ، وتفقأ الكبش شحماً وحسُن زيدٌ غلاماً؛ لم يكن زيدٌ هو الفاعل في المعنى ، بل الفاعل في المعنى هو العرق والشحم والغلام . فلم يكن عرقاً وشحماً وغلاماً بمنزلة المفعول من هذا الوجه ؛ لأنّ الفعل استوفى فاعله لفظاً لا معنى فلم يجز تقديمه "[1]

وذكر الأشموني[2] أن مجيء عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبوقاً بالتمييز قليلٌ نادر . ومنه قوله[3] :

أتهجر سلمى للفراق حبيبها .... وما كان نفساً بالفراق تطيبُ

وذكر الأشموني[4] أيضاً : أنّ المازني والمبرد والجرمي، وقبلهم الكسائي أجازوا القياس على هذا القليل ؛ توسّعاً في القياس ، ولم يجزه سيبويه لقلته[5] وتابع العكبري سيبويه[6]، وجمهور البصريين[7] في هذا المسألة فمنع تقديم التمييز على عامله ، وردّ الرواية المحتج بها برواية أخرى فقال: " والجواب عن البيت أنّ المروي :(وما كان نفسي بالفراق تطيبُ) ولا حجة لهم فيه على هذا ، وعلى تقدير النصب فتأويله أنّه خبر كان أي: (وما كان إنساناً) و(يطيبُ) نعت له " [8]

---

[1] الإنصاف : 831،830/2

[2] يُنظر شرح الأشموني على الألفية : 266/1

[3] للمخبل السعدي في ديوانه : 290

[4] يُنظر شرح الأشموني على الألفية : 266/1

[5] يُنظر القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة : 188

[6] يُنظر الكتاب : 205،204/1

[7] يُنظر شرح الأشموني على الألفية : 266،265/1

[8] المتبع : 351/1

ثانياً – مجيء المصدر نائب عن الفاعل

لم يجز العكبري مجيء المصدر نائباً عن الفاعل والمفعول به موجود ٌ، وأجاز غيره ذلك قياساً على قول الشاعر[1] :

فلو ولدت قفيرة جرو كلبً ... لسُبّ بذلك الكلب الكلابا

فأضمر المصدر ، وأقيم مقام الفاعل ، والتقدير: لسُبّ السبُّ. وردّ العكبري هذا القياس فقال: " وهو ضعيف شاذٌ في القياس والاستعمال "[2]

دراسة المسالة :

اختلف البصريون في إقامة المصدر مقام الفاعل على مذهبين : أحدهما الجواز ؛ لأنّ الفعل يصل إلى المصدر بنفسه[3] ، واحتجوا على ذلك بقوله تعالى وهي قراءة أبو جعفر المدني[4] ﴿**لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾ [5] ، وكذلك بقراءة عاصم[6] في قوله تعالى ﴿**وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِي**﴾[7] ، والتقدير في الآية الأولى ليُجزى الجزاء فأضمر المصدر وأُقيم مقام الفاعل ، والتقدير في الآية الثانية : نُجِّي النجاء ، ومن كلام العرب احتجوا بقول الشاعر :

فلو ولدت قفيرة جرو كلبٍ .... لسُبّ بذلك الكلب الكلابا

---

[1] نسبه البغدادي إلى جرير وليس في ديوانه

[2] المتبع : 255/1

[3] ينظر اللباب : 159/1،160

[4] تحبير التيسير في القراءات :554

[5] الجاثية :14

[6] يُنظر السبعة في القراءات : 430

[7] الأنبياء : 88

وهذا البيت احتج به الأخفش والكوفيون على جواز إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل والمفعول به موجود[1] وذهب جمهور البصريين إلى المنع [2]،وتابعهم أبو البقاء العكبري ، وضعّف القراءتين وله في الآية الأولى توجيه وهو أنّ النائب عن الفاعل ليس ضمير المصدر ، وإنّما هو ضمير المفعول الثاني وتقدير الكلام لنجزي الخيرَ قوماً [3]، قال السمين الحلبي : " والمفعول الثاني من باب أعطى يقوم مقام الفاعل بلا خلاف ، ونظيره : الدرهم أعطي زيداً "[4]

أمّا الآية الثانية المحتج بها فذهب العكبري إلى أنّ أصل (نُجِّي) (نُنجي) كقراءة العامة ، إلاّ أنّ النون الثانية أُبدلت جيماً ثمّ أُدغمت[5] ،وردّ هذا التخريج السمين الحلبي " لأنّ النون لا تقارب الجيم فتُدغم فيها" [6]

وسبق العكبري الزجّاجُ في تضعيف هذه القراءة فقال : " وقد قال بعضهم نُجِّيْ النجاء المؤمنين ، وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم"[7] ، واستحسن السمين الحلبي للآية تخريجاً آخراً وهو " أن يكون الأصل نُنَجي بضم الأولى وفتح الثانية وتشديد الجيم فاستثقل توالي مثلين ، فحُذفت الثانية كما حُذفت في قوله تعالى ﴿**وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا**﴾[8] : في قراءة من قرأ كما تقدّم "[9]

أمّا البيت الذي استدلّ به بعض البصريين على إنابة المصدر مناب الفاعل فقد ذكر العكبري له تخريجاً في اللباب فقال : " أمّا البيت فقد حُمل على ما قالوا ،

---

(1) يُنظر الدر المصون : 645/9، 646

(2) يُنظر الإجماع في الدراسات النحوية : 133

(3) يُنظر الإملاء : 232/2

(4) يُنظر الدر المصون : 645/9،646

(5) يُنظر اللباب : 161/1

(6) الدر المصون : 193/8

(7) معاني القرآن : 403/3

(8) الفرقان : 25

(9) الدر المصون : 191/8

وحُمل على وجه آخر ، وهو أن يكون التقدير فلو ولدت قفيرة الكلاب ياجرو كلبٍ لسُبّ أي جنس الكلابا " [1]

ومنع ابن جنّي أن ينوب غير المفعول به وهو موجود عن الفاعل ، فقال عن تخريج الكوفيين للبيت: " فأقام حرف الجر مقام الفاعل ، وهناك مفعولٌ به صحيح ، قيل هذا من أقبح الضرورة ومثله لا يعتد أصلاً بل لا يثبت إلاّ محتقراً شاذاً "[2]

وممّا سبق فإنّ العكبري في هذه المسألة قد تابع جمهور البصريين في منع أن يُقام غير المفعول به وهو موجود مقام الفاعل إلاّ أنّ رأيه في ردّ بعض القراءات المتواترة وإن كانت شاذة يعارضه فيه رأيٌ آخر وهو متمثل في قول السيوطي : " والقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة يُحتج بها في اللغة والنحو ؛ إذ هي على كل حال أقوى سنداً وأصح نقلاً من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي "[3]وقول السمين الحلبي عنها : " وهذه القراءات متواترة ، ولالتفات على من طعن في قارئها "[4]

---

[1] اللباب : 161/1

[2] الخصائص : 397/1

[3] الاقتراح :17

[4] الدر المصون : 193/8

ثالثاً – اسمية رُبّ

رُبّ حرف جرٍ عند البصريين ، واسمٌ عند الكوفيين ، وقاسوا اسميتها على اسمية كم الخبرية ، واعترض العكبري هذا القياس ؛ لأنّ كم اسم والدليل على ذلك إنّ الاسم والفعل يأتيان بعدها بخلاف رُبّ فإنّ الذي يليها الاسم فقط ، وكذلك لا يدخل عليها حرف الجر كما يدخل على كم [1]

دراسة المسألة :

ذهب الكوفيون إلى أنّ رُبّ اسم ، وحجتهم في ذلك أنّ رُبّ تفيد التقليل ، فقاسوها على كم الخبرية نقيضها في المعنى ؛ لأنّها تفيد التكثير، وبما أنّ كم اسم فقد حُملت رُبّ عليها، ولا يجوز أن تكون حرف جر؛ للفرق بينهما من حيث إنّ رُب تأتي في أول الكلام، وحرف الجر يأتي في وسط الكلام لا في أوله ، ومجرورها لا يكون إلاّ نكرة، وهي لا تدخل إلاّ على النكرة ، وحرف الجر يدخل على النكرة والمعرفة ، ورُبّ تُخفّف وحرف الجر لا يُخفّف[2]

بينما يذهب البصريون إلى أنّها حرف جر كبقية حروف الجر، ولا تفيد التقليل فقط، بل تفيد التقليل والتكثير حسب موقعها في الكلام ، وبها يتوصّل الفعل للعمل في مفعوله، كقولك: رُبّ رجلٍ لقيت، فرُبّ أوصلت الفعل لقي إلى نصب رجلٍ في المثال السابق، ولا يصلح قياسها على كم؛ لأنّ كم اسم يقبل علامات الأسماء كدخول حرف الجر والإسناد إليه[3] ورُبّ حرف جر، ويدلُّ على ذلك عدم قبولها علامات الأسماء كالجر بحرف الجر، وإضافة الضمير إليها[4] وعدم دخولها على المعرفة لا ينفي أنّها حرف؛ لأنّ المعنى الذي أفادته هو التقليل

---

[1] يُنظر المتبع في شرح اللمع : 377/1

[2] يُنظر الإنصاف : 832/2

[3] يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 26/8

[4] يُنظر الهمع : 430/2– 431

والتقليل يقارب معنى النفي الذي تفيده حروف النفي ، وهذه الحروف لا تدخل إلاّ على النكرات فقيست رُبّ عليها[1] وإنّما أتت في أول الكلام؛ لأنّ معنى التقليل الذي أفادته يشبه النفي الذي تفيده الحروف النافية كـــ(لا)، والحروف النافية تأتي في أول الكلام لا في وسطه . ولوجود التشابه بين معنى التقليل ، ومعنى النفي الذي تفيده بعض هذه الحروف، جاءت رُبّ في أول الكلام قياساً على هذه الحروف في مجيئها أولاً[2] وتخفيفها جاء لغة، ولا يبعدها عن الحرفية ؛ لأنّ هناك حروف خُفّفت ولم يقل أحدٌ بعدم حرفيتها كـــ(إن) المخفّفة من الثقيلة[3]

ووافق الأخفش الكوفيين فيما ذهبوا إليه من أنّ رُبّ اسم ، ودليل اسميتها عنده هو الإسناد إليها ، وفي قول الشاعر[4] :

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن ... عاراً عليك ورُبّ قتلٍ عارٌ

فرُبّ عنده مبتدأ وخبره: عارٌ[5] وتابعهم في ذلك الرضي فقال:" ويقوى عندي مذهب الكوفيين والأخفش، أعني كونها اسماً ، فرُبّ مضاف إلى النكرة ، فمعنى رُبّ رجلٍ في أصل الوضع : قليلٌ من هذا الجنس ، كما أنّ معنى كم رجلٍ كثيرٌ من هذا الجنس، وإعرابه: رفعٌ أبداً ،على أنّه مبتدأ لا خبر له ، كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم : أقلّ رجلٍ يقول ذلك إلاّ زيداً ، فإنّهما يتناسبان بما في رُبّ من معنى القلّة "[6] وأعرب الرضي في باب الاستثناء قولهم: أقلُّ من يقول ذلك إلاّ زيداً: "(من) نكرة لابدّ لها من وصف ، وأقلُّ رجلٍ يقول بمعنى : أقلُّ من يقول فالجملة إذن وصف للنكرة ، كما كانت وصفاً لـــ(من) ، ولا يجوز

---

(1) يُنظر شرح اللمع في النحو : 90

(2) يُنظر شرح المفصّل لابن يعيش : 26/8

(3) يُنظر الإنصاف : 834/2

(4) ثابت بن قطنة ، يُنظر الخزانة: 576/9 ، 578

(5) يُنظر المصدر نفسه والموضع نفسه

(6) شرح الرضي على الكافية : 290/4

إبدال زيداً من لفظ المضاف إليه في أقل رجلٍ ؛ لأنّ أقل يكون إذن في التقدير مضافاً إلى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يُضاف إلاّ إلى ما نُفي الحكم عنه "[1] فالرضي يذهب إلى أنّ (أقلٌ) : مبتدأ، (ورجلٍ) مجرورٌ بالإضافة إليها ، وجملة يقول : نعت لرجل ومثله أعرب : (رُبّ رجلٍ لقيت) ، فرُبّ : مبتدأ ، ورجلٍ مجرورٌ بالإضافة إليها ، وجملة لقيت: صفة لهذا المجرور قد أغنت عن الخبر[2]

وأخيراً فإنّ العكبري قد تابع ما عليه جمهور البصريين في أنّ (رُبّ) حرف جر ، وكذلك في تعليلاتهم لإحكامهم النحوية ، حيث يقول : " وإذا ثبت أنّها حرف جر ؛ لأنّه اختصت بالأسماء، ولا تدخل إلاّ على نكرة ، لأنّها وُضعت للتقليل في المعارف ، ولا تتعلق بما قبلها ؛ لأنّه أشبهت (ما) النافية في دخولها لمعنى التقليل، والتقليل في حكم المنفي ، وما لا يتقدمها شيءٌ لابد لاسمها من أن يوصف إذا لم تذكر الفعل الذي تتعلق به (رُبّ) ، والفعل يُحذف معها كثيراً لقيام الصفة مقامه " [3]

---

[1] شرح الرضي على الكافية: 95/2

[2] يُنظر المصدر نفسه : 94/2

[3] المتبع :378،377/1

رابعاً- الكاف في إيّاك

ذهب الخليل إلى أن (إيّا) في إيّاك ضميرٌ ، والكاف والياء ونحوهما ضمائر في موضع جر بالإضافة قياساً على قول بعض العرب: " إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيا الشواب ، وردّ العكبري هذا القياس ؛ لأنّ الحكاية شاذة في الاستعمال والقياس وذهب إلى أن (إيّا) اسم مضمر، والكاف والهاء والياء لواحق لا محل لها من الإعراب تدلّ على المتكلم والمخاطب والغائب من تذكير وتأنيث وتثنية وجمع[1]

دراسة المسألة :

أجاز الخليل قياس إضافة (إيّا) إلى الكاف في إيّاك على إضافة (إيّا) إلى الشواب في قول بعض العرب:" إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشواب" ونُقل عنه قوله :" إنّ وقوع الظاهر موقع هذه الحروف مخفوضا بالإضافة يدلّ على أنها أسماء في محل خفضٍ "[2] فاستدلّ بهذا القياس على أنّ الكاف اسمٌ مضمرٌ ؛ لأنّه أُضيف إلى الضمير الذي قبله وهو (إيّا)

وهذه الحكاية لا يُقاس عليها لشذوذها ، وهذا القول " أسهل من القول بإضافة المضمر"[3]؛ " لأنّ الأسماء المضمرة لا تُضاف إلى ما بعدها ؛ لأنّ الإضافة تُراد للتعريف، والمضمر في أعلى مراتب التعريف "[4]

وذهب جمهور البصريين إلى أنّ (إيّا) هي الضمير، وما بعدها لواحق تبيّن حال المتكلّم والمخاطب والغائب، واحتجوا على ذلك بأن قالوا:" قلنا:إنّ (إيّا) هي الضمير دون الكاف والهاء والياء لأنّا أجمعنا على أنّ أحدهما ضمير منفصل

---

[1] المتبع : 460/2

[2] شرح المفصل لابن يعيش : 100/3

[3] المصدر نفسه والموضع نفسه

[4] الإنصاف : 695/2

والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرفٍ واحدٍ ؛ لأنّه لا نظير له في كلامهم ، فوجب أن تكون (إيّا) هي الضمير؛ لأنّ لها نظيراً في كلامهم والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير، ولهذا المعنى قلنا إنّ الكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب؛ لأنّها لو كانت معربة لكان إعرابها الجر بالإضافة، ولا سبيل إلى الإضافة هاهنا؛ لأنّ الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها؛ لأنّ الإضافة تُراد للتعريف والمضمر في أعلى مراتب التعريف "[1]

وذهب الكوفيون إلى أنّ الكاف، والهاء ، والياء هي الضمائر ، و(إيّا) عمادٌ لها ، واحتجوا على ذلك بأن قالوا: " إنّما قلنا ذلك؛ لأنّ هذه الكاف ، والهاء ، والياء هي الكاف والهاء والياء التي تكون في حال الاتصال؛ لأنّه لا فرقٌ بينهما بوجه ما إلاّ أنها لمّا كانت على حرفٍ واحدٍ ، وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها فأُتي بإيّا لتعتمد الكاف والهاء والياء عليها؛ إذ لا تقوم بنفسها ، فصارت بمنزلة حرفٍ زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه "[2] ورُد هذا المذهب ؛ " لأنّ إيّا اسم مضمر منفصل بمنزلة أنا وأنت ونحن وهو في أنّها مضمرات منفصلة فكما أنّ أنا ونحن وأنت مخالف لفظ المرفوع المتصل نحو : التاء في قمت ، والنون والألف في قمنا وهي ألفاظ أُخر غير ألفاظ المضمر المتصل، وليس شيء منها معموداً بل هو قائمٌ بنفسه فكذلك إيّا اسم مضمرٌ منفصلٌ ليس معموداً به غيره ، وكما أنّ التاء في أنت وإن كان لفظها لفظ التاء في قمت ليست إيّاها معمودة بما قبلها ، وإنّما الاسم ما قبلها وهي حرف معنى وافق لفظ الاسم ، كذلك ما قبل الكاف في إيّاك هو الاسم وهي حرف خطاب "[3]

---

[1] الإنصاف : 695/2

[2] المصدر نفسه والموضع نفسه

[3] شرح المفصل لابن يعيش : 100/3

وحكى ابن كيسان عن بعض النحاة قولهم : إنّ إيّاك بأكملها هي الاسم[1] ورُدّ هذا المذهب؛ " لأنّه لو كان الأمر على ما زعم لما كان يقتصر فيه على ضربٍ واحدٍ من الإعراب وهو النصب ، فلمّا اقتصر على ضربٍ واحدٍ من الإعراب وهو النصب دلّ على أنّه اسم مضمر كما أنّه لمّا اقتصر بـــ(أنا وأنت وهو) وما أشبهها على ضربٍ واحدٍ من الإعراب وهو الرفع دلّ على أنّها أسماء مضمرة "[2]

وهذه الردود جاءت موافقة لردود العكبري على هذه المذاهب[3] ، وأخيراً فإنّ العكبري كان متابعاً لجمهور البصريين وسيبويه[4] في أنّ إيّا اسمٌ والكاف ونحوها حروف لا محل لها من الإعراب غاية ما تفيده هو دلالتها على التكلّم والخطاب والغيبة ، وهو ما يقوّي اعتراض العكبري .

---

[1] يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 100/3

[2] الإنصاف : 695/2

[3] يُنظر المتبع : 460/2

[4] الكتاب : 355/2

المبحث الثالث

اعتراضاته في الإجماع

الإجماع في اللغة :

يأتي الإجماع في اللغة على معنيين :

أحدهما : العزم ، يُقال : جمع أمره ، وأجمعه ، وأجمع عليه : عزم عليه "[1]

والثاني : الإجماع أي : الاتفاق[2]

والمقصود بالإجماع في الاصطلاح : هو ما أجمع عليه نحاة البلدين البصرة والكوفة[3]

غير أنّني استعملت مصطلح (الجمهور) مثلما استعملته في الفصل الأول ، وعنيت به أكثر النحاة من البلدين البصرة والكوفة ، وعند إجماع البصريين قلت : (جمهور البصريين)[4]

وقد فرّق بعضهم بين الإجماع والاتفاق بقوله :" فالإجماع اتفاق بين جميع العلماء والاتفاق اتفاق معظمهم أو أكثرهم"[5]، وهو قول محجوج بالتعريف اللغوي ؛ لأنّ كلاً من الإجماع والاتفاق يعنيان عدم وجود المخالفة ، فهما مترادفان عند الإطلاق[6]

---

[1] اللسان : 53/8

[2] يُنظر القاموس المحيط : 917

[3] الاقتراح : 187

[4] يُنظر الإجماع في الدراسات النحوية : 15

[5] المصدر نفسه : 19،20

[6] يُنظر اعتراضات الأزهري على ابن هشام : 250

أولاً- حقيقة الإعراب

ذهب العكبري إلى أنّ الإعراب معنوي وليس لفظي ، فقال موافقاً على كلام ابن جنّي : " وكلامه على أنّ الضمة والفتحة والكسرة علامات إعراب، وليست إعراباً في أنفسها . هو المذهب الصحيح ؛ لثلاثة أوجه :

أحدها : أنّك تضيف الحركة إلى الإعراب فتقول: حركة الإعراب كيت وكيت ، والشيء لا يُضاف إلى نفسه، والثاني: أنّ الحركة توجد في المبني، فلو كانت إعراباً لم يكن كذلك، لأنّ الأصل أن لا يُشارك الإعراب البناء ، والثالث: أنّ الإعراب معنى؛ لأنّه اختلاف آخر المعرب ؛ لاختلاف العامل فيه، والاختلاف معنى لا لفظ ، والحركة والحرف لفظان "[1]

دراسة المسألة :

نقل السيوطي عن الجمهور أنّ الإعراب لفظيٌ متمثلٌ في الأثر الذي يجلبه العامل في آخر الأسماء من حركة أو سكون أو حذف ، ويكون هذا الأثر واضحاً في الاسم الصحيح ومقدّرٌ في الاسم المعتل[2] ومن خلال كلام السيوطي فإنّ العكبري خالف النحاة في هذه المسألة ؛ لأنّه يرى أن الإعراب معنويٌ وهو : الاختلاف الناشئ عن اختلاف العامل ، والحركات علامات إعراب ، وهو ما عبّر عنه ابن الأنباري بقوله: " الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات ، وإنّما هما معنيان يُعرفان بالقلب ، ليس للفظ فيهما حظٌ، ألا ترى أنّك تقول في حد الإعراب هو اختلاف أواخر الكلام باختلاف العوامل، وفي حدّ البناء لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون، ولا خلاف أن الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين، وإنّما هما معنيان "[3] وتابعه ابن عصفور فقال : إنّ الإعراب هو التغير الذي يعتري آخر

---

[1] المتبع : 167/1

[2] الهمع : 59/1

[3] أسرار العربية : 42،43

الكلمة بسبب دخول العوامل المختلفة عليها، وهذا التغير ليس المقصود به الرفع والنصب والجر الذي يطرأ على آخر الأسماء ، وإنّما هو اختلاف الاسم من الوقف إلى الحركة أو السكون أو الحذف[1]

واحتج هؤلاء لهذا الرأي بأنّ الإعراب لو كان هو نفسه الحركة لما أُضيف إليه كلمة حركة فيقولون: حركة الإعراب ؛ لأنّ الشيء لا يُضاف إلى نفسه ، واحتجوا أيضاً بأنّ وجود هذه الحركة في آخر الاسم المبني يدل على أنّ الإعراب ليس هو الحركة[2]

قال أبو حيان[3] : القول إنّ الإعراب معنوي هو ما عناه سيبويه في قوله : " وإنّما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرقُ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل فيها ضربٌ من اللفظ في الحرف وذلك الحرف ُحرف الإعراب "[4]

وما نقله السيوطي عن جمهور النحاة من قولهم : إنّ الإعراب لفظيٌ يتعارض مع ما نقله العكبري عنهم حيث يقول في كتابه التبيين : " ذهب أكثر النحويين إلى أنّ الإعراب معنى يدل اللفظ عليه ، وقال قومٌ آخرون هو لفظٌ دالٌ على الفاعل والمفعول مثلاً ، وهذا هو المختار عندي"[5] ونقل عنه هذا الكلام محمد بن أبي الفتح البعلي حيث قال : " الإعراب معنى يدلّ اللفظ عليه وبه قال أكثر النحويين؛ لأنّه اختلاف آخر الكلمة، والاختلاف معنى ؛ لأنّه مصدر أعرب إعراباً والمصادر معانٍ ؛ ولأنّه تُضاف إليه الحركات فيُقال : ضمة الإعراب ،

---

(1) يُنظر شرح الجمل : 102/1

(2) يُنظر التبيين : 169

(3) الارتشاف : 833/2

(4) الكتاب : 14،13/1

(5) التبيين : 169

والمضاف غير المضاف إليه ، وقال قومٌ : هو لفظٌ دالٌ على الفاعل والمفعول مثلاً، واختاره أبو البقاء ، وشيخنا أبو عبد الله بن مالك رضي الله عنهما " [1]

فمن خلال نصّي العكبري والبعلي يتضح أنّ الإعراب معنويٌ عند جمهور النحاة ونصّ على ذلك غيرهما من النحاة ، ومنهم الأشموني حيث يقول: " وأمّا في الاصطلاح ففيه مذهبان : أحدهما : أنّه لفظي ، واختاره الناظم ... والثاني : أنّه معنوي والحركات دلائل عليه واختاره الأعلم وكثيرون ، وهو ظاهر مذهب سيبويه " [2]

وقال الموصلي: " أُختلف في حقيقة الإعراب ، فذهب المصنّف إلى أنّه نفس الحركات والحروف ، بدليل قوله: ما اختلف آخره به أي : هو شيء اختلف آخر المعرب به ، وهو رأي عبد القاهر ، وذهب الجمهور إلى أنّه الاختلاف الذي تدلّ عليه الحركات "[3]

فمن خلال هذه النصوص يبدو أنّ المذهب الذي عليه جمهور النحاة هو أن الإعراب معنويٌ يدلّ اللفظ عليه ، ومن خلالها تتضح أيضا مخالفة العكبري لمذهب الجمهور في كتابه التبيين ، حيث يقول: إنّ الإعراب لفظياً ، وأنّه فارقٌ بين المعاني كالفاعلية والمفعولية والتعجب والاستفهام ، وهذا الفارق يُعرف عن طريق لفظ الحركة التي في آخر الاسم أو الحرف الذي ينوب عنها [4]، ويردُّ أيضاً على الذين احتجوا بأنّ الإعراب لو كان هو نفسه الحركة لما وُجدت هذه الحركة في الاسم المبني الذي لا يدخله الإعراب فقال : " وأمّا كون الحركة في المبني فلا

---

[1] الفاخر في شرح جمل الجرجاني : 44/1

[2] شرح الأشموني على الألفية : 19/1

[3] شرح الكافية للموصلي : 95/1

[4] يُنظر التبيين :169

يمنع أن يكون إعراباً في المعرب ، ويكون الفرق بينهما أنّ حركة الإعراب ناشئة عن عامل فهي حركة مخصوصة ، وحركة المبني ليست مخصوصة بعامل "[1]

وقوله هذا متعارضٌ مع ما قاله في المتبع حيث يقول معلّلاً لصحة ما ذهب إليه ابن جنّي من أنّ الإعراب معنويّاً : " وكلامه يدلُّ على أنّ الضمة والفتحة والكسرة علامات إعراب، وليست إعراباً في أنفسها، وهو المذهب الصحيح؛ لثلاثة أوجه"[2] ثمّ ذكر أحد الأوجه فقال: " والثاني: أن الحركة توجد في المبني، فلو كانت إعراباً لم يكن كذلك؛ لأنّ الأصل أن لا يُشارك الإعراب البناء "[3] فكلامه في المتبع متعارض مع ما قاله في التبيين .

فمن خلال ما سبق فإنّ العكبري كان في المتبع متابعاً للجمهور ومخالفاً له في غيره .

---

[1] يُنظر التبيين : 169

[2] المتبع : 167/1

[3] المصدر نفسه والموضع نفسه

ثانياً- القول في إعراب المستثنى المنقطع

أجاز العكبري[1] أن يكون(أواريَّ) في محل جرٍ على البدلية من أحدٍ المجرور بمن الزائدة في قول النابغة الذبياني[2] :

وقفت فيها أُصيلاناً أُسائلها .... عيّت جواباً وما بالربع من أحدٍ

إلاّ أواريَّ لأياً ما أُبيّنها ..... والنُّؤْيُ كالحوض بالمظلومة الجلدِ

دراسة المسألة :

أنشد أهل الحجاز(أواريَّ) في البيت السابق منصوباً على الاستثناء ؛ لأنّ المستثنى (أواريَّ) وهي محابس الدواب مفردها أريّ[3] ليس من جنس المستثنى منه (أحدٍ) فكرهوا إن هم رفعوا (أواريَّ) على البدلية من قوله (أحدٍ) أن يصير كأنّه من نوعه. وأجاز بنو تميم أن يكون (أواريَّ) مرفوعاً على موضع (من أحدٍ) الواقع مبتدأ ، وخبره قوله : ما بالربع المقدّم عليه ، وللرفع عندهم فيه توجيهان : أحدهما: أنّهم حملوا هذا الرفع على المعنى؛لأنّ مقصودهم هو المستثنى ، والمعنى في البيت: وما بالربع إلاّ أواريٌّ ، وذُكر أحدٌ توكيداً ليُعلم أنّه ليس هناك أي إنسان في هذا الربع ، ثمّ حُذف وأُبدل (الأواريَّ) منه. والوجه الثاني:أنّه جعل (الأواريَّ) إنساناً يقوم مقامه في الربع[4] وإلى هذا ذهب الفراء حيث أجاز نصب (أواريَّ) على الاستثناء أو رفعه على البدلية[5] وقال المبرّد[6] وابن يعيش[7]: إنّ أكثر الناس

---

[1] يُنظر المتبع : 358/1

[2] في ديوانه :312

[3] يُنظر اللسان : 28/14

[4] يُنظر الكتاب : 319/2 ،320، 321

[5] يُنظر معاني القرآن : 480/1

[6] يُنظر المقتضب : 412/4- 413، 414

[7] يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 80/2

ينشدون (أواريَّ) بالنصب، ويُروى الأواريُّ بالألف واللام ، وبدونها قال البغدادي " قال أبو البقاء في شرح الإيضاح حكى عبد القاهر عن شيخه عبد الوارث ابن أخت أبي علي أنّه قال: الجيد أن يُروى إلاّ الأواريَّ بالألف واللام ليكون خالصاً ، وإذا نُكّر جاز أن يكون بدلاً من أحدٍ ، ولكن لم يُكسر؛ لأنّه غير منصرف"[1] وهذا الجواز ممنوع عند البصريين[2] لأنّه " يصير التقدير وما بالربع من أواري فتكون من زائدة في الواجب ومن لا تُزاد إلاّ في النفي " [3]

ومن خلال ما نقله البغدادي في خزانته ، يبدو أنّ العكبري قد تأثر بآراء غيره من النحاة في شرحه لإيضاح الفارسي ، فخالف بذلك جمهور البصريين ، وبقى على هذه المخالفة في المتبع .

---

[1] الخزانة للبغدادي : 115/4.

[2] المصدر نفسه والموضع نفسه

[3] شرح أبيات الجمل : 235،236

ثالثاً- حذف فاعل بئس

أجاز العكبري حذف فاعل بئس الظاهر، وإبقاء الضمير بدون تمييز نحو قوله تعالى:﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾[1] والتقدير: بئس المثلُ مثلُ القوم قال: " ولا يجوز أن يكون ﴿ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ فاعل بئس؛ لأنّه مخصوص، وفاعلها يجب أن يكون جنساً " [2]

دراسة المسألة :

ذهب أبو البقاء إلى أن فاعل بئس محذوف تقديره: بئس المثلُ ، والمخصوص هو قوله: مثلُ القوم، وهو مخالفٌ لقول البصريين ؛ لأنّه " لا يُحذف الفاعل عند البصريين إلاّ في مواضع ثلاثة ليس هذا منها، اللّهمّ إلاّ أن يقول بقول الكوفيين "[3] ونُسب هذا القول أيضاً لابن عطيّة ، ولم أجده في محرّره[4]

وفي هذه الآية عدة وجوه إعرابية منها[5]:أنّ﴿مَثَلُ الْقَوْمِ﴾ فاعل بئس، والمخصوص بالذم الموصول بعده ، وهو المذهب المشهور بين النحاة ، وقد خالفه العكبري والثاني:أن (الذين) صفة للقوم فيكون مجرور المحل، والمخصوص بالذم محذوف؛ لفهم المعنى تقديره : بئس القوم المكذبين مثلُ هؤلاء .

وذهب الزمخشري[6] إلى أنّ فاعل بئس مستتر مُفسِّر بتمييز محذوفٍ ، والتقدير : بئس مثلاً مثلُ القوم ، ومثلُ القوم مخصوصٌ بالذم والموصول صفة له، وهو مخالفٌ لقول سيبويه الذي نصّ على منع حذف التمييز الذي يفسّره الضمير

---

(1) الجمعة : 5

(2) المتبع : 552/2

(3) الدر المصون : 327/10

(4) يُنظر المحرر الوجيز : 282/5

(5) يُنظر الدر المصون : 327/10

(6) يُنظر الكشّاف : 530/4

المستكن في نعم وبئس حيث قال في نعم رجلاً وربه رجلاً : " ولا يجوز أن تقول نعم ولا ربه وتسكت ؛ لأنّهم إنّما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير ، وإنّما هو إضمار مقدم قبل الاسم "[1] وبسبب هذه المخالفة ردّ أبو حيّان[2] ما ذهب إليه الزمخشري .

ورأي العكبري في إملائه يختلف عن رأيه في المتبع حيث يقول في قوله تعالى : ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ :" قوله تعالى: بئس مثلُ . مثلُ هذا فاعل بئس وفي الذين وجهان : أحدهما في موضع جر نعتاً للقوم والمخصوص بالذم محذوف أي هذا المثل . والثاني : في موضع رفع تقديره : بئس مثلُ القوم مثلُ الذين ، فمثلُ المحذوف هو المخصوص بالذم ، وقد حُذف وأُقيم المضاف إليه مقامه " [3]

ويبدو أنّ العكبري كان مخالفاً للبصريين في المتبع ، ومتابعاً لهم في غيره .

---

[1] الكتاب : 176/2

[2] يُنظر تفسير البحر المحيط :264/8

[3] إملاء ما منّ به الرحمن : 261/2

الفصل الرابع

منهج العكبري في اعتراضاته واشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول- مصادره في اعتراضاته .

المبحث الثاني – أسباب اعتراضاته ومفرداته فيها .

المبحث الثالث- استعماله للأصول النحوية في اعتراضاته .

المبحث الرابع- تحقيق الآراء واستقصاؤها وتوثيقها .

المبحث الأول – مصادره في الاعتراض

لم يكن العكبري صريحاً في ذكر مصادره ؛ " لأنّه يغلب عليه عدم النقل ، فهو يصدر عن نفسه أولاً ، وإذا ما اكتشف له مصدراً استقى منه دون تصريح "[1] فهو لم يذكر من مصادره في اعتراضاته إلاّ كتاب المعاني للزجاج[2] فقال : " فمن ذلك حيثُ، هي اسم يكون ظرف مكان ... وإنّما بُنيت لنقصانها ، ولا تتم إلاّ بإضافتها إلى إي جملة ، فهي في ذلك بمنزلة الذي ، ومن هنا قال الزجاج في المعاني : إنّ ما بعدها صلة لها ، وليس بصلة على التحقيق "[3]

ولـــه مصادر أُخرى ، يمكن تقسيمها إلى قسمين :

القســـم الأول : مصادرٌ لم يصرّح بها ، و صرّح بأصحابها ، من ذلك :

1- الكتاب لسيبويه : استقى منه العكبري آراء لعلماء كبار، لهم مكانتهم وشهرتهم الواسعة في علم العربية ، كالخليل ويونس بن حبيب وأبي عمر بن العلاء . فقال حين اعترض على الخليل في مسألة (أل) التعريف : " وأمّا ألف لام التعريف فهمزة وصل . واختلفوا ؛ هل هي زائدة على اللام أم كلاهما أداة التعريف ، فقال الخليل : كلاهما أداة التعريف بمنزلة (هل) وقد قال سيبويه والجمهور : اللام وحدها للتعريف ، والألف زيدت ، لصحة النطق باللام ساكنة ، ويدلّ على صحة كلام سيبويه ثلاثة أشياء : أحدها : سقوط الهمزة إذا اتصل بها غيرها ، ولو كانت أصلاً لما سقطت كالهاء ، في (هل) والقاف في (قد) . والثاني : أنّ التعريف معنى يُضاد التنكير ، وعلامة التنكير التنوين، وهو حرف واحد، فكذلك علامة التعريف.والثالث :أنّ أداة التعريف ممتزجة بالاسم كبعض حروفه ، ولهذا يتخطاها

---

[1] مقدمة محقق كتاب المتبع :69/1

[2] يُنظر المصدر نفسه:70/1

[3] يُنظر معاني القرآن : 329/2

العامل ، فيعمل في آخر الاسم، ولو كانت كـــ(هل) و(قد) لم يكن كذلك "[1] فهذا الكلام أخذه من نص سيبويه في كتابه[2] ، وقال أيضاً معترضاً على الخليل في مسألة (لنْ) الناصبة للفعل : " واختلفوا في (لن) هل هي مركبة أم لا ؟ فعن الخليل فيها قولان : أحدهما : هي مركبة من (لا) و(أن) ، إلاّ أنّ الهمزة حُذفت ثمّ التقت الألف والنون وهما ساكنتان فحُذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وقال في القول الآخر: أنّها هكذا وُضعت مفردة ، وهو قول سيبويه والجمهور ، واحتج سيبويه على الخليل بمسالة ألزمها إيّاه ،وهو قولك : (زيداً لن أضرب) فلو كان أصلها (لا أن) لم يتقدم المعمول عليها وأجيب عن هذا بأنّ الحروف يصير لها بعد التركيب حكم لم يكن لها قبله مثل (لولا) و(هلاّ) ، والصحيح قول سيبويه "[3] فهذا الكلام استقاه من كلام سيبويه الذي نصه : " فأمّا الخليل فزعم أنّها (لا أن) ، ولكنّهم حذفوا لكثرته في كلامهم ، كما قالوا : ويلمه . يريدون وي لامه وكما قالوا يومئذٍ وجُعلت بمنزلة حرفٍ واحدٍ ، كما جعلوا هلا بمنزلة حرفٍ واحدٍ فإنّما هي هل و لا ، وأمّا غيره فزعم أنّه ليس في (لن) زيادة ، وليست من كلمتين ولكنّها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة ، وأنّها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم في أنّه ليس واحد من الحرفين زائداً ، ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت أمّا زيداً فلن أضرب ؛ لأنّ هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال أمّا زيداً فالضرب له "[4]

---

[1] المتبع : 697/2

[2] يُنظر الكتاب :324/3

[3] المتبع : 512/2

[4] الكتاب : 5/3

2- المقتضب للمبرد : استقى العكبري منه بعض الآراء التي اعترض عليها ، من هذه الآراء :

أ- إنّ العامل في الشرط (إن)، والعامل في الجـــواب هو (إن) والفعـــل[1] وردّه العكبري ، فقال: " وقال أبو العباس : الفعل الأول مجزوم بإن والثاني مجزوم بإن والفعل، وهو قول ابن جنّي، وقال سيبويه الفعلان مجزومان بـــ(إن) وهـــو الصحيح " [2]

ب- إنّ (من) الجارة تفيد ابتداء الغاية في جميع المواضع[3] ، وردّه العكبري فقال: " وتكون (من) للتبعيض كقولك : شربت من الماء ، وقال المبرد هي في كل موضع لابتداء الغاية ، وهذا ضعيف " [4]

3- الجمل للزجاجي : أخذ منه العكبري[5] رأي الزجاجي[6] في أنّ كان زائدة لا عمل لها في قول الشاعر[7] :

فكيف إذا مررت بدار قومٍ .... وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

4-مصنّفات الفارسي : استقى العكبري منها آراء الفارسي منها: أنّ ليس حرف وليست فعلاً ، قال الفارسي " قال قومٌ إنّها فعلٌ ، بدلالة أنّ الضمير يتعلق بها ويتصل بها ، وذلك قولك (ليسا) و(لسن) و(لست) ، وهذا لا يلزم ، وذلك أنّ هاء وهي حرف يتصل بها الضمير وذلك قولك : (هاؤم ، وهاؤموا) فلمّا اتصل هذا

---

(1) يُنظر المقتضب : 49/2

(2) المتبع 532/2

(3) يُنظر المقتضب : 44/1

(4) المتبع : 371/1

(5) يُنظر المتبع : 270/1

(6) يُنظر الجمل : 63

(7) للفرزدق في ديوانه : 835

بها ولم يكن ضميراً فكذلك يتصل بـــ(ليس) ولا يكون ضميراً ، وممّا يدلُّ على أنّها ليست بفعل . أنّها تدلُّ على النفي ، ولا تدلُّ على حدث ولا زمان ، والأفعال منها ما يدلُّ على حدث وزمان ، ومنها ما يدلُّ على زمان فقط "[1] واستقى العكبري منه هذا الكلام فقال : " وكان أبو علي يقول إنّها حرفٌ ، واستدلّ على ذلك بأشياء منها قولهم : (ليس الطيب إلاّ المسك) بالرفع فلم يعملوها كما لم يعملوا (ما) إذا انتفض نفيُها ب(إلاّ) ، ومنها أنّها تدلُّ على نفي الفعل ، والفعل وُضع دليلاً على إثبات الخبر لا نفيه . ومنها أنّها تختص بنفي ما في الحال ، وليست الأفعال كذلك قال : فأمّا اتصال الضمائر فليس بقاطع على أنّها فعل ألا ترى أنّ الاسم قد اتصل به مثل ذلك وهو قولهم : (هاؤما) للاثنين ، و(هاؤموا) للجمع و(ها) ليس فعلاً "[2] ثمّ قال في موضع آخر: " والصحيح أنّها فعل"[3]

3- الخصائص لابن جنّي : نقل منه العكبري بعض الآراء التي اعترض عليها منها : رأي الفارسي في جواز الابتداء بالساكن في لغة العجم فقال : " فأمّا قوله لأنّ العرب إنّما تبتدئ بمتحرك ، يُفهم من كلامه أنّ غير العرب قد يبتدئون بالساكن ، وليس الأمر على ذلك ، بل الابتداء بالساكن محال في كل لغة . وقد زعم أبو علي أنّ ذلك في لغة العجم . وقال (كَّليد) يبتدئ به العجم بتشديد الكاف ، والأول من المشدّد ساكن ، وردّ عليه ابن جنّي ، وقال إنّ ذلك ليس بتشديد ،بل هو تغليظ للكاف وتفشية لها "[4]

---

[1] المسائل المنثورة : 220

[2] المتبع : 257،256/1

[3] المصدر نفسه: 259/1

[4] يُنظر المصدر نفسه: 176/1 ، والخصائص :91/1

القسم الثاني :ما لم يصرّح فيه بالمصدر ولا بصاحبه ، من ذلك :

أ- مسألة : هل (لكن) مركبة أم بسيطة ؟ . قال العكبري : " وزعم الكوفيون أنّها مركبة من (لا وكأنّ) وليس بشيءٍ يتشاغل بإفساده "[1] فهذا الرأي للفراء في معانيه [2]، ولم يذكره العكبري .

ب- مسألة علّة دخول التنوين في الأسماء : فلم يذكر العكبري المصدر ولا صاحبه ، وإنّما قال : " وقال بعض الكوفيين دخل التنوين الأسماء فرقاً بينها وبين الأفعال ، فإن كان يريد به ما ذكرناه من الخفّة والثقل وإلاّ فهو خطأ "[3] ونسبه الزجاجي إلى الفراء [4]

وكان العكبري في اعتراضاته متأثراً بالنحاة الذين سبقوه ، فاقتفي أثر من تأثر بهم كاقتفائه لسيبويه في مسألة(منع العطف على اسم إنّ قبل أن يتم الخبر)[5] و الفارسي في أنّ ناصب الظرف هو الفعل وليس اسم الفاعل كما هو مذهب ابن جنّي فقال: " أبو الفتح يذهب إلى أنّه اسم فاعل، وأبو علي يذهب إلى أنّه فعل وهو الصحيح "[6]

---

[1] المتبع :281/1

[2] يُنظر معاني القرآن :465/1

[3] المتبع :1 /169،168

[4] يُنظر الإيضاح : 97

[5] يُنظر المتبع : 287/1 , 288 والكتاب 155/2

[6] المتبع 234/1

المبحث الثاني – أسباب اعتراضاته ومفرداته فيها

أولاً أسباب اعتراضاته :

1– اختلاف العكبري مع النحاة في تأويل المسموع ، ومن أمثلة ذلك :

أ– ذهب الكوفيون[1] إلى أنّ (إن) بمعنى (ما) ، واللام في (الفاسقين) بمعنى (إلاّ) في قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾[2]والتقدير:وما وجدنا أكثرهم إلاّ فاسقين وردّه العكبري فقال:" وهذا ضعيف: إذ الغرض من اللام التوكيد ، وإلاّ ليس فيها توكيد"[3] وأعرب الآية فقال عن (إن): " مخففّة من الثقيلة ، أي: إنّا وجدنا . واللام في الفاسقين لازمة لها لتفصل بين (إن) المخففة وبين (إن) بمعنى (ما) "[4] وردّه السمين الحلبي فقال" وقد صرّح أبو البقاء هنا بأنّها مُعملة ، وأنّ اسمها محذوف إلاّ أنّه لم يقدر ضمير الحديث بل غيره فقال : واسمها محذوف أي إنّا وجدنا وهذا مذهب النحويين، أعني اعتقاد إعمال المخفّف من هذه الحروف في (أن) المفتوحة على الصحيح ... وأمّا (إن) المخففة المكسورة فلا "[5]

ب– ذهب جمهور الكوفيين[6] إلى أنّ (إلى) في قوله تعالى:﴿وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[7] بمعنى(مع) أي:لا تأكلوا أموالهم مع أموالكم واعترض العكبري ذلك

---

[1] يُنظر الدر المصون :5 /400

[2] الأعراف :102

[3] المتبع :526/2

[4] يُنظر الإملاء :281

[5] الدر المصون : 400/5

[6] يُنظر المصدر نفسه : 3/ 556،557

[7] النساء : 2

وقال:"هذا قول من لايُحصّل وإنّما المعنى:لا تضمّوا أموالهم إلى أموالكم"[1]وهو قول الزمخشري[2]

3- اختلاف العكبري مع النحاة في الاستدلال :

من الأدلّة النحوية دليل القياس ، وقد اختلف العكبري مع النحاة في استعمال هذا الدليل حيث إنّه تابع البصريين في عدم القياس على المسموع من كلام العرب إلاّ ما كان مطرداً كثيراً ، فلم يجز القياس على الكلام الشاذ ، وهو ما جعله يعترض على بعض مسائل القياس عند الكوفيين ومثال ذلك :

أجاز الكوفيون[3] تقديم المستثنى أول الكلام في الاختيار نحو قولك : إلاّ طعامك ما أكل زيدٌ ، واحتجوا بقول الشاعر[4] :

وبلدة ليس بها طوريٌ .... ولا خلا بها الجنّ إنسيٌ

فلمّا ورد ذلك في (خلا) وهي فرع (إلاّ) استدلّوا على جوازه في إلاّ ؛ إذ الأصل أولى في ذلك من الفرع [5]، وردّه البصريون لشذوذه [6] وقال العكبري متابعاً البصريين: " وهذا عندنا ليس باستثناء ، وإنّما هو فعل ، والجن مفعول ، وإنسيٌ فاعل ، كقولهم : افعلْ هذا وخلاك ذمٌ. أي: تجاوزك الذمُّ. ولو قُدِّر استثناء ، ولكن هو من ضرورة الشعر، فلا يُقاس عليه "[7]

---

[1] المتبع : 1/ 373

[2] يُنظر الكشاف : 1/ 496

[3] يُنظر الإنصاف : 274/1

[4] للعجّاج في ديوانه : 480/1

[5] اختيارات السيوطي : 87

[6] يُنظر شرح الكافية للرضي : 84/1

[7] المتبع : 360/1

3- متابعته لآراء بعض النحاة والاعتداد بهم :

أ- تأثر العكبري ببعض آراء النحاة في اعتراضاته فأخذ ببعضها ، وردّ الأخرى التي لا تتوافق وأصول صنعته . ففي مسألة العطف على اسم إنّ قبل تمام الخبر أجاز الفرّاء أن يُعطف على اسم إنّ قبل إن يتم الخبر بشرط أن يكون المعطوف عليه اسماً مبنياً ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [1] وأعرب (الصابئين) معطوفاً على الذين وخبر (إنّ) هو قوله من آمن بالله واليوم الآخر[2]، وردّ العكبري هذا الإعراب ، وأخذ بإعراب سيبويه وهو أنّ (الصابئين) مبتدأ تقدّم على خبر (إنّ) وهو قوله من آمن بالله واليوم الآخر ، وتقدير الكلام : من آمن بالله واليوم الآخر والصابئون كذلك[3] . وقال العكبري : " في أنّ النية بالصابئين التأخير بعد الخبر عند سيبويه ، وهو القول الواضح"[4]

ب- ذهب أبوعلي الفارسي إلى أنّ الحال لا تأتي إلاّ نكرة ، وما جاء منها معرفة فليست المعرفة هي الحال ، وإنّما الحال هو الفعل الذي حلّت مكانه هذه المصادر كقولهم : طلبته جهدك ، وأرسلها العراك والتقدير : طلبته تجتهد ، وأرسلها تعترك ثمّ حُذفت هذه الأفعال وأُقيمت مصادرها مقامها [5]، وقد تابع العكبري الفارسي في هذا التأويل[6]

---

[1] المائدة : 69

[2] يُنظر معاني القرآن : 310/1،311

[3] يُنظر الكتاب : 155/2

[4] المتبع : 287/1

[5] يُنظر الإيضاح : 127

[6] يُنظر المتبع : 346/1

ثانياً : مفرداته في الاعتراض :

لقد استعمل العكبري ألفاظاً عديدة كرّرها غير مرة تعبّر عن اعتراضه ورفضه لآراء وأقوال غيره من النحاة . ومن هذه الألفاظ :

1- لفظة (ركّة) :

اعترض العكبري على عبارة ابن جنّي وهي : الإعراب ضد البناء في المعنى ، ومثله في اللفظ ، والفرق بينهما : زوال الإعراب لتغير العامل ، وانتقاله ولزوم البناء الحادث من غير عامل وثباته "[1] فقال : " غرضه من هذا الفصل ما بيّناه من الفرق بين الإعراب والبناء في المعنى من تنقل الإعراب ولزوم البناء إلاّ أنّ قوله : زوال الإعراب عبارة فيها ركّة ؛ لأنّ الإعراب يزول ويخلفه البناء ، والجيد أن كان يقول : تنقّل الإعراب ، ولهذا استدرك فقال : وانتقاله "[2]

2- لفظة (الضعيف) ومن الأمثلة على ذلك :

ذهب الأخفش إلى أنّ الفتحة في حال جر الممنوع من الصرف ليست حركة إعراب، وإنّما هي حركة بناء ؛ لأنّ عامل الجر لا يحدث الفتح ، وردّه العكبري فقال: " وهذا ضعيف؛ لأنّ البناء يكون بموجب، ولم يوجد والفتحة حادثة عن عامل الجر؛ لنيابتها عن الكسرة كما أنّ المنصوب في التثنية والجمع محمول على الجر، ولم يقل هو مبني "[3]

3- لفظة (الفاسد) ومن الأمثلة على ذلك :

أ- ذهب الكوفيون إلى أنّ اسم كان ارتفع بالابتداء ، وخبرها انتصب على الحال ، وسدّ مسدّ الخبر. واعترض العكبري ذلك فقال: " وهذا فاسدٌ من وجهين : أحدهما:

---

[1] اللمع : 17

[2] المتبع : 145/1

[3] المصدر نفسه : 173/1

أنّ الحال يسوغ حذفها، وليس كذلك المنصوب هنا. والثاني : أنّ المنصوب بـــ(كان) يجوز أن يكون معرفاً ، ومضمراً ، والحال ليس كذلك"[1]

4- لفظة (الخطأ) ومن الأمثلة على ذلك :

أ- اعتراضه على الكوفيين في إعرابهم للأسماء الستة حيث قال : " وقد ذهب بعض الكوفيين على أنّها معربة من مكانين أحدهما : في وسط الكلمة ، والآخر في لامها ، وهذا خطأ ؛ لأنّ الإعراب في الاسم الصحيح مخصوصٌ بالأواخر ، والمعتل محمولٌ عليه ، وإنّما حركات الأوساط هنا إتباع لحروف الإعراب أو منقولة إليها كما أتبعت الراء في (امْرؤ) الهمزة "[2]

ب- مسألة حدّ الترخيم في النداء :

حدّ ابن جنّي الترخيم فقال : " اعلم أنّ الترخيم حذفٌ في أواخر الأسماء المضمومة في النداء تخفيفاً"[3] واعترضه العكبري فقال:" إن أراد بهذا الكلام حد الترخيم فهو خطأ؛ لأنّ ليس كل اسمٍ مضموم في النداء يجوز ترخيمه ، ألا ترى أنّ ما كان على ثلاثة أحرف ليس في آخره تاء التأنيث لا يجوز ترخيمه ، وكذلك الاسم النكرة المضموم في النداء لا يُرخّم. وإن أراد أن يُعرّفنا أنّ الترخيم الذي وقع في الكلام حذفٌ فهو قليل الفائدة " [4]

5- لفظة (الغلط) ومن الأمثلة على ذلك :

ذهب الكوفيون إلى أنّ خبر المبتدأ الجامد يحتمل ضميراً كالخبر المشتق ، وهذا لا يجيزه البصريون، وتابعهم في ذلك العكبري فقال: " والخبر على ضربين

---

[1] المتبع : 261/1

[2] المصدر نفسه :190/1،191

[3] اللمع : 83

[4] المتبع : 495/2،496

أحدهما ما لاضمير فيه وهو كل اسم غير مشتق مثل: زيدٌ غلامك ، فإنّه لا ضمير فيه ؛ إذ ليس باسم فاعل ، ولا حمل عليه في العمل ، ولهذا لا تقول : مررت برجلٍ غلامٍ أخوه ، فترفع به، بل تقول: غلام أخوه على أنّه خبر مقدم ، فأمّا قولك زيدٌ أخوك فإن أردت أخوة النسب فلا ضمير فيه وإن أردت الصداقة ففيه ضمير كأنّك قلت زيدٌ مصادقك ، وقال الكوفيون كل ذلك فيه ضميرٌ راجعٌ إلى المبتدأ ، وهذا غلط ؛ لأنّ الضمير لا يكون إلاّ في القائم مقام الفعل" [1]

6- لفظة (غير صحيح) ومن الأمثلة على ذلك :

أ- مسألة تقديم الخبر على المبتدأ :

أجاز البصريون تقديم الخبر على المبتدأ ، واستدلوا بما نقله سيبويه عن العرب قولهم : (تميمي أنا) ومنعه الكوفيون بحجة أنّ هذا التقديم يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر. وتابع العكبري البصريين، وقال معبراً عن اعتراضه للكوفيين: " والذي قالوه غير صحيح ؛ لأنّ الإضمار قبل الذكر هنا لفظــاً لا تقديراً " [2]

ب- مسألة أصل الضمير(هو) :

ذهب الكوفيون إلى أنّ أصل الضمير (هو) الهاء فقط ، وزيدت الواو تقوية لها، والدليل على ذلك أنّ هذا الضمير نفسه يكون في المتصل حرفاً واحداً نحو : رأيته وما ذهبوا إليه نفى صحته العكبري فقال:"وهذا غير صحيح؛ لأنّ الضمير المتصل لا يكون لفظه بعينه هو المنفصل، ألا ترى أنّ الضمائر المتصلة ما لم يقع مثله منفصلاً ، نحو (التاء) في قمت وقمتما، وما تفرّع منه . وإنّما جُعل مكان التاء في المنفصل (أنا وأنت) وما تفرّع منه ، وكذلك هو في المنفصل غير (الهاء)

---

[1] المتبع: 225/1

[2] المصدر نفسه : 237/1

في المتصل ، وإنّما حُركت الواو تبييناً لها ، وفُتحت ؛ لأنّ الفتحة أخف ، وتبيين الواو بالفتحة كتبيين (النون) في (أنا) بالألف إذا وقفت وبها إذا وصلت "[1]

7- إطلاق صفة التسامح على أسلوب ابن جنّي ، ومن الأمثلة على ذلك :

أ- اعتراض العكبري على تقسيم ابن جنّي للكلام :

قال ابن جنّي في تقسيمه للكلام:" الكلام ثلاثة أضرب"[2] واعترضه العكبري فقال: " وقد تسامح ابن جنّي في قوله: الكلام كلّه ثلاثة أضرب ولم يحقق، وذلك أنّ الكلام إذا كان عبارة عن الجملة المفيدة لم يصح أن نجعله ثلاثة أضرب وتفسر كل ضرب بجزء غير مفيد ؛ لآنّ قولك: الكلام ثلاثة أضرب يقتضي أن يكون كل ضربٍ منها كلاماً كما تقول العلماء ثلاثة الفقهاء، والنحاة ، واللغويون . فكل قسمٍ منهم يقع عليه هذا الاسم ، ومعلومٌ أنّ الاسم وحده لا يفيد ، فلا يكون كلاماً ، وإنّما يُسمّى كلمة وقولاً وعبارة ونطقاً " [3]

ب- مسألة علامة فعل الأمر :

ذهب ابن جنّي إلى أنّ من علامات الفعل أن يؤمر به ، واعترضه العكبري فقال : " والعلامة الثانية كونه أمراً ، وفي إطلاق كونها أمراً علامة تسامح ؛ لأنّ اللفظ يؤمر به وهو اسم نحو صه ، ونزال أي انزل ، والتحقيق أن يُقال : الأمر الذي تظهر فيه ضمائر المأمور نحو اضربا واضربوا ، وهذا لا ينتقض " [4]

---

[1] المتبع : 458/2

[2] اللمع : 15

[3] المتبع : 116/1

[4] المصدر نفسه : 126/1

المبحث الثالث – استعماله للأصول النحوية في اعتراضاته

أولاً – السماع :

السماع في اللغة : ما سمّعت به فشاع وتكلّم به الناس[1]

وفي الاصطلاح : الكلام الموثوق من فصاحته[2] ، وعرّفه ابن الأنباري بأنّـــه : " الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلّة إلى الكثرة "[3] وهو يشمل كلام الله (القرآن الكريم) وكلام نبيه صلّى الله عليه وسلم (الحديث الشريف) وكلام العرب المتمثل في الشعر والنثر . وهو ما كان قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى فساد الألسنة بكثرة المولّدين[4]

اعتمد العكبري في اعتراضاته على هذا الأصل، وقدّمه على الأدلّة الأخرى في الاستعمال، والدليل على ذلك هو اعتراضه على إجازة بعض النحاة تعدية ظنّ وحسب وخال ووجد بهمزة النقل إلى ثلاثة مفاعيل قياساً على علم ورأى . فقال: " فأمّا بقية أخوات علمتُ وهي ظننتُ وخِلتُ وزعمتُ ووجدتُ وحسبتُ فمنع من نقلها كثيرٌ من البصريين، وقصروا ذلك على السماع، ومنعوا أن يُقال أظننتُ زيداً عمراً عاقلاً؛ لأنّه لم يُنقل عن العرب ، فالزيادة عليه ابتداء لغة ، وأجازه قومٌ آخرون طرداً للباب "[5]

---

(1) تاج العروس : 224/21

(2) يُنظر الاقتراح : 74

(3) يُنظر لمع الأدلة : 81

(4) يُنظر الاقتراح : 74

(5) المتبع :1/ 321

وردّ أيضاً ما نقله الأخفش[1] عن العرب من أنّهم جرّوا بـــ(عدا) في الاستثناء فقال: " وهو ضعيف ؛ لأنّه لم يُسمع من العرب فيها الجر"[2]

مصادر السماع :

أ-القرآن الكريم: ومن أهم سمات منهج العكبري في هذا المصدر:

1- متابعته للبصريين في إعراب الآيات القرآنية :

أ- ذهب الكوفيون[3] إلى أنّ الواو العاطفة يجوز أن تأتي زائدة واستدلّوا بكثيرٍ من الآيات القرآنية، من هذه الآيات مثلاً قوله تعالى:﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [4] فالواو زائدة وليست عاطفة وجواب إذا هو قوله: ﴿فُتّحت أبوابها﴾ وقال آخرون[5]:إنّ الجواب: ﴿قال لهم خزنتها﴾. وذهب البصريون[6] إلى أنّ الواو ليست زائدة ، وإنّما هي عاطفة ، وجواب إذا مقدر وتقديره: حتى إذا جاؤوها وفُتحت أبوابها فازوا ونعموا ، وقال الزمخشري : " حقه أن يُقدّر بعد قوله خالدين "[7] وقال العكبري: " واعلم أنّ مذهب المحققين أنّ الواو لا تكون زائدة؛ لأنّ الواو حرف معنى وحروف المعاني إذا زيدت أوقعت لبساً . وكذلك الوجه أن لا يُحذف أيضاً فإن جاء شيء من ذلك في الشعر فهو للضرورة، وأمّا قوله تعالى: ﴿حَتَّى

---

[1] يُنظر الارتشاف : 1534/3

[2] المتبع : 366/1

[3] يُنظر الإنصاف : 456/2

[4] الزمر : 73

[5] الدر المصون : 447/9

[6] الإنصاف : 2/ 456

[7] الكشّاف : 150،149/4

إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ فالواو ليست زائدة، بل هي عاطفة، وجواب إذا محذوف، والتقدير: (سعدوا أو دخلوها أو وجدوا) ما وُعدوا به حقاً "[1]

ب- ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الشيء إلى نفسه، واستدلّوا بقوله تعالى ﴿حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[2] و ﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾[3] فالحبل هو الوريد ، والحب هو الحصيد ، ومنع ذلك البصريون، وقالوا : يجوز أن يكون هذا من باب حذف الموصوف للعلم به والتقدير: وحب الزرع الحصيد ، وحبل الشيء الوريد لئلاّ تلزم إضافة الشيء إلى نفسه[4] . وقال العكبري متابعاً البصريين في هذا الإعراب :" وقوله: ﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ أي حب النبت الحصيد لأنّ الحصيد هو المحصود والذي يصادفه الحصد هو الأصل الذي فيه الحب، ﴿وحَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ أي: حبل الشيء الوريد "[5]

ج- أعرب البصريون[6] (قتالٍ) من قوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[7] بدل اشتمال من الشهر. وذهب الكسائي إلى أنّ قتالاً مجرورة بعن مقدرة وردّه العكبري ، وتابع البصريين في إعرابهم فقال:" وأمّا قوله تعالى :﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ فمذهب البصريين أن القتال بدل من الشهر ؛ لأنّه يشتمل عليه ، وسؤالهم عن الشهر الحرام كان من أجل القتال فيه . وقال الكسائي هو مجرورٌ بـــ(عن) مضمرة وهذا ضعيف ؛ لأنّ حرف الجر لا يبقى عمله بعد حذفه إلاّ في ضرورة "[8]

---

[1] المتبع : 2/ 425

[2] ق :16

[3] ق: 9

[4] الإنصاف : 2/ 436، والدر المصون :20/10

[5] المتبع : 398/1

[6] يُنظر المصدر نفسه :419/2

[7] البقرة :217

[8] المتبع : 419/2 ، والإملاء : 91/1

2- عدم الأخذ بالإعراب المؤدي إلى حمل القرآن الكريم على النادر من أقوال البصريين:

أ- ذهب جمهور البصريين إلى أنّ الحال لا يجوز تقديمها على صاحبها المجرور بحرف الجر، وأجاز هذا التقديم آخرون كالفارسي وابن كيسان وابن برهان[1] ومن المتأخرين كابن مالك[2]وأبي حيّان[3] مستدلين بقوله تعالى:﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾[4] فكافة عند هؤلاء حال من (للناس) المجرور، والمعنى: للناس كافة . وللبصريين في إعراب كافة أوجه : منها : أنّه حال من كاف أرسلناك ، والمعنى: إلاّ جامعاً للناس في الإبلاغ وهو قول الزجّاج[5] والثاني: أنّ كافة صفة لمصدر محذوف تقديره:إلاّ إرسالة كافة وهو قول الزمخشري[6] وردّه أبو حيان لأنّ " كافة بمعنى عامة فالمنقول عن النحويين أنّها لا تكون إلاّ حالاً ، ولم يتصرف فيها بغير ذلك . فجعلها صفة لمصدر محذوف خروج عمّا نقلوا ، ولا يُحفظ أيضاً استعمالها صفة لموصوف محذوف " [7]

وتابع العكبري جمهور البصريين في منع كافة أن تكون حالاً من الناس فقال: " وأمّا تقديم الحال على حرف الجر وبعد الفعل فمذهب أكثر البصريين أنّه لا يجوز؛ لأنّ حرف الجر من تتمة العامل فلا يجوز إدخال الحال بين بعض العامل وبعض ولأنّ حرف الجر لا يتصرف، وأجازه آخرون، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ ... وقد أُجيب عن الآية بأنّ كافة حال من

---

[1] يُنظر تفسير البحر المحيط : 269/7

[2] يُنظر شرح التسهيل : 253/2

[3] يُنظر تفسير البحر المحيط : 269/7

[4] سبأ : 28

[5] يُنظر معاني القرآن : 4/ 254

[6] يُنظر الكشاف : 592/3

[7] تفسير البحر المحيط : 269/7

الرسول أي : ما أرسلناك إلاّ كافّاً للناس عن الضلال وليس بحال من الناس والهاء للمبالغة "[1]

ب- ذهب جمهور البصريين[2] إلى أنّ العطف على عاملين مختلفين غير جائز؛ " لأنّه يؤدي إلى إقامة حرف العطف مقام عاملين وهو لا يجوز؛ لأنّه لو جاز في عاملين لجاز في ثلاثة ، ولا قائل به ، ولأنّ حرف العطف ضعيف فلا يقوى أن ينوب عن عاملين " [3]

وأجاز الأخفش[4] هذا العطف بشرط أن لا يُفصل بين العاطف والمجرور نحو: (زيدٌ في الدار والسوق عمروٌ) ، واحتج بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ، وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ، وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاء مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[5] فعطف اختلافاً على قوله : السموات معمول في ، وآياتٍ الأخيرة على آياتٍ الأولى معمول إنّ ، وردّ ذلك العكبري ، واستدلّ على بطلانه بثلاثة أوجه: " أحدها: أنّ حرف العطف نائب عن العامل المتقدم ، ولا ينوب عن عاملين مختلفين لاستحالة المعنى .والثاني: أنّه لو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة أو أكثر. والثالث: أنّه لو جاز ذلك لجاز في قولك: مرّ زيدٌ بعمروٍ وبكرٌ خالدٍ فتعطف المرفوع على المرفوع والمجرور على المجرور ، ولا فرق بين تقديم المجرور والمرفوع . ولو قيل إنّ العطف في هذه المسألة أولى لكان له وجه، لأنّه عطفٌ على الأول وهو أقرب من عطف الأخير

---

[1] المتبع : 341/1

[2] يُنظر الدر المصون : 636/9

[3] المصدر نفسه والموضع نفسه

[4] يُنظر المصدر نفسه والموضع نفسه

[5] الجاثية : 3،4،5

على الأول"[1] وفي آياتٍ الأخيرة عدة وجوه إعرابية منها ما ذكره ابن السرّاج[2] من أنّ آياتٍ توكيدٌ لآياتٍ الأولى معمول إنّ ، واختلاف معطوفٌ على ما قبله ، وليس في الآية عطفٌ على عاملين . وهذا الوجه استحسنه السمين الحلبي فقال: " فتدبّر هذا الوجه الذي ذكره ابن السرّاج فإنّه حسنٌ جداً، ولا يجوز أن يُحمل كتاب الله إلاّ عليه " [3] وذكر استحسان هذا الوجه الصيمري أيضاً[4] وتابع العكبري ابن السرّاج في هذا الإعراب فقال: " وأمّا قوله تعالى: ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ﴾ إلى قوله: ﴿آياتٍ﴾ فلا حجة لهم فيه؛ لأنّ ذكر آياتٍ تكريرٌ للتوكيد، وكذلك على قراءة من رفع؛ لأنّ قوله: ﴿ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ يغني الخبر فيه عن إعادته فيما بعده . فإذا ذُكر الخبر كان تكراراً كقولك : إنّ زيداً في الدار والحجرة والسوق زيداً فزيدٌ الثاني هو الأول ذُكر توكيداً " [5]

ب- الشعر : ومن أهم سمات منهجه في هذا المصدر :

1- ردّه تأويلات النحاة لبعض الشواهد الشعرية :

أ- ذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر نحو مررت جالساً بزيدٍ، واستدلّوا بقول الشاعر وهو طليحة الأسدي :

فإن تك أذوادٌ أُصبن ونسوة ... فلن تذهبوا فرغاً بقتل حبال

وتأويلهم للبيت: بقتل حبال هدراً أو باطلاً، فقدم الحال هدراً على صاحبه (قتل حبال) وردّ العكبري هذا التأويل فقال: " وأمّا البيت فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنّه يمكن

---

[1] المتبع : 445/2

[2] يُنظر الأصول : 74/2

[3] الدر المصون : 636/9

[4] يُنظر التبصرة والتذكرة :145/1، 146

[5] المتبع : 446/2

أن يجعل حالاً من الضمير في تذهبوا تقديره: فلن تذهبوا متروكين من مطالبة قتل حبال ، وغير مطالبين ، أي : ذوي فرغ "[1]

ب- جوّز الأخفش العطف على عاملين، واحتج بقول الشاعر [2]:

هوّن عليك فإنّ الأمور ... بكف الإله مقاديرها

فليس بآتيك منهيها ... ولا قاصرٍ عنك مأمورها

فأعرب الأخفش (مأمورها) معطوفاً على اسم ليس و(قاصرٍ) معطوف على معمول الباء ، وردّه العكبري فقال: " وأما قول الشنّي فيُروى على ثلاثة أوجه ((ولاقاصرٌ) بالرفع على أنّه خبر مقدم ، وبالنصب على موضع الخبر الأول وبالجر على أنّه يرتفع مأمورها به لا بالعطف على اسم ليس ؛ لأنّ مأمور الأمور من سبب المنهي منها ، فهو كقولك :(ما زيدٌ بقائمٍ ولا جالس أبوه) في أنّ الأب مرفوع بجالس ؛ إذ كان من سبب الأول ، ولا يجوز (ولا جالسٍ عمروٌ) ؛ لأنّه ليس من سبب الأول "[3]

2- تفرّده بتخريجات وروايات لبعض الشواهد الشعرية ومن أمثلة ذلك :

أ- تخريجه لـــ(يكون) بلفظ المضارع على أنّها زائدة في بيت حسّان بن ثابت :

كأنّ سبيئة من بيت رأس ... يكون مزاجها عسلٌ وماء

ففي مزاجها روايتان: الأولى هي النصب على أنّها خبر مقدم على اسمها وهو عسل، والرواية الثانية هي الرفع ولها تخريجان أحدهما: أن يكون اسمها ضمير الشأن، ومزاجها عسلٌ، وهي جملة في محل نصب خبر كان . والثاني :

---

[1] المتبع : 341/1

[2] الأعور الشنّي ، يُنظر المتبع :274/1

[3] يُنظر المتبع :1/ 274،275

أن يكون اسمها ضميراً فيها راجعاً إلى السبيئة، والثالث: أنّ (يكون) زائدة والجملة بعدها مبتدأ وخبر، وهو التخريج الذي تفرّد به أبو البقاء[1]

ب- تساوت فيما يبدو في قول جرير : (لسُبّ بذلك الجرو الكلابا) والذي استشهد به الكوفيون والأخفش على جواز إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ، فرواه البغدادي[2]،وابن جنّي[3] وابن مالك[4] لسُبّ بذلك الجرو الكلابا ، ورواه العكبري[5] منفرداً لسُبّ بذلك الكلب الكلابا .

ثانياً- القياس :

القياس في اللغة: التقدير: قاس الشيء بغيره وعليه ، أي على غيره ، ويقيسه قيساً واقتاسه: إذا قدّره على مثاله[6] وعرّفه الرمّاني بأنّه " الجمع بين أول وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، و في فساد الثاني فساد الأول "[7] ومن أهم معالمه في هذا الأصل :

1- عدم الأخذ بالقياس على الشاهد الشاذ أو ما سوّغته الضرورة الشعرية مثل:

أ- حذف حرف الجر الذي تعدّى به الفعل لنصب المفعول به :

ذهب العكبري إلى أنّ حرف الجر إذا تعدّى به الفعل لنصب المفعول به ، لا يجوز حذفه في الاختيار ، فلا يُقال في مررتُ بزيدٍ ، مررت زيداً فينتصب

---

[1] يُنظر الخزانة للبغدادي : 9/ 227

[2] يُنظر المصدر نفسه : 1/ 329

[3] يُنظر الخصائص : 397/1

[4] يُنظر شرح التسهيل : 60/2

[5] يُنظر المتبع : 255/1

[6] اللسان :185/6

[7] رسالة الحدود :2

زيداً بنزع الخافض ، وما جاء خلاف ذلك في الشعر فهو للضرورة الشعرية ولا يُقاس عليه كقول الشاعر[1] :

استغفر الله ذنباً لست محصيه ... رب العباد إليه الوجه والعمل

فنصب الفعل استغفر اسم الجلالة ، والآخر وهو(ذنباً) الذي تعدّى إليه بحرف الجر والتقدير: من ذنبٍ، ثمّ حُذف هذا الحرف، وانتصب المجرور بنزع هذا الخافض[2]

ثالثاً – الإجماع :

وهو من الأصول المعتبرة ، والمراد به هو إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة[3] إلاّ أنّني استعملت مصطلح " الجمهور" وقصدت به أكثر النحاة وعامتهم[4] من البلدين، وقيدت هذا المصطلح بفريق البصريين عند إجماعهم فقلت:" جمهور البصريين"[5]، ومن أمثلة ذلك:

أ– تردد الممنوع من الصرف بين الإعراب والبناء :

ذهب الجمهور إلى أنّ الفتحة في حال الممنوع من الصرف حركة إعراب ، وليست حركة بناء [6]، وخالف الأخفش الجمهور في هذه المسألة ، وزعم أنّها حركة بناء. قال العكبري :" فإن قيل الفتحة في حال الجر حركة إعراب أم بناء ؟ قيل مذهب سيبويه والجمهور أنّه حركة إعراب ؛ لأنّ الاسم معرب في حالتي الرفع والنصب ، ولم يحدث في حال الجر ما يوجب البناء ، وإنّما تعذرت الكسرة لمّا تقدّم ، فجُعلت الفتحة بدلاً عنها . وكما أنّ الكسرة حركة إعراب فالبدل عنها

---

(1) من الأبيات الخمسين التي لا يُعلم قائلها ،يُنظر الكتاب : 37/1 ، والمقتضب :312/2

(2) يُنظر المتبع : 312/1

(3) يُنظر الاقتراح : 187

(4) يُنظر الإجماع في الدراسات النحوية : 15

(5) يُنظر المصدر نفسه والموضع نفسه، والارتشاف : 1146/3

(6) المصدر نفسه :38

كذلك، وقال الأخفش هي حركة بناء ؛ لأنّ عامل الجر لا يحدث الفتح وهذا ضعيف لأنّ البناء يكون بموجب له ولم يوجد ، والفتحة حادثة عن عامل الجر لنيابتها عن الكسرة كما أنّ المنصوب في التثنية والجمع محمول على الجر ولم يقل هو مبني "[1] فالعكبري كان متابعاً لما عليه الجمهور.

ب- ليس فعل لا حرف

ذهب الجمهور[2] إلى أنّ ليس فعل، بدليل اتصال الضمائر بها نحو ليسا، وليسوا، ولسن، وتاء التأنيث الساكنة نحو: ليست، وخالفهم في ذلك الفارسي ، فذهب إلى أنّها حرف واستدلّ على ذلك بأشياء منها: أنّها تدل على النفي ولا تدل على حدث ولا زمان كالفعل وقال: أمّا اتصال الضمائر بها فليس بقاطع على أنّها فعل؛لأنّ الاسم يتصل به الضمير كقولهم: هاؤما للاثنين ، وهاؤموا للجمع وها ليس فعلاً[3] واعترضه العكبري وأخذ بمذهب الجمهور[4]

ج- كان في بيت الفرزدق ليست زائدة :

قال الفرزدق[5] :

فكيف إذا مررت بدار قومٍ ... وجيرانٍ لنا كانوا كرام

ذهب جمهور البصريين إلى أنّ (كان) في البيت ليست بزائدة ، بل هي الناقصة ، و(الواو) اسمها و(لنا) خبرها والجملة في موضع صفة لـــ(جيران) ، وكرام صفة بعد صفة[6]

---

(1) المتبع :1 /172

(2) يُنظر الإجماع في الدراسات النحوية : 52

(3) يُنظر المسائل المنثورة : 221،220

(4) يُنظر المتبع : 256/1

(5) البيت في ديوانه : 835

(6) يُنظر شرح التصريح : 252/1

وخالف كلٌ من سيبويه[1] والزجاجي[2] جمهور البصريين في هذه المسألة ، وذهبا إلى أنّ كان زائدة لا عمل لها وهو ما ردّه العكبري فقال: " قال أبو القاسم الزجّاجي هي زائدة ، ورُدّ ذلك عليه بما ذكرنا ، والصحيح أنّها غير زائدة وكرام نعت لـــ(جيران) و(لنا) خبر كان[3] فتابع العكبري ما عليه جمهور البصريين .

[1] يُنظر الكتاب 153/2

[2] يُنظر الجمل :63

[3] المتبع : 270/1

المبحث الرابع- تحقيق الآراء واستقصاؤها وتوثيقها

أولاً- تحقيق الآراء :

اختلف تناول العكبري لنصوص النحاة من حيث نقل عباراتها ، لاسيّما نصوص ابن جنّي التي نقلها في بعض مواضع الشرح كما هي، وفي مواضع أخرى تناولها بشيء من التصرف كأن يحذف كلمة أو أكثر. يقول ابن جنّي في حد الحرف : "والحرف ما لم يحسن فيه علامات الأسماء والأفعال ، وإنّما جاء لمعنى في غيره "[1] وأعاد العكبري النص بعبارة أخرى فقال: " والحرف جاء لمعنى في غيره "[2] ثمّ ذكر الصدر الأول من الحد في علامات الحرف فقال : وأمّا علاماته فسلبية فمنها أن يُقال ما لم يكن أحد ركني الجملة ، ومنها ما لم يحسن فيه علامات الأسماء ولا الأفعال "[3] .

وقد حدث اضطراب في بعض عباراته التي نقلها عن النحاة ، منها ما نقله عن سيبويه من أنّ جازم فعل الشرط وجوابه هو(إن) فقال : " قال سيبويه : الفعلان مجزومان بـــ(إن) وهو الصواب"[4] وعبارة الكتاب: "واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله"[5] فسيبويه لم يصرّح بأنّ الجازم هو الأداة لوحدها، فربّما تكون الأداة وربّما تكون الأداة والفعل. وهو ما ذكره السيرافي فقال:" وقوله: و ينجزم الجواب بما قبله، يجوز أن يكون بجملة ما قبله هو إن والشرط ، ويحتمل بـــ(إن) وحدها ، وهو الاختيار عندي أن يكون بـــ(إن)

---

(1) اللمع : 16

(2) المتبع :130/1

(3) المصدر نفسه : 131/1

(4) المصدر نفسه : 287/1

(5) الكتاب : 62/3، 63

وحدها"[1] . واضطرب نقله أيضاً في نسبة بعض الأبيات الشعرية إلى أصحابها منها قول الشاعر :

إذا مت كان الناس نصفان شامتٌ ... وآخُر مُثنٍ بالذي كنت أصنع

فهذا البيت نسبه العكبري[2] لعبدا لله بن همام السلولي ، والصحيح أنّه للعجير بن عبد الله السلولي [3]

وأيضاً قول الشاعر :

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ .... فإنّ قومي لم تأكلهم الضبعُ

فنسبه العكبري للهذلي[4] ، وهو للعبّاس بن مرداس في ديوانه[5]

ثانياً – استقصاء الآراء :

حين يناقش العكبري من يعترضه في مسألة ما فإنّه يتقصّى الأدلّة لإثبات ما ذهب إليه ، من ذلك اعتراضه على المبرد في أن ناصب المستثني (إلاّ) حين نابت عن الفعل المقدر بأستثني[6] ، وردّه العكبري فقال : " وهذا يفسد من أوجه : أحدها أنّه لا يخلو إمّا ينصبه بفعل مقدر بعد إلاّ وهو فاسد إذ الجمع بين (إلاّ) واستثني محال أو ينصبه بـــ(إلاّ) لنيابتها عن أستثني ، وهو فاسد أيضاً لأنّ (إلاّ) لا تختص بالأسماء ، بل تدخل على الأسماء والأفعال كقولك : ناشدتك الله إلاّ

---

[1] شرح الكتاب للسيرافي : 263/3

[2] يُنظر المتبع : 267/1

[3] يُنظر خزانة الأدب للبغدادي :75/9، ونوادر أبي زيد :442، والكتاب : 71/1

[4] يُنظر المتبع : 427/2

[5] يُنظر ديوان العبّاس بن مرداس : 106

[6] يُنظر المقتضب : 390/4

فعلت وعلى الحروف كقولك : ما مررت إلاّ بزيد وما أخذت إلاّ من عمروٍ، وعلى الجمل كقولك : ما مررت بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ منه " [1]

ثالثاً- توثيق الآراء والأقوال:

حرص العكبري في اعتراضاته على أن يعزو الآراء إلى أصحابها ، ويصرّح بذكرهم ، وفي أحيانٍ أُخرى لا يصرّح بذلك، بل يكتفي بسوْق الرأي الذي اعترض عليه دون أن يعزوه إلى صاحبه،ومن أمثلة ذلك:

أ- ذهب الزجّاج إلى أنّ العامل في خبر المبتدأ هو الابتداء ، فلم ينسب العكبري هذا المذهب إلى أحدٍ سوى أنّه قولٌ بصريٌ أخذ به ، واعتبره هو الصحيح من بين المذاهب[2]

ب- ذهب ابن جنّي إلى أنّ (ما) نافية و(إن) لتوكيد النفي[3] في قول الشاعر[4]

وما إن طبُّنا جبنٌ ولكن .... منايانا ودوْلة أخرينا

فلم ينسب ابن جنّي في اعتراضه هذا القول إلى ابن جنّي ، وإنّما قال : " وقال بعضهم : (ما وإن) هنا جميعاً نفيان ، وهو غلط ؛ لأنّ النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً ، فتوجّب إثبات الجبن لهم ، وتبطل من وجهٍ آخر وهو الاستدراك بعده بلكن ، وهي لا يُستدرك بها في هذا إلاّ بعد النفي"[5]

---

[1] المتبع : 356/1

[2] يُنظر المصدر نفسه : 229/1

[3] يُنظر الخصائص : 108/3، 109

[4] لفروة بن مُسيك . يُنظر خزانة الأدب للبغدادي : 105/4

[5] المتبع : 526/2

الخاتمة

وفي الختام يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصّلت إليها في النقاط الآتية :

1- كان العكبري في اعتراضاته متأثراً بغيره من النحاة البصريين كسيبويه ، والفارسي ، والزجّاج ، ومقتفياً لهم .

2- استدلّ العكبري بالأصول النحوية المعتبرة : كالسماع والقياس والإجماع ، وكان معظما للسماع ومقدماً له على غيره من الأصول الأخرى .

3- لم يأخذ العكبري بالإعراب المؤدّي إلى حمل القرآن الكريم على النادر من أقوال النحاة .

4- تابع العكبري البصريين في إعراب الشواهد القرآنية .

5- كان العكبري متابعاً للبصريين في عدم القياس على المسموع الشاذ من كلام العرب .

6- أيّد العكبري بعض آراء ابن جنّي . كرأي ابن جنّي في أنّ العامل في الفاعل هو إسناد الفعل إليه، ووافقه أيضاً في أنّ حقيقة الإعراب معنوي وليس لفظياً.

7- كان العكبري في اعتراضاته مصحّحاً لعبارات وحدود ابن جنّي النحوية ، ولغيره من النحاة .

8- بقت آراء العكبري في المتبع كما هي في اللباب ، ولم يتغير منها إلاّ القليل .

9- لم تكن آراء العكبري النحوية حبيسة مؤلفاته ، بل تداولها النحاة بالأخذ والرد ونقلتها بعض الكتب كالدر المصون للسمين الحلبي ، وشرح التصريح للأزهري ، وشرح جمل عبد القاهر الجرجاني للبعلي .

10- غفل العكبري في المتبع عن نسبة بعض الآراء إلى أصحابها، ونسبها في اللباب .

فهرس المصادر والمراجع

أ- المخطوطات :

شرح الثمانيني ، نسخة دار الكتب رقم 1570،نحو 29/نحو / معهد المخطوطات القاهرة

ب- الرسائل الجامعية غير المنشورة

1- اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في شرح التصريح ، غريب بن ياسين بن رشيد ودّاني ، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة 1427هـ

2- اختيارات السيوطي في كتابه همع الهوامع ، رسالة ماجستير، مقدّمة من الطالب : أحمد مصطفى عبد الرحيم العبادلة ، بكلية الآداب، بالجامعة الإسلامية ، بغزة 2006م

3- شرح كتاب الجمل للزجّاجي ، تأليف : طاهر بن بابشاذ ، تحقيق : حسين لفته السعدي ، رسالة دكتوراه بكلية الآداب ، جامعة بغداد 2003م

ج- الكتب المطبوعة :

1- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، الزبيدي ، تحقيق : طارق الجنابي ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب 2007م

2- ابن يعيش النحوي ، عبد الله بن نبهان ، الطبعة الأولى ، دار الكتّاب العرب 1997م .

3- الإجماع في الدراسات النحوية ، حسين رفعت حسين ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، القاهرة 2010م.

4- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيّان الأندلسي ، تحقيق / د. رجب عثمان محمد و د. رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 1998م.

5- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، د. قيس إسماعيل الأوسي ، بيت الحكمة ، بغداد 1988م .

6- الاستدراك على أبي علي في الحجة ، أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي ، تحقيق : محمد أحمد الدّالي ، الطبعة الأولى ، توزيع مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي 2007م.

7- أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : د. فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى، دار الجيل ،بيروت 1995م .

8- الأسلوب ، د. سعد مصلوح ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، القاهرة 1992م .

9- الأصول في النحو ، أبو بكر السرّاج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1988م .

10- أضواء على آثار ابن جنّي في اللغة ، الآثار المخطوطة والمفقودة ، غنيم بن غانم الينبعاوي ، الطبعة الولى ، منشورات جامعة أم القرى 1999م

11- إعراب الحديث النبوي ، أبو البقاء العكبري ، مجمع اللغة العربية بدمشق 1977م .

12- الأعلام ، للزركلي ، الطبعة الخامسة عشر ، دار الملايين 2002م .

13- الإغراب في جدل الإعراب ومعه لمع الأدلة ، أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية 1957م .

14- الاقتراح في أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، علّق عليه الدكتور : محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، 2006م .

15- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، أبو البقاء العكبري، تحقيق : إبراهيم عطوه عوض، مشورات: المكتبة العلمية ، لاهور.

16- الأمالي ، ابن الشجري تحقيق : محمود محمد الطناجي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 1992م .

17- أنباه الرواة على أنباء النحاة ، القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، ببيروت 1982م .

18- الانتصار لسيبويه على المبرّد ، ابن ولاّد ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1996م .

19- الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري ، دار الفكر ، دمشق .

20- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الانصاري ، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة 2009م .

21- الإيضاح، أبو علي الفارسي ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، الطبعة الثانية عالم الكتب ، بيروت 1996م .

22- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجّاجي ، بدون معلومات نشر .

23- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت 1996م .

24- البلغة في معرفة أئمة النحو واللغة، الفيروز آبادي، تحقيق : محمد المصري الطبعة الأولى ، دار سعد الدين 2000م .

25- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد عبد الرزاق الزبيدي ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية .

26- تاريخ بغداد ، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية بيروت .

27- التبصرة والتذكرة ، أبو محمد الصيمري، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى علىّ الدين ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق 1982م .

28- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين ، الطبعة الأولى ، مكتبة العبيكان ، الرياض 2000م

29- تحبير التيسير في القراءات العشر ، ابن الجزري ، شمس الدين محمد بن علي بن يوسف ، تحقيق : أحمد محمد مفلح القضاة ، دار الفرقان ، عمّان 2000م

30- التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، أبو حيّان الأندلسي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق 2000م .

31- التعاريف، المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر ، بيروت 1410هـ

32- التعريف بآداب التأليف، جلال الدين السيوطي، تحقيق: مرزوق على إبراهيم مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة .

33- التعريفات، الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأنباري، دار كتاب العربي ، بيروت 1405هـ

34- تفسير البحر المحيط ، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت 2001م .

35- تفسير القرآن الكريم، ابن القيم الجوزية ، تحقيق: مكتب الدراسات و البحوث العربية ، مكتبة الهلال ، بيروت 1410هـ

36- توجيه اللمع ، ابن الخبّاز، تحقيق: أ . فائز محمد دياب، الطبعة الثانية ، دار السلام ، القاهرة 2007م .

37- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق: عبد الرحمن السيد الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي 2008م

38- التوطئة ، أبو علي الشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع ، الطبعة الثانية 1982 م

39- جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، دار الكتب العلمية ، بيروت 2000م .

40- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر البغدادي ، تحقيق ، محمد نبيل طريفي ، وأميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1988م .

41- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق:محمد على النجّار عالم الكتب، بيروت .

42- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، الطبعة الأولى دار الفكر ، بيروت 2003م .

43- حاشية ياسين بن عابدين بهامش شرح التصريح ، خالد الأزهري ، الطبعة الثانية ، بمطبعة الأزهرية المصرية 1325هـ

44- الحديث النبوي في النحو العربي ، محمود فجّال ، الطبعة الثانية ، أضواء السلف، الرياض 1997م .

45- الحلل في إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، ابن السيد البطليوسي ، تحقيق : عبد الكريم سعودي ، دار الطليعة للنشر والطباعة ، بيروت .

46- الدر المصون في الكتاب المكنون ، السمين الحلبي ، تحقيق : أحمد الخرّاط دار القلم ، دمشق .

47- ديوان ذي الرمّة ، منشورات: كارليل هنري,هبس مكاتني، كمبردج 1919م

48- ديوان حسّان بن ثابت ، تحقيق: وليد عرفات ، دار صادر بيروت 2006م

49- ديوان جرير ، دار صادر ، بيروت .

50- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه : على حسن فاغور ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، عمان 1988م .

51- ديوان الشمّاخ بن ضرار بشرح أحمد الشنقيطي ، مطبعة العادة 1327هـ

52- ديوان العبّاس بن مرداس السلمي ، تحقيق : يحي الجبّوري ، الطبعة الأولى مؤسسة الرسالة ، بيروت ، شارع سوريا 1991م .

53- ديوان العجّاج ، رواية الأصمعي، تحقيق: عبدا لحفيظ السطي دمشق 1971م

54- ديوان الفرزدق ، دار بيروت للنشر 1984م

55-ديوان المخبل السعدي ، كعب بن ربيعة ضمن شعر مقلون

56- ديوان النابغة الذبياني ، بشرح : محمد بن إبراهيم الحضرمي ، وتحقيق : على الهروط 1992م .

57- رسالة الحدود ، الرماني ، دار الفكر ، عمان .

58- السبعة في القراءات ، ابن مجاهد ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر 1400هـ

59- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق : حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق 1985م .

60- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، دمشق 1985م.

61- شرح أبيات الجمل، ابن السيد البطليوسي، تحقيق: عبد الله الناصير ، الطبعة الأولى ، دار علاء الدين ، دمشق ،2000م .

62- شرح ألفية ابن مالك ، الأشموني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت 1995م .

63- شرح التسهيل ، ابن مالك ، تحقيق : محمد عبد القادر وطارق فتحي السيد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت 2001م .

64- شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية ، بيروت 2000م .

65- شرح الجمل ، ابن خروف ، تحقيق : د . سلوى محمد عمر 1419هـ

66- شرح الجمل ، ابن عصفور ، تحقيق: د . صاحب أبو جناح ، الطبعة الأولى، عالم الكتب ، بيروت 1999م .

67- شرح ديوان أبي تمام ، الأعلم الشنتمري ، تحقيق : إبراهيم نادن ، الطبعة الأولى ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 2004م .

68- شرح شذور الذهب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا، 1984م .

69- شرح كافية ابن الحاجب ، الرضي الاستراباذي ، جامعة قار يونس ، ليبيا 1985م

70- شرح كافية ابن الحاجب ، عبد العزيز الموصلي ، تحقيق: علي الشوملي ، الطبعة الأولى ، دار الأمل ، إربد بالأردن 2000م .

71- شرح كتاب الحدود ،الفاكهي ، تحقيق : د . المتولي رمضان ، وأحمد الدميري ، مكتبة القاهرة ، 1993م .

72- شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، تحقيق: أحمد حسن مهدي ، وعلي سيد علي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت 2008م .

73- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : الأستاذ الدكتور: هادي نهر ، دار اليازوري العلمية ، عمان 2007م .

74- شرح اللمع في النحو ، الواسطي الضرير محمد بن مباشر ، تحقيق : رجب عثمان ورمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 2000م

75- شرح المفصل ، ابن يعيش ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

76- شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي الشلوبين ، تحقيق: زكي العتبي ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض 1993م .

77- الشعر والشعراء ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، صححه وعلّق حواشيه مصطفى أفندي السقا ، الطبعة الثانية 1932م .

78- الصحاح ، الجوهري ، الطبعة الرابعة ، دار القلم للملايين ، بيروت 1990م

79- علل التثنية ، عثمان بن جنّي ، تحقيق : صبيح التميمي / الطبعة الأولى ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة 1992م .

80- العلل في النحو ، أبو الحسن بن محمد الورّاق ، تحقيق: مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق 2000م .

81- الفاخر في شرح جمل الجرجاني ، محمد بن أبي الفتح البعلي ، تحقيق : د . ممدوح محمد خسارة ، الطبعة الأولى 2002م .

82- القاموس المحيط ، الفيروز آبادي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

83- الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت .

84- الكليّات ، أبو البقاء الكفوي ، تحقيق: عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1998م .

85- اللامات ، عبد الهادي الفضيلي، الطبعة الأولى ، دار القلم ، بيروت 1980م

86- اللباب في علل الإعراب والبناء، أبو البقاء الكفوي ، تحقيق : غازي طليمات دار الفكر ، دمشق 2001م .

87- لسان العرب ، ابن منظور ، الطبعة الأولى ، دار صادر ، بيروت .

88- اللمع في العربية ، ابن جنّي ، تحقيق: سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي للنشر 1988م .

89- المبدع في التصريف ، أبو حيّان الأندلسي ، تحقيق: عبد الحميد السيد ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ، الطبعة الأولى 1982م .

90- المتبع في شرح اللمع ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : عبد الحميد الزوي ، جامعة قار يونس ، ليبيا .

91- مجالس العلماء ، للزجّاجي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 1983 م .

92- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية 1993م .

93- مرآة الجنان ، أبو عبد الله اليافعي ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة 1993م

94- مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق : محمد خير الحلواني الطبعة الأولى ، دار الشرق العربي ، بيروت 1992م .

95- المسائل المشكلة ، الفارسي، قراءة وتعليق د . يحي مراد ، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية ، بيروت 2003م .

96- المسائل المنثورة ، الفارسي ، تحقيق : مصطفى الحيدري ، دمشق .

98- المطّلع على أبواب المقنع ، محمد بن أبي الفتح البعلي ، تحقيق : محمد بشير الأدلبي ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1981م .

99- معاني القرآن ، الأخفش ، تحقيق: د . هدى محمود قراعة ، الطبعة الأولى مكتبة الخانجي ، القاهرة 1990م .

100- معاني القرآن وإعرابه ، الزجّاج ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب 1988م .

101- معاني القرآن ، الفرّاء ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجّار الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1980م .

102- معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، دار الفكر ، بيروت .

103- المعجم الفلسفي ، مراد وهبة ، دار قباء الحديثة ، القاهرة 2002م .

104- المعجم المفصل في المذكر والمؤنث ، الدكتور: أميل يعقوب ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1994م .

105- المعجم الوجيز ، مجمّع اللغة العربية بالقاهرة ، الطبعة الأولى 1980م .

106- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، المكتبة العصرية بيروت 2007م .

107- المفصل ، جار الله الزمخشري ، تحقيق : د . علي أبو ملجم ، الطبعة الأولى ، مكتبة الهلال ، بيروت 1993م .

108- المقرب ومعه مُثل المقرّب ، ابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1998م .

109- المقتصد لشرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة والأعلام ، الجمهورية العراقية 1982م .

110- المقتضب ، أبو العبّاس المبرد ، تحقيق : الدكتور : محمد إبراهيم البنا ، جامعة قار يونس ، ليبيا 1978م .

111- نكت الهميان في نكت العميان ،لصلاح الدين الصفدي ، ط، مصر 1911م

112- النوادر في اللغة ، أبو زيد الأنصاري ، تحقيق : د . محمد عبد القادر أحمد ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، بيروت 1981م .

113- همع الهوامع في شرح جمع الحوامع ، جلال الدين السيوطي ، المكتبةالتوقيفية ، مصر .

114- وفيات الأعيان ، ابن خلكان ، تحقيق : إحسان عبّاس ، دار صادر ، بيروت